الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

E 71
OLA
172

مستوردات واسواق لبنان
من الحيوانات الحية ومنتجاتها

بقلم
الدكتور عاطف علبي

MFN: 365

محتويات الدراسة

	صفحة
تمهيد	١ — ٧
القسم الاول : تطور مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .	٨ — ١٦
— مركز مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .	٨ — ١٣
— وتائر نمو مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .	١٣ — ١٦
القسم الثاني : تركيب مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .	١٧ — ٢١
— التركيب الاجمالي لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .	١٧ — ١٨
— التركيب المفصّل لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .	١٨ — ٢١
القسم الثالث : اسواق مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .	٢٢ — ٣٥
— سوق البلدان العربية .	٢٤ — ٢٦
— سوق البلدان الغربية .	٢٧ — ٢٨
— سوق البلدان الشرقية .	٢٨ — ٢٩
— السوق العربية المشتركة .	٢٩ — ٣٠
— سوق استيراد اللحم في لبنان .	٣١ — ٣٤
. تطور هيكلية سوق استيراد الحيوانات الحية (انظر الجدول رقم — ١٠ —) .	٣١ — ٣٢
. تطور هيكلية سوق استيراد اللحوم المبردة او المجلدة والاعضاء الصالحة للاكل (انظر الجدول رقم — ١١ —) .	٣٢ — ٣٣
. تطور هيكلية سوق استيراد محضرات اللحوم والمعلبات (انظر الجدول رقم — ١٢ —) .	٣٣ — ٣٤
— تطور هيكلية سوق استيراد الحليب ومشتقاته (الالبان) (انظر الجدول رقم — ١٣ —) .	٣٤ — ٣٥

صفحـــة

خاتمة : اضواء نظرية ـ عملية على الاستيراد واقتراحات لانقاص مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها . ٣٦—٤٦

ـ الاستيراد والسياسة الاقتصادية الوطنية . ٣٦—٤١
ـ اهمية ولزومية التصنيع في الانماء الزراعي . ٤١—٤٧
ـ الانماء المحلي للثروة الحيوانية ـ الحل الامثل . ٤٧—٤٩

الجداول الاحصـــائية . ٥٠—٦٧

المخططات البيـــانية . ٦٨—٧٣

المـلاحق . ٧٤—٨١

المـــراجع . ٨٢—٨٣

مستوردات واسواق لبنان
من الحيوانات الحيـــة ومنتجاتهـــا

تمهيـــــد ـ

اذا ما اكتفينا بالواجهة الاقتصادية البراقة فلبنان من اكثر البلدان تقدما من وجهة النظر الاقتصادية . كذلك اذا ما اعتمدنا المعيار النسبي الثلاثي ـ ان جاز التعبير ـ الذي يشكل المؤشر الظاهري ليس الاّ ويقسّم الاقتصاد الى ثلاثة قطاعات ، الاولي والثنائي والثلاثي ؛ اذا ما فعلنا ذلك نرى ان لبنان بلد متقدم للغاية من الناحية الاقتصادية .

انما من الضروري الاستدراك والقول مباشرة ان هذا صحيح ما الما البحث يجري على السطح ، اما اذا نفذ الى الداخل وغاص في عمق الاشياء وبحث في علاقتها المتبادلة ، اتّضح ان لبنان بلد متخلّف من وجهة النظر الاقتصادية أو بلد نام ، حسب التعبير الآخر غير الواقعي الى حد كبير في مفهوم عدد لا يستهان به من الاقتصاديين والذي هو في نهاية المطاف ارضاء للنفس وتعزية لها .

وللبرهنة على ما ذكرنا من استدراك نعود للمقطع الاول ، حيث قلنـــــا " .... المؤشر الظاهري ليس الاّ ... " . نعم نعيد ونكرر الظاهـــري ليس الاّ ، وذلك لأن القطاع الثلاثي ، قطاع الخدمات ، يستند في الدول الغربية المتقدمة الى قاعدة انتاجية واسعة ـ في القطاعين الاولي والثنائي ـ وذات ارقام مالية ضخمة للغاية ، تؤمّن جزءاً كبيرا من احتياجات السوق الداخلية . هذا في حين ان الوضع في لبنان مغاير تماما لما ذكرنا بالنسبة للبلدان الغربية المتقدمة ، حيث ان القطاع الثلاثي فيه هو قائم ليسد فراغ القطاعين المنتجين ـ الاولي والثنائي ـ لا بل هو قائم على حسابهما . فالمعادلة التي ذكرنا في المقطع الاول ان صحّـــت

بالنسبة للدول الغربية فهي لا تصح بالنسبة للبنان ، اللهم الاّ اذا كان القصد الشكل دون الجوهر وكما اشرنا الى ذلك في المقطع الاول نفسه .

هذا ومن المؤشرات الهامة ، الكبيرة الدلالة على التخلّف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ، تركيب تجارة الاستيراد ، حيث الغلبة لحصة السلع الاستهلاكية . هذا بالاضافة الى جانب تركيب تجارة التصدير بالمقابل ، حيث الغلبة لحصة المواد الخام . بالاضافة الى ذلك هناك نسب توزع السكان والقوى العاملة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك المدينة والقرية وحيث النصيب الاكبر هو للزراعة (٤٠ وحتى ٨٠ ٪) ، وايضا قضية النزوح من الريف الى المدينة ، وكذلك انتاجية العمل المنخفضة ، والحجم الصغير نسبيا للطاقة المستهلكة ، وكيفية تشكيل الناتج القومي ، حيث قلة نسبة الصناعة بشكل خاص ، وتوزيع الدخل القومي غير العادل ، والتفاوت الكبير في مستوى المعيشة لمختلف طبقات السكان .

كما لا بد من الاشارة ، وطالما نحن بصدد تعداد مؤشرات التخلف الاقتصادي ، الى واقع حال عدم تداخل وترابط قطاعات الاقتصاد اللبناني . فمثلا القطاع المصرفي والمالي بشكل عام تاور نسبيا ، انما لا يزال غريبا عن القطاعات الاخرى في الاقتصاد اللبناني ، والتي يعاني كل منها نفس الغربة التي ذكرنا بالنسبة للقطاع المالي او التمويلي . فبناء عليه هناك تفكك فيما بين قطاعات الاقتصاد اللبناني ، الى جانب عدم التوازن القائم فيما بينها . هذا في حين ان قطاعات اقتصاد البلدان المتقدمة متماسكة وحتى بشكل عضوي ومتوازنة فيما بينها . وبالتالي فان كل قطاع من قطاعات الاقتصاد اللبناني ، بل حتى كل فرع من فروع كل قطاع يتطور بمعزل عن اقرانه ولوحده ، انما مرتبطا مع الخارج ، وكأني به وسيطا لرأس المال الاجنبي في عملية غزو السوق العربية أولا والافريقية ثانيا . وهذا الواقع يفسر انسلاخ الانتاج المحلي في لبنان احيانا عن تلبية حاجات السوق المحلية والتوجه الى تلبية حاجات التصدير ، وذلك ليس عن عجز ونقص في الرساميل واليد العاملة ، بل عن وعي كلّي لتأمين نتائج سياسية مرتبطة برأس المال الاجنبي . ولذلك فاقتقاد الاقتصاد اللبناني لعامل التداخل فيما بين قطاعاته من مؤشرات تخلفه .

وحيث ان موضوع بحثنا هو الاستيراد ، فالواقع ان تركيب هذه التجارة في لبنان دليل على تخلّفه الاقتصادي ، وذلك على اعتبار انها تتألف من السلـــع الاستهلاكية ، سيما فيما يعود للغذائية منها ، وكما سوف يتّضح لنا بشكـــل ملموس فيما يلي من البحث . وهذا دليل ليس فقط على التخلّف الاقتصادي ، بل استنتاج للتبعية الاقتصادية ، وبالتالي ضعف الاستقلال السياسي .

هذا مع الاشارة الى عدم وجود مبرر للاستيراد الزراعي بشكل ادق واكثـــر ملموسية الا تخلّف القطاع الزراعي وفيما يعود للرى والمكننة بشكل رئيسي وليس لعوامل التربة والمناخ وغيرها من المؤثرات الجغرافية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض البلدان الاوروبية الكثيفة السكان والفقيرة التربة كألمانيا وانكلترا مثلا .

هذا والاستيراد هو جلب السلع والخدمات ورؤوس الاموال الاجنبية من الخـــارج الى السوق الداخلية لبلد ما . كما ان استيراد بلد ما يقابله تصدير بلد آخر ما [1] . وبالتالي فالمستوردات هي السلع والخدمات المجلوبة لبلد ما بواسطة التجارة . ومن وجهة النظر الاقتصادية فان المستوردات تمثّل ، بالنسبة لبلد ما مدفوعات بالعين أو تبادل لقاء مصدرات سلع وخدمات (كالشحن والضمان والصيرفة) وفوائد او مدفوعات لمصدرات رؤوس اموال في فترة سابقة أو حركة الذهب والفضة . وبعد الحـــرب العالمية الاولى شكلت التعويضات الالمانية للحلفاء مصدرا آخرا للمستوردات ، اذ كان على المانيا ان تصدّر للحلفات وتحول المدفوعات المتوجبة عليها [2] .

مما عرضنا يتّضح ان التحديد الثاني متمّم للاول ؛ فهو اكثر ملموسية ، علـــى اعتبار انه يشرح ويفسّر ويفصّل الاول الموجز كل الايجاز .

---

(١) موجز القاموس الاقتصادي ، جماعة من المؤلفين باشراف ج . أ . كارلوفا و س . ب . بيرفرخينا ، منشورات الدولة للآداب السياسية ، موسكو ، ١٩٥٨ (باللغة الروسية) .

(٢) Everyman's Dictionary of Economics, compiled by Arthur Seldon and F.G. Pennance, J.M. Dent and Sons Ltd., London 1965.

انما تحديد الموسوعة البريطانية للاستيراد لا يتوافق مع ما أوردنا من تحديد يعتمد الافق الاقتصادي عبر الاستيراد وكجزء من كل هو مجمل الاقتصاد ، على اعتبار انه يأخذ بالحسبان المعيار المعركي المستند في تحديد الاستيراد الى التصنيف النموذجي للتجارة الدولية المعتمد من قبل هيئة الامم . فالاستيراد هنا هو عملية جلب البضائع من الخارج الى البلاد من اجل الاستهلاك المحلي المباشر (المواد الغذائية والمعيشية) والتحويل (المواد الخام ونصف المصنّعة) ؛ الامر الذي ينتج عنه زيادة موارد البلاد المادية . بناءً عليه فان البضائع التي تدخل البلاد بشكل ترانزيت فقط وحاجيات السياح والمسافرين المبتاعة أو المشتراة محليا وبضائع المعارض والسلع التي تستهلكها السفارات الاجنبية في البلاد ، كل هذه لا تزيد موارد البلاد المادية ، وبالتالي فلا تعتبر من المستوردات . كذلك لا يدخل حيّز الاستيراد ولا يعتبر بالتالي من المستوردات حركة رؤوس الاموال الاجنبية مع التأمينات والذهب ، على اعتبار ان حركتها تحدث تغييرا في موارد البلاد النقدية والمالية وليس المادية (سلع او بضائع) . انما يستثنى من ذلك الذهب المتضمّن السلع بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ من اجمالي قيمتها . اما المستوردات غير المنظورة كأجور الشحن للبواخر الاجنبية والتي هي بمثابة خدمات وليس بضائع وتدفع بالتالي كالخدمات بشكل عام في محل اقامة الشركات الاجنبية ،أي في الخارج ، فهي ليست بمستوردات. كما ان استثناءها من حيّز الاستيراد لا يؤثر كثيرا في الواقع القائم ، كما هو الامر بالنسبة للتسويق المحلي . وبالتالي فالاستيراد هو جزء من عملية التسويق بشكل عام .

الواقع ان هذا التعارض أو حتى التناقض في التحديد ما بين التحديد الماركسي والبريطاني ان جاز التعبير من جهة وتحديد الموسوعة البريطانية من جهة اخرى ، يثير العجب ، سيما بالنسبة لهذه الاخيرة .

ذلك انه من المستغرب كل الاستغراب ان لا يأخذ تحديد الموسوعة البريطانية بعين الاعتبار الخدمات ورؤوس الاموال في عملية الاستيراد ، سيما وانه كتب أو صيغ في فترة نضج مرحلة الامبريالية — التي انتقلت اليها الرأسمالية — وحيث أخذت طريقها الصاعد باستمرار وحتى يومنا هذا عملية تصدير رؤوس الاموال ، أو استيرادها — بالمقابل — القسري من قبل البلدان النامية ؛ الامر الذي تنبه له التحديد الماركسي

وكذلك البريطاني ، فاعتبر رؤوس الاموال مع الخدمات الى جانب السلع بالطبع كلا متكاملا من المستوردات او المصدّرات ــ بالمقابل ــ بالطبع .

هذا ومن المعروف ان الفرق بين المستوردات والمصدرات يشكل الميـــزان التجاري انما هناك المستوردات غير المنظورة ، كمختلف انواع الخدمات .

ويقصد بالمستوردات والمصدرات غير المنظورة العمليات الجارية الواردة فـــي ميزان المدفوعات وغير المثلة للمتاجرة بالسلع وهي تقسم عادة الى اربع مجموعـــات او أقسام رئيسية :

أولا = قيمة الخدمات المقدّمة الى مختلف البلدان وتلك الممنوحة من قبلها ، وهـــي المدفوعات او المقبوضات على الشحن والخدمات المصرفية والفوائد وارباح عائدات الاسهم والسياحة وارساليات المهاجرين والمنح والهدايا وغيرها .

ثانيا = المداخيل أو الواردات على كل انواع المستثمرات في الخارج .

ثالثا = كل مدفوعات ومقبوضات الدولة الجارية .

رابعا = المنح وغيرها من العمليات غير الواردة تحت البند السابق ٣) .

وتجدر الاشارة بهذه المناسبة الى ان المستوردات خضعت تاريخيا لاشـــكال مختلفة من المراقبة . فمن اواسط القرن التاسع عشر حتى الثلاثينات من القـــرن العشرين كانت التعرفة الجمركية الوسيلة الرئيسية التي تخضع لها المســـتوردات ، ومن ثمّ ظهرت وسائل اخرى ، فيما بعد الحرب العالمية الاولى والســـنوات المتقلبة التي تلتها مباشرة ، جعلت شهادات الاستيراد وغيرها من القرارات الحكومية الشكل الرئيسي للمراقبة على المستوردات ، بالطبع الى جانب التعرفـــة الجمركية ، انما احدث ذلك التيار الجديد ردة فعل معاكسة تجلّت في الرغبـــة لتقليل وحتى ازالة المراقبة على الاستيراد من اجل تنشيط التجارة الدولية .

٣) P.A.S. Taylor , A dictionory of Economic terms , Fourth edition (revised and rewritten Routledge and Kogan Paul Ltd., London , 1968 .

بالاضافة الى ماذكرنا من تحديدات وشرح وتعليق عليها فان كلاً من الاستيراد وكذلك التصدير رهن بتطور الانتاج البضاعي وقسمة العمل الدولية وتوفر السوق الخارجية .

كذلك من المعروف في النظام الرأسمالي ، وخاصة في مرحلته الامبريالية ، من المعروف ان تصريف البضائع في الاسواق الخارجية يشكل احدى المسائل الاكثر مايكون تعقيدا وحدّة وأحد اسباب الصراع بين البلدان الرأسمالية على اسواق التصدير ومناطق توظيف رؤوس الاموال واستيراد الخامات .

وبالمناسبة فان تصدير السلع من البلدان الرأسمالية يشكل احدى وسائل السيطرة الاقتصادية وكذلك السياسية على البلدان الاخرى وبشكل خاص المتخلّفة منها والتي هي بالمقابل المستوردة للسلع ، انما ليس حسب ارادتها بل حسب ارادة مصدّري هذه السلع نفسها . هذا وطريقة الاسعار الاحتكارية المرتفعة على السلع المصدرة او المستوردة بالمقابل والاسعار الاحتكارية المخفوضة على المواد الخام والزراعية المستوردة ، من المستعمرات والبلدان غير المستقلة وحتى المستقلة بالشكل ، عنينا سياسيا وليس اقتصاديا ، هذين النوعين من الاسعار يؤديان الى نمو أرباح الاحتكارات ، عبر هذا التبادل غير المتكافيء ، وهذا مايعبر عنه في الادب الاقتصادي البورجوازي الكلاسيكي "بمقص الاسعار" المشهور ، الذي لايزال يفعل فعله وان تغيرات ظروف فعله التاريخية من حيث الزمان والمكان والشكل ، على اعتبار ان مضمونه لايزال قائما بالرغم من التغيير الذي طرأ على قسمة العمل الدولية التي يعمل في اطارها .

اما ضرورة التصدير ، فتعود الى محدودية السوق الداخلية ، الناتجة عن الضعف النسبي للطلب المدعوم من قبل سكان البلدان الرأسمالية ، وليس اذن لعدم توفر الطلب ، على اعتبار ان الطلب الاقتصادي هو الطلب المدعوم بالقوة الشرائية ، أي بالنقد القادر على تجسيده وليس الطلب الرغبة ، ان جاز التعبير ، غير المدعوم بالقوة الشرائية لفقدان النقد ، والذي ليس بطلب اذن من وجهة النظر الاقتصادية . وبالطبع فالمقابل لهذا التصدير هو الاستيراد من قبل البلدان الاخرى وبشكل خاص بلدان العالم الثالث ، المرتع الخصب لتكديس الارباح الاحتكارية بالنسبة لمنتجي السلع

في البلدان الرأسمالية . هذا كما لابد من الاشارة بهذه المناسبة الى انه في مرحلة الامبريالية يصبح الاهم والاكثر تطورا والصفة المميزة لهذه المرحلة من الرأسمالية هو تصدير رؤوس الاموال بشكل قروض حكومية وتوظيفات مباشرة في الخارج ، يقابلها اطار تلقيها المستورد لها بالمقابل ، عندنا البلدان النامية بشكل خاص والتي تقيدها هذه القروض الموظفة وفق رغبة مقرضيها وليس وفق الحاجة الموضوعية لتطوير وانماء اقتصاد هذه البلدان المتخلفة وبشكل يمكنها من الخروج من حلقة التخلف ، بل العكس الصحيح ، على اعتبار ان كل البلدان التي نالت مثيل هذه القروض من البلدان الرأسمالية لم تخرج من اطار التخلف لانها لم تصنع بشكل رئيسي ، بعكس ماجرى بالنسبة لمثيلاتها التي نالت القروض من الدول الاشتراكية ، من اجل التصنيع بشكل رئيسي ، مع نسبية هذا الخروج من التخلف الذى ذكرنا .

بالاضافة الى السبب الذى ذكرنا للتصدير هناك سبب فائض السلع في حال توفر تلبية حاجات السوق الداخلية ، وهي حالة نسبية ، كما اسلفنا ، ومثلى اذا ماتوفرت فعلا . كذلك لابد من الاشارة بهذه المناسبة الى حال بعض البلدان التي تستورد المواد الاولية الغذائية والصناعية لتصنعها وتصدرها كمقابل لما استوردت ، وحيث عملية التصدير بالنسبة لها جزء من نشاط عملية التحويل التي تخصصت فيها ، وبالتالي فالتصدير هنا نتيجة نشاط يهدف اليه بحد ذاته ، وهذا سبب آخر ، وخير مثال عليه الاقتصاد الياباني وكذلك الالماني والبريطاني .

ولذلك فالتصدير من البلدان الاشتراكية الى البلدان النامية او استيراد البلدان النامية من البلدان الاشتراكية ، يحمل طابع المساعدة لهذه البلدان لاجل تطوير اقتصادها وانمائه في خط يؤدى الى الاستقلال الاقتصادى ، الذى يشكل الدعامة المادية الحقيقية للاستقلال السياسي . هذا بالطبع لاينفي المصلحة للبلدان الاشتراكية في عملية التبادل القائمة مع بلدان العالم الثالث .

انما ينبغي الاستدراك المباشر هنا والقول ان تصدير الاموال وبالتالي استيرادها يؤدى بطبيعة الحال الى توسيع وزيادة تصدير السلع وبالتالي استيرادها .

بعد هذا التمهيد النظرى السريع لنتلمس واقع حال تجارة الاستيراد في لبنان وبالنسبة للحيوانات الحية ومنتجاتها موضوع بحثنا الحالي .

القسم الاول : تطور مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .

مركز مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها

شكلت مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها ، بشكل وسطي ، حوالي ٥٠٪ من مجموع مستورداته الزراعية ، مع تأرجح مابين ١ر٥٧٪ كحد اقصى في سنة ١٩٦٨ و ٥ر٤٣٪ كحد ادنى في سنة ١٩٧٠ ، وذلك طيلة فترة الست سنوات (١٩٦٧—١٩٧٢) موضوع البحث (انظر الجدول رقم —١—). وتأكيدا لذلك فقد بقيت هذه المستوردات شبه مستقرة خلال نفس هذه الفترة الزمنية ، مع تأرجح في رقمها القياسي مابين ١١٣ كحد اقصى في سنة ١٩٦٨ و ٨٧ كحد ادنى في سنتي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ (انظر الجدول رقم —٢— ومخططه البياني رقم —١—) .

اذن هناك شبه استقرار لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها . اما القفزة الفجائية في الاستيراد في سنة ١٩٦٨ فتعود الى كونها سنّة غير اعتيادية ، أتت بعد سنة النكسة العسكرية (١٩٦٧) ؛ فتزايد الاستيراد فيها كان بمثابة تعويض وردة فعل لظروف الاوامة المذكورة ، وقد انعكس هذا الواقع على باقي المؤشرات بالطبع . اما التذبذبات خلال فترة الست سنوات (١٩٦٧—١٩٧٢) هذه فتعود لتغير حجم المخزون من سنة الى سنة اخرى بشكل عام ، بالطبع الى جانب التغيرات الاخرى في معطيات السوق المحلية وكذلك الخارجية بشكل أعم .

انما اللوحة الاحصائية الاقتصادية ، والاجتماعية بالاستنتاج ، تبقى ناقصة مالم تقترن بالتصدير للوصول الى صافي الاستيراد ، وبالتالي ضمّه الى الانتاج للحصول على الاستهلاك ، غاية الغايات سواء كان من الانتاج المحلي او الاستيراد ، موضوع بحثنا الحالي .

بناءً عليه بالامكان القول ان واقع حال التصدير مغاير كل المغايرة لواقع حال الاستيراد ، الذى بالامكان نعته بدليل نصف عافية نسبيا ، تكتمل عبر التصدير ، الذى هو دليل عافية ، بالطبع من الناحية الاقتصادية وليس الاجتماعية وبشكل خاص عندما يكون من الانتاج المحلي وليس اعادة تصدير . ولذلك فالتصدير لما نحسن بصدده بالامكان نعته بالمعافية نسبيا ، كونه في شق منه اعادة تصدير ، وبنسبة كبيرة كما هو الامر فيما يعود لمخلفات وبقايا الذبائح ، انما بنسبة صغيرة فيما يعود للحليب ومشتقاته (زبدة ، سمن ، جبن ، حليب مجفف) ؛ وفي شقه الاخر من الانتاج المحلي بشكل مطلق ، كالبيض الدواجن ومنتجاتها (بيض ، فروج [٤]) . ودليلنا على ماذكرنا من تطور التصدير المغاير كل المغايرة للاستيراد ان التصدير تطوّر صعدا خلال فترة الست سنوات المذكورة بحوالي الثلثين (رقم القياس ١٠٠ سنة ١٩٦٧ اصبح ١٦٥ سنة ١٩٧٢ ، انظر الجدول رقم —٣—) .

والان بعد ان عرفنا واقع حال كل من الاستيراد والتصدير واتضح لنا ان الاول شبه مستقر والثاني متصاعد ، بعد ذلك بالامكان الوصول الى صافي الاستيراد والقول استنتاجا انه ينخفض ، بشكل عام مع الوقت بالرغم من التذبذبات التي تنتابه . وبالفعل فقد شكل صافي استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها ٤٦٪ من مجموع الاستهلاك سنة ١٩٦٧ وانخفض الى ٣٥٪ في سنة ١٩٧٢ (انظر الجدول رقم —٤— ومخططه البياني رقم —٢—) .

هذا واذا ماأضفنا صافي الاستيراد الى الانتاج المحلي ولاحظنا ان الاستهلاك شبه مستقر ، رغم تأرجح رقمه القياسي مابين ١١١ كحد اقصى في سنة ١٩٦٨ و ٩١ كحد ادنى في سنة ١٩٦٩ ، اذا مافعلنا ذلك ظهر لنا بوضوح مابعده وضوح ان النقص في صافي الاستيراد يعوض في الانتاج المحلي ، الذى يتطور بعكس وتائر صافي الاستيراد ، أى يزداد بشكل عام ، بالرغم من التذبذبات الصاعدة والنازلة التي تنتابه (انظر الجدول رقم —٤— ومخططه البياني رقم —٢—) .

---

٤) وللمزيد من التفاصيل والايضاحات حول هذه النقطة بالامكان مراجعة دراستنا " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها " .

بعد ان اتّضحت لنا اللوحة الاحصائية الاقتصادية بواسطة التعليق الشامل المتكامل العلائقي عبر الجداول التي اتينا على ذكرها ومخططاتها البيانية (الجداول رقم —١— و —٢— و —٣— و—٤— والمخططين رقم —١— و —٢—) . بعد ذلك بالامكان تسطير بعض الاستنتاجات واستكمال اللوحة اجتماعيا .

مع الاسارة العابرة الى كون مستوردات لبنان النباتية في شقها الاعظم من الحبوب ، هناك شبه استقرار للمستوى الغذائي للفرد اللبناني في شقه الحيواني . هذا مع الاشارة بالطبع الى ان المستورى الغذائي من مصادر البروتيين من اصل حيواني لا يعدو الاكثر من ٥ر٧٠ ٪ من القدر اللازم من هذا البروتيين [٥] . انما حتى هذا لا يعدو كونه الشكل ليس الاّ ، وذلك من جرّاء التزايد السكاني ومن جراء مافي لبنان من قوة شرائية هي لبعض اللبنانيين فقط ولغيرهم من المواطنين العرب والاجانب بشكل خاص . ومعروف ان استهلاك البروتيين الحيواني متواز مع ارتفاع مستوى الدخل بشكل عام . وبالتالي فواقع حال تغذية الشعب اللبناني ، من المنتجات الحيوانية بشكل خاص ، بعيد كل البعد عن الصورة شبه المستقرة التي رسمنا ، وقلنا انها بالشكل ، وذلك بسبب ماذكرنا وايضا بسبب التفاوت الكبير في الدخل ومن ثم مستوى المعيشة بين مختلف طبقاته وفئاته الاجتماعية . ودليلنا على هذا الواقع الاجتماعي لوحة محاولة التشطير الطبقي للسكان الذى قامت به بعثة ايرفد في الستينات بواسطة العينة الاحصائية للعائلة وصححت بها بالتالي دخل الفرد البالغ آنذاك ١٠٠٠ ل.ل.[٦] (انظر الملحق رقم —١—) . فقد نتج عن ذلك ان اصبح دخل الفرد ٢٤٠ ل.ل. لـ ٩٪ من السكان ، اعتبروا من المعدمين و٥٠٠ ل.ل. لـ ٤٠ ٪ من السكان شكلوا مع المعدمين نصف السكان الذين اعتبروا فقراء في لبنان . هذا وللمزيد من الدقة في التعرف الى هذه اللوحة الاجتماعية القاتمة ، التي لم تزداد سوى سوء قتامة نتيجة ازدياد تأزم الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي استقطابا طبقيا منذ الستينات حتى اليوم ، من اجل ذلك بالامكان تفحص الملحق رقم —١— الذى اشرنا اليه وكذلك مقال الاب غريفوار حداد في

---

٥) دراستنا ، " النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية " مجلة الطريق ، العدد الثالث ، آذار ١٩٧٣ (فيما بعد النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية) .

٦) I.R.F.E.D. Besoins et Possibilités du dévelopement au Liban , Tome I , 1960 - 61 , Ministère du plan .

الاوريان— لوجور ٧) .

اذن فالاستيراد للحيوانات الحية ومنتجاتها كما هو الامر لغيرها من السلع الغذائية النباتية وكذلك المعيشية لا يعدو كونه في حيّز الاستهلاك في معظمه والتحويل للاستهلاك ايضا ، ولم ينتقل بعد الى حيّز المواد الخام والسلع الترسملية من اجل العملية الانمائية ، باستثناء مستوردات الطيور الدواجن ومنتجاتها لاجل صناعة الدواجن المتطورة كل التطور .

اما بالنسبة لمجموع الاستيراد فان نسبة استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها تنخفض بالطبع ، لتصبح حوالي ١٠٪ ، بشكل وسطي ، طيلة الست سنوات المذكورة (١٩٦٧—١٩٧٢) ، متأرجحة مع ذلك مابين ٥ر١٢٪ كحد اقصى في سنة ١٩٦٨ و٣ر٧٪ كحد ادنى في سنة ١٩٧٢ . هذا وللمزيد من الرؤية المفصلة لهذه النسب بالامكان مراجعة الجدول رقم —١— .

هذا وكما يتّضح من نفس الجدول رقم —١— ايضا فان استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها **مشكل** ايضا ، وبشكل وسطي ، حوالي ثلاث اضعاف التصدير منها ، خلال فترة الست سنوات المذكورة (١٩٦٧ — ١٩٧٢) ، انما مع التأرجح ايضا مابين ٣ر٣٨٥٪ في سنة ١٩٦٨ كحد اقصى و٥ر٢١٨٪ كحد ادنى في سنة ١٩٧٢ ، الامر الذي يستدل منه على تفوق وتائر الاستيراد على التصدير . انما الخط الهابط بشكل عام لهذه النسبة دليل على تصاعد الانتاج المحلي لمنتجات الثروة الحيوانية في البلاد مقرونا بالطبع بالتصدير ، وكما مر معنا سبرهنا عنه احصائيا سابقا ، سيما وان الاستهلاك بقي شبه مستقر كما رأينا وكما يفصح عما نقول الجدول رقم —٤— عبر النسب المئوية والرقم القياسي بشكل خاص وواضح كل الوضوح مع مخططاه البياني رقم —٢— عبر الرؤية الصورية .

اما بالنسبة لتصدير المنتجات الزراعية ولنفس تلك الفترة فقد كان استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها ، بشكل وسطي ، شبه مثيل لتصدير هذه المنتجات الزراعية ، انما

---

٧) Gregoire Haddad , Le Liban dans la tourmente , Primum Vivere , L'Orient-le Jour , N° 1480 , 15 Juillet 1975 .

متأرجحا ايضا مابين ١٣٦،٧ ٪ كحد اقصى في سنة ١٩٦٨ و٨٦،٥ ٪ كحد ادنى في سنة ١٩٧٢ .

واما بالنسبة لمجموع التصدير ، فقد انخفضت نسبة استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها ولنفس فترة الست سنوات الى حوالي الثلث ، بشكل وسطي ، متأرجحة ايضا مابين ٤٥،٨ ٪ كحد اقصى في سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و١٨،٣ ٪ كحد ادنى في سنة ١٩٧٢ . وهنا ايضا فان الرغبة في التفاصيل بالامكان اشباعها بمراجعة الجدول رقم —١— .

هذا وهناك اتجاه عام نحو الانخفاض ، بالرغم من التذبذبات الصاعدة والنازلة التي تنتاب نسبة استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها الى صادراتها والى كل من استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وكذلك مجموع الاستيراد والتصدير . وهذا يعود الى ازدياد الانتاج المحلي ، مهما كان بطيئا ، من المنتجات الحيوانية ، كما مر معنا (انظر الجدول رقم —٤— ومخططه البياني رقم —٢—) لاسيما الدواجن منها ، الامر الذى لايستبان الا عبر صافي الاستيراد ، كما رأينا وكما يتّضح من الجدول المذكور رقم —٤— ومخططه البياني رقم —٢— وحيث يمكن عندها المقارنة بالاستهلاك ، سيما وان الاستيراد هو في نهاية المطاف ، بعد طرح التصدير ، الذى ازداد كما رأينا ، هو لاجل الاستهلاك سواء كان مباشرا او محولا بعد التصنيع بالطبع .

وهكذا واقع هو لصالح الاقتصاد اللبناني الذى تتوسع قاعدته الانتاجية ، ولو بشكل نسبي ، انما ليس للدرجة المنشودة ، على اعتبار ان وتائر الاستيراد لاتزال تتفوق على وتائر التصدير ، وذلك يعني ان عملية الانماء وحتى في القطاع الحيواني ، باستثناء القطاع الداجن فيه ، لاتزال ضعيفة ولا تفي بالمطلوب ، من حيث الضرورة الممكنة للاكتفاء الذاتي ، على الاقل في شق الحليب وجزئيا اللحم . بالاضافة الى ماذكرنا فان معظم المستوردات هي من اجل الاستهلاك المباشر وجزئيا للتحويل ، العائد ، في النهاية الى الاستهلاك الغذائي والمعيشي . أى ليس هناك من استيراد لسلع ترسملية ، تؤمن للمستقبل الانماء الزراعي المتطور الحديث المعقلن ، عبر الانماء الشامل المتكامل لمجمل الاقتصاد اللبناني ، وبالتالي تبعد غائلة شبح المجاعة الذى اخذ ينهش في بعض بلدان العالم الثالث ، وهو زاحف الينا مع هزام الجوع المتزايد

اقترابا منا ، مالم تتخذ الخطوات الانمائية اللازمة وبسرعة ، محليا واقليميا ،عنينا عربيا[٨]. لذلك فهكذا واقع حال اقتصادي هو نتيجة استمرارية هكذا واقع حال لاستيراد المنتجات الحيوانية والزراعية بشكل عام ، وبالتالي دليل على ضعف القطاعات المنتجة في الاقتصاد اللبناني .

وتاثر نمو مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .

يتّضح من الجدول رقم —٢— ، الذي يفسح المجال للمعرفة الملموسة لوتائر التطور السنوي والاجمالي لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها ، يتّضح ان القيمة الاجمالية لهذه المستوردات بقيت ، بشكل وسطي ، شبه ماكانت عليه تقريبا بعد مرور ست سنوات (١٩٦٧ — ١٩٧٢) ؛ وذلك بالرغم من الارتفاع ١٣٪ سنة ١٩٦٨ ثم الهبوط المتدرّج فالعودة الى الارتفاع ، انما فقط ٢٪ في سنة ١٩٧٢ كما يفصح عن ذلك رقم القياس . هذا وللمزيد من الرؤية المفصلة وكذلك التصويرية بالامكان مراجعة الملحق رقم —٢— والمخطط البياني رقم —١— .

اما اذا ماتناولنا مكونات هذه القيمة الاجمالية شبه المستمرة في تطورها ، لمتوسط السنوات المذكورة ، ظهر لنا من نفس الجدول رقم —٢— وبوضوح كلي ان قيمة الحيوانات الحية فيه (العامود رقم —١—) قد هبطت في نهاية السنة السادسة (١٩٧٢) ٧٠٪ ، في حين ارتفعت قيمة باقي اعمدة الجدول (العواميد رقم —٢— ..... —٨—) من اللحوم المبردة او المجلدة والاحشاء الصالحة للاكل حوالي ثلاث مرات ونصف المرة (بالضبط ٣٤٢٪) ومحضّرات اللحوم والمعلبات ٦٧٪ والشحوم والدهون والزيوت الحيوانية ٨٠٪ والحليب ومشتقاته ٤٢٪ ومخلفات وبقايا الذبائح ٥٧٪ والطيور الداجن ومنتجاتها ١٧٤٪ والاسماك والحيوانات المائية ٣٠٪ . اذن كل انواع المستوردات زادت قيمتها باستثناء الحيوانات الحية ، التي انخفضت قيمتها .

---

٨) وللمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه النقاط بالامكان مراجعة دراستنا " النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية بالبروتينية " .

ان ماوصلنا اليه من استنتاج ، عبر الرقم القياسي ، بالامكان الوصول اليه ايضا عبر النسب المئوية (انظر الجدول رقم —٢— ايضا) . بالاضافة الى ذلك هناك وضوح للتبادلية السلمية مابين الحيوانات الحية من جهة ومنتجاتها من جهة ثانية . فالهبوط الذى حصل في حصة الحيوانات الحية من ٤٥،٨٦ ٪ سنة ١٩٦٧ الى ١٣،٢١ ٪ سنة ١٩٧٢، أى بنسبة ٣٢،٦٥ ٪ خلال ست سنوات ، عوض عنه جزئيا باللحم المبرد أو المجلد والاحشاء الصالحة للاكل وبنسبة ٦،٩١ ٪ وكذلك محضرات اللحوم والمعلبات بنسبة ٢،٢٩ ٪ ، اى بما مجموعه ٩،٢٠ ٪ ، أى حوالي ثلث هذا الهبوط الذى ذكرناعوض جزئيا بصنفين البندين المذكورين البديلين . هذا واذا مااضفنا الى ذلك حصة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية كمنتجات ايضا نصل الى نسبة تعويض ترتفع حتى ١١،٩٨ ٪ ، أى اكثر من الثلث .

والان اذا ماأضفنا الى ذلك مخلفات وبقايا الذبائح لاعادة التوازن السلمي من المخلفات تلبية لحاجات التصدير في نهاية المطاف ، على اعتبار ان معظم مخلفات وبقايا الذبائح يصدر (في سنة ١٩٧٢ من اصل المستورد حوالي ٧١ مليون ل.ل. صدر حوالي ٥٢ مليون ل.ل. —انظر الجدولين رقم —١— و —٢— ، وحيث يدخل بالدابع الانتاج المحلي ، الذى يصعب تحديده) ؛ اذا مافعلنا ذلك اصبح التعويض عبر التبادل السلمي مابين الحيوانات الحية ومنتجاتها مع مخلفاتها ٢٣،٦٢ ٪ ، أى حوالي ثلاثة ارباع انخفاض نسبة الحيوانات الحية عوض في منتجاتها ومخلفاتها .

وهنا لابد من الاشارة الى ان الذى حصل من تزايد لاستيراد اللحم المجلد أو المبرد والاحشاء الصالحة للاكل وبشكل خاص اللحم المبرد ، هو مفيد لكل من الباعة الاجانب والشارين اللبنانيين ، الذين يستريحون من عمليتي التغذية والرعي ، ويعوضون مايخسرون من مخلفات عبر استيرادها ، الذى هو في نهاية المطاف اربح وعملية تجارة مثلثة أو ترانزيت ان شئنا .

اما فيما يعود للطيور الداجنة ومنتجاتها فقد تراوحت حصتها مابين حوالي النصف وحوالي الواحد والنصف بالمئة ، أى ان الزيادة حوالي ١ ٪ في حصتها بشكل وسطي هي نتيجة التوسع الكبير في هذه الزراعة الصناعية في البلاد ، والتي لاتشكو الا من سوء التنظيم المعرقل لعقلنة الانتاج وتأمين التصدير ، نتيجة عدم تدخل الدولة المتوجب لمصلحة كل من المنتج والتاجر والمستهلك على السواء . هذا والمستورد هنا هو بمثابة

مواد اولية ليس الاّ من الصيصان من فئة ابن يوم بمعظمه ، كما يشهد على ذلك الملحق رقم —٢— ، وحيث تشكل الصيصان من فئة ابن يوم اكثر من اربعة اخماس (سنة ١٩٦٢) قيمة استيراد هذه المجموعة ، مع الاشارة الى ان قيمة الصيصان المستوردة ارتفعت من حوالي مليون ليرة لبنانية عن سنة ١٩٦٧ الى اكثر من مليونين ونصف المليون من الليرات اللبنانية في سنة ١٩٧٢ ، الامر الذى يشهد مجددا على التطور الصاعد لهذه الصناعة .

هذا وتكمن أهمية هذه الصناعة الزراعية في انها تسد جزءا كبيرا من استهلاك اللحم ، بلغ حوالي الثلث[٩] في السنوات الاخيرة وتشكل البند الاول الذى بلغ اكثر من ثلث قيمة المصدر من المنتجات الحيوانية من لبنان [١٠] .

نقول هذا في حين ان الحليب ومشتقاته (الالبان) ارتفعت حصته حوالي ٧ ٪ ، أى من حوالي الخمس الى حوالي الربع من مجموع مستوردات الحيوانات الحية ومنتجاتها ، خلال نفس فترة الست سنوات المذكورة (١٩٦٧—١٩٧٢) ، ومعظمه للاستهلاك المحلي كما رأينا، ويعرقل عملية انماء الثروة الحيوانية في البلاد كما هو معروف ، سيما فيما يعود للحليب المجفف واسعاره الاغراقية .

اما الاسماك والحيوانات المائية فمعظمها ايضا للاستهلاك المحلي . ويفترض ان تلعب عملية انمائها دورا كبيرا في سد الثغرة في استهلاك اللحم الاحمر ، على اعتبار انها حاليا لا تشكل سوى حوالي ٦ ٪ [١١] (سنة ١٩٦٩) من مجموع استهلاك اللحوم وبالامكان ان ترتفع نسبتها هذه الى حوالي الربع وحتى الثلث على اقل تقدير على غرار ما حصل للفروج ، الامر المتاح بالقوة والذى يشكل عندما يصبح بالفعل مع الفروج ما بين

٩) وللمزيد من التفاصيل بالامكان مراجعة دراستنا " النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية " .

١٠) وللمزيد من التفاصيل بالامكان مراجعة دراستنا " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها " .

١١) للمزيد من التفاصيل نراجع دراستنا " النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية " .

النصف وحتى ثلثي المستهلك من اللحم في البلاد ،فتخف بالتالي مشكلة تأمين اللحم الاحمر ، ويكون بمثابة بديل له . انما هذا يتطلب تدخل الدولة في عملية انمائها على غرار ما اقترحنا بالنسبة للفروج حاليا لتدارك فوضى انتاجه التي تؤدي الى الخسائر الكبيرة بالنسبة لكل من المنتجين والمستهلكين . وبالتالي فتدخل الدولة هنا ومنذ البدء ضرورة تفرضها موجبات ليس فقط اقتصادية ، تنعكس اجتماعيا في ضرورة تأمين البروتين من اللحم وبالسعر المعقول لكل اللبنانيين ، سيما وان المخزون الحالي من اللحم الاحمر بشكل خاص يتناقص واسعاره ترتفع بشكل جنوني ، وانما ايضا موجبات اجتماعية تتلخص في قضية صيادي الاسماك العاليين ومصيرهم ، حيث نقترح جمعهم في تعاونية تشارك في عملية الصيد في عرض البحر ويكون لها نصيب في شركة مختلطة حيث تكون الدولة والمشاركة الاولى في الموسوع وذلك حماية وضمانة للاقتصاد اللبناني والمستهلكين اللبنانيين والمواطنين منهم من الصيادين .

بالنتيجة بالامكان القول ان الاستيراد بقي على شبه ماكان عليه ، في حين ان التصدير ارتفع حوالي الثلث في سنة ١٩٧١ والثلثين في سنة ١٩٧٢ ، الامر الذي ماكان ممكنا لولا الزيادة في الانتاج . وهذه الزيادة يمكن ان تكون لدرجة الاكتفاء الذاتي بالحليب وجزئيا باللحم وكما اسلفنا . وبالامكان التدرج هنا بواسطة سياسة انمائية شاملة متكاملة وعبر سلم اولويات ،أي استيراد ابقار حلوب موصلة على مراحل مع تأمين قاعدتها العلفية ، الامر الذي يؤدي الى الاستغناء في البدء عن الحليب المجفف ومن ثم وعبر تزايد اعداد الابقار المذكورة وفي القطاعين العام والخاص ، الاستغناء عن مشتقات الحليب من زبدة وجبنة وسمنة وغيرها . وهذا امر ممكن وتجربة الفروج والبيض خير دليل مشجع على ذلك ؛ وتسد عندها بالطبع ثغرة هامة ايضا في الحاجة الى اللحم الاحمر ، سيما مع تزايد حجم القطيع في البلاد .

القسم الثاني : تركيب مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها

التركيب الاجمالي لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها

شكلت المجموعات الست الرئيسية من المستوردات التي اتينا على ذكرهـــا (العواميد —١— ٠٠٠٠ —٦— من الجدول رقم —٢—) مع بعضها البعض ،وبشكل وسطي ، خلال الست سنوات موضوع البحث ، حوالي ٩٥٪ من مجموع المســـتوردات المعنية ، مع تذبذب هابط بشكل سلمقائي ، مابين ٩٥ر٢٢ ٪ كحد اقصى فـي سنة ١٩٦٧ و ٩٣ر١٥ ٪ كحد ادنى في سنة ١٩٧٢ ؛ الامر الذى يتسجم مـع الاتجاه العام للهبوط البياني في الاستيراد ، الذى اتينا على ذكره . انما لابـد من الاشارة هنا الى كون حجر الثقل في هذا المجموع من المستوردات البالغة حوالي ٩٥٪ من مجموع مستوردات الحيوانات الحية ومنتجاتها ،حجر الثقل يعود لمجموعتي مخلفات وبقايا الذبائح والحليب ومشتقاته (الالبان) ، وحيث الاسبقية للمجموعة الاولى . فهتين المجموعتين شكلتا مع بعضهما البعض ، وبشكل وسطي ، خلال الست ســنوات المذكورة حوالي ٤٧٪ من مجموع مستوردات الحيوانات الحية ومنتجاتها ، مع تذبذب مابين ٥٧ر٣٦ ٪ كحد ادنى في سنة ١٩٦٨ و ٥٨ر٥٨ ٪ كحد اقصى فـــــي سنة ١٩٧٢ .

انما يلاحظ هنا الاتجاه نحو الصعود في هذا المجموع ، والذى يفسر ،بالنسبة لمخلفات وبقايا الذبائح ، باعـادة التصدير المتزايدة ، كجزء من كل هو تزايد مجمل التصدير ، كون المستورد يفوق المصدر بشكل مائق (مثلا سنة ١٩٧٢ استورد بحوالي ٧١ مليون ل.ل. وصدر بحوالي ٥٢ مليون ل.ل.) . اما فيمـــا يعود للحليـــب ومشتقاته (الالبان) فالتفسير هو في تزايد الاستهلاك ،لضآلة مايصدر بالنسبة اليـه (مثلا سنة ١٩٧٢ استورد بحوالي ٥٤ مليون ل.ل. ، في حين صدر فقط بحوالي ٥ ملايين ل.ل.) . وللمزيد من التفصيل والتأكد لما ذكرنا خلال الست سنوات المذكورة بالامكان مقارنة الجدولين رقم —٢— و—٣— [١] وكذلك معاينة الصورة المرئيـة للمخطط البياني رقم —٣— .

---

١) هذا والمزيد من التفصيل في هذا الموضوع بالامكان الحصول عليه من دراستنـــا " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها " .

هذا كما تنبغي الاشارة هنا الى تناقص الثقل النوعي للحيوانات الحية بحيث هبطت نسبتها من ٤٥ر٨٦ ٪ الى ١٣ر٢١ ٪ خلال الفترة الزمنية المذكورة ، انما حصل التعويض في تزايد الثقل النوعي للسلع البديلة لها من مخلفات وبقايا الذبائح واللحوم المبردة أو المجلدة مع الاحشاء الصالحة للاكل ومحضرات اللحوم والمعلبات بشكل خاص بالاضافة الى الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية والحليب ومشتقاته ، وكما اشرنا الى ذلك آنفا في القسم الاول ونثبته الان في القسم الثاني للضرورات استكمال الصورة الحالية .

انما لابد من الاشارة هنا الى ان عملية الانماء الصحيح ، عنينا الشامل المتكامل للثروة الحيوانية ، لابد وان تؤدي نسبيا الى خفض الاستيراد ، الذي يتجه عندها للسلع الترسملية بدلا من الاستهلاكية ؛ الامر الذي تتطلبه عملية الانماء المذكور نفسها ، والمتوجبة فعلا سواء كان من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ، وبالتالي الوطنية . وفي الوقت نفسه وفي حال تنفيذ ماذكرنا تزداد امكانات الاستهلاك الغذائي من الحليب واللحم ، وكذلك الصناعي من مخلفات وبقايا الذبائح ، وحتى يتنامى التصدير من الانتاج المحلي . وهنا بالطبع لن ندخل في الاهمية الاقتصادية والاجتماعية لانعكاس الانماء في هذا الميدان — الثروة الحيوانية — على القطاع الزراعي ، وكذلك باقي قطاعات الاقتصاد اللبناني ، وذلك من جراء التفاعل المتسلسل للنتائج بشقيها الاقتصادي والاجتماعي لعملية الانماء المذكورة هذه .

اما مجموع الطيور الداجن ومنتجاتها فقد سبق وقلنا انها بمثابة مواد اولية واشرنا الى شبه استقرار مستورداتها . يبقى الاسماك والحيوانات المائية ، حيث شبه الاستقرار ايضا وتفوق الاستيراد على التصدير لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي .

التركيب المفصل لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها —

بعد اطلاعنا على التركيب الاجمالي لمجموعات السلع ، يتوجب علينا ، للتعمق في مضامين هذه المجموعات ، استعراض سلعها ، الامر الممكن عبر الملحق رقم —٣— . على ان توزع نسب مجموعات السلع المستوردة يخفف العملية ، بحيث يتركز عندها الاهتمام بالتفصيل للسلع في مجموعتي مخلفات وبقايا الذبائح مع الحليب ومشتقاته (الالبان)

اولا ثم في هتين المجموعتين مع اربع مجموعات اخرى هي : الحيوانات الحية ، اللحوم المجلدة او المبردة والاحشاء الصالحة للاكل ، معضرات لحوم ومصلبات ، شحوم ودهون وزيوت حيوانية ، الامر الذى يعطينا عندها الجدول رقم -٥- ، حيث نجمل مجموعتي الطيور الدواجن ومنتجاتها مع الاسماك والحيوانات المائية في بند غيرها من المنتجات الحيوانية .

هذا والقاء نظرة سريعة الى الجدول المذكور رقم -٥- تظهر لنا ، عبر مقارنته بالجدول رقم -٢- ، صحة ماعتمدنا في بنائه ، وذلك للتجانس وشبه التطابق في تسلسل المراتب فيما بين مجموعات السلع المستوردة من جهة وتفاصيل سلعها من جهة ثانية ، الامر الذى يتّضح ايضا من الصورة المرئية عبر مقارنة المخطط البياني رقم -٣- بالمخطط البياني رقم -٤- الجديد .

وتجدر الاشارة هنا الى ان المجموعات الاربعة ، مضافة اليها المجموعتين الاوليتين ، يعود اهتمامنا بتفصيلها ، بالرغم من ضعف نسب كل منها - المجموعات الاربع على حده - ، الى كونها تشكل فيما بينها - المجموعات الست - سلما تبادلية ، سيما مابين الحيوانات الحية من جهة والثلاث الباقية (الاعمدة ٢ و ٣ و ٦ من الجدول رقم -٢-) بشكل خاص من جهة ثانية .

كما تجدر الاشارة ايضا بهذه المناسبة الى ضعف نسب كل السلع بشكل عام ، باستثناء الجلود الخام بدأ من السبعينات والتي حلت محل الحيوانات الحية من اغنام وابقار ، التي كانت بدورها الاستثناء قبلا ، انما نقصت نسبها فيما بعد على حساب زيادة نسب اللحوم المجلدة او المبردة من لحم الغنم والبقر ، عبر عملية التبادل السلمي وكردّة فعل لغلاء لحوم الحيوانات الحية المستوردة .

هذا وان القاء نظرة ثانية سريعة ايضا الى الجدول المذكور رقم -٥- ترينا ان المرتبة الاولى اصبحت بعد سنة ١٩٧٠ لاستيراد الجلود الخام ، بعد ان كانت هذه الجلود في سنة ١٩٧٠ في المرتبة الثانية وقبلها في المرتبة الثالثة ، متدرجة بالتالي مابين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٢ مابين ٢ر١٠ ٪ و ٧٦ر٢٠ ٪ بشكل متصاعد مستمر .

هذا مع العلم ان هذه الجلود الخام هي في نهاية المطاف ، وفي شق لا يستهان به منها ، لاجل التصدير ، أي اعادة تصدير ، مع صعوبة التفريق بين ماهو من مصدر محلي وما هو مستورد ، ومع الاشارة الى ان ماهو من مصدر محلي في النهاية مستورد في الماشية الحية ، انما من وجهة النظر الاقتصادية يشكل انتاجا محليا . هـذا والارقام المطلقة للمستورد تفوق المصدر ، فعلى سبيل المثال في سنة ١٩٦٧ بلغ الاستيراد حوالي ٢٢ مليون ل.ل. والتصدير حوالي ٩ ملايين ل.ل. ، اما في سنة ١٩٧٢ فاصبح الاستيراد حوالي ٤٤ مليون ل.ل. والتصدير حوالي ١٣ مليون ل.ل. (انظر الى الجدول رقم —٥—) ، وبالتالي فاذا كانت نسبة المصدر من الجلود الخام الى المستورد منها في سنة ١٩٦٧ حوالي ٤٠ ٪ فقد اصبحت في سنة ١٩٧٢ حوالي ٣٠ ٪ ، أي ان هناك انخفاض يحوالي الربع ، بالرغم من التذبذب في هذه النسبة من سنة الى اخرى ، في التصدير . وهذا يعود بالطبع الى تطور صناعة الاحذية في لبنان ، والتي دخلت السوقين العربية والافريقية ، الامر الذي فرض بالطبع تطور صناعة الدباغة التي اخذت تستفيد من هذا المستورد من الجلود الخام ، سيما بعد ان انخفض الانتاج المحلي من الجلود الخام نتيجة انخفاض استيراد الحيوانات الحية ، بسبب غلاء اسعار اللحوم من الماشية المستوردة ، وبالتالي حلول اللحوم المبردة أو المجلدة وغيرها من السلع البديلة محلها ، الامر الذي فرض بالتالي ارتفاع استيراد الجلود الخام ، ليس من اجل اعادة التصدير المتزايدة وانما ايضا تلبية لحاجات السوق المحلية كما ذكرنا .

لذلك اذا ماوضعنا جانبا هذه السلعة ، التي هي مخلفات للصناعة وليس منتجات للتغذية تصبح المرتبة الاولى بعد سنة ١٩٧٠ للجبن بحوالي ١٠ ٪ . هذا بالطبع افتراض كون الجبن واقعيا يبقى في المرتبة الثانية كما يتّضح من الجدول رقم —٥— بعد ان كان في المرتبة الرابعة في سنة ١٩٧٠ وقبلها ، متدرجا مع ذلك مابين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٢ مابين ٦ر٢٤ ٪ و ٩ر٧١ ٪ ، وبشكل متصاعد بشكل عام ، ماخلا بعض التذبذب دون الواحد بالمئة ليس الا . وبالنسبة لهذه السلعة ، ضمنها اعادة تصدير ومنها انتاج محلي (عكاوي ، حلوم ، قشقوان ، مصنّع) ، لكن يصعب التفريق بين ماهو منها انتاج محلي وما هو اعادة تصدير ؛ انما كون المستورد يفوق المصدر بشكل مطلق (مثلا سنة ١٩٧١ استورد بما قيمته حوالي ١٨ مليون ل.ل. وصدر بما قيمته حوالي ٢ مليون ل.ل.) فهي بالتالي من وجهة النظر الاقتصادية اعادة تصدير .

يلي الجبن في المراتب أى في المرتبة الثالثة وبعد سنة ١٩٧٠ الحليب المجفف والذى هو بالطابع اعادة تصدير ولا حاجة للبرهنة على ذلك ، وقد كان في المرتبة الخامسة في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٦٩ وقبلها في الرابعة وقبلها في الخامسة .

اما الاغنام ويليها بعد المصارين وبعد الحيوانات الابقار ، فهي من الحيوانات الحية ،التي اصبحت على التوالي في المرتبتين الرابعة والخامسة فالرابعة والسادسة بعد سنة ١٩٧٠ ، وقد كانتا في المرتبة الاولى والثالثة في سنة ١٩٧٠ وقبلها في المرتبتين الاولى والثانية أو الثانية والاولى ،كما يفصح الجدول رقم ـ٥ـ . ويفسر هنا الهبوط في نسبة الاغنام من ٢٦٫٢٩ ٪ في سنة ١٩٦٧ الى ٦٫٩٧٪ في سنة ١٩٧٢ وكذلك الابقار من١٥٫٧٧ ٪ الى ٥٫٠١٪ خلال نفس الفترة الزمنية المذكورة ، يفسر بتزايد لحم الغنم والبتر المجلد أو المبرد وغيرها من السلع البديلة ، وكما اشرنا الى ذلك آنفا عبر التفسير للتبادلية السلعية .

هذا والتبعثر البين في نسب المستورد ماخلا الجلود الخام ، التي شكلت وكما رأينا بعد سنة ١٩٧٠ حوالي السدس ، شمّ الخمس ، وايضا الجبن ، الذى شكل العشر ، وذلك من مجموع مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها ، هذا التبعثر في النسب دليل على ان المستورد هو في معظمه للاستهلاك المباشر ، من اجل سد الثغرة الغذائية في حاجة البلاد الى البروتين من اصل حيواني ، عبر مختلف السلع ذات الصفة التبادلية وابعد مايكون لتلبية الحاجة الانمائية لصناعة ماكمادة اولية ولو من اجل التحويل .

هذا ونتوقف في التعليق عند هذا الحد تاركين لمن اراد المزيد من التفصيل مما هو اكثر تبعثرا العودة الى الجدول رقم ـ٥ـ ومخططه البياني رقم ـ٤ـ .

القسم الثالث : اسواق مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها

اذا ما القينا نظرة خاطفة الى الجدول رقم —٦— ومخططه البياني رقم —٥— اتضح لنا ان السوق العربية بقيت السوق الطبيعية لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها حتى قبل سنة ١٩٧٠ ، على اعتبار انها كانت في المرتبة الاولى ومستحوذة ، بشكل وسطي ، خلال هذه السنوات الثلاث (١٩٦٧—١٩٦٩) ،على اكثر من نصف المستوردات المذكورة ، على انه لابد من الاشارة هنا الى التذبذب الذى بلغ القمة في سنة ١٩٦٨ بحوالي ٦٠٪ لينخفض في سنة ١٩٦٩ الى ٤٧٫٤١ ٪ . انما بدءا من سنة ١٩٧٠ تخلت السوق العربية عن المرتبة الاولى للسوق الغربية ، التي كانت سابقا في المرتبة الثانية ، واصبحت السوق العربية تستحوذ ، وبشكل وسطي ايضا ، على حوالي ثلث المستوردات المذكورة ، بالرابع مع التذبذب الذى يفصح عنه الجدول المذكور رقم —٦— .

اذن فقد هبطت حصة الدول العربية فيما يعود لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها منها من اكثر من النصف الى حوالي الثلث ، بشكل وسطي بالرابع (من ٥٣٫٦٦ ٪ الى ٣٣٫٠٢ ٪) ، أى حوالي ٢٠ ٪ ،أى مانسبة نسبته المئوية ٣٨٫٤٦ ٪ ؛ الامر الذى نتج عنه تصدر الدول الغربية المرتبة الاولى ، بعد ان كانت في المرتبة الثانية ، ونزول الدول العربية الى المرتبة الثانية . وهذا يعود لعدة عوامل ، كالتضخم السكاني في البلدان العربية وحتى الانفجار في البعض منها ، بالاضافة الى صعوبات الانماء الاقتصادى في معظمها من جراء هذا التضخم السكاني نفسه وكذلك الصعوبات الاقتصادية المتأتية عن الوضع السياسي في منطقة الشرق الاوسط وايضا التخبط في عملية الانماء المربوطة بالتخطيط غير الملتزم بالحركة السياسية والاجتماعية . هذا من ناحية البلدان العربية ومنها لبنان ، هذه من ناحية ثانية ازدياد عدد سكانه ، بالرابع الى جانب ازدياد عدد غير اللبنانيين فيه ، سيما الاجانب ذوى الدخل المرتفع الى جانب بعض اللبنانيين في عدادهم ، والذين يتطلبون استهلاك منتجات حيوانية ، وبنسب مرتفعة هذا الوضع جعل الاستيراد اللبناني يسد ماتعجز عن تقديمه السوق العربية في السوق الغربية كليا وجزئيا للغاية في السوق الشرقية ، كما سوف يتّضح في مايلي .

فالسوق الغربية ، بعد ان كانت حتى ماقبل سنة ١٩٧٠ في المرتبة الثانية ومستحوذة ، بشكل وسطي ، على اكثر من ثلث المستوردات من الحيوانات الحية ومنتجاتها ؛ هذه السوق اصبحت بدءا من سنة ١٩٧٠ في المرتبة الاولى ومستحوذة ، بشكل وسطي ايضا ، على اكثر من نصف المستوردات المذكورة .

اذن فقد ارتفعت حصة الدول الغربية فيما يعود لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها منها من اكثر من الثلث الى اكثر من النصف (من ٣٤ر٦٤ ٪ الى ٥٣ر٥٧ ٪) ، اى حوالي الخمس ، أى مانسبة نسبته المئوية ٣٥ر٤١ ٪ . وبناء عليه فالفرق بين نسبة هبوط السوق العربية وارتفاع السوق الغربية والبالغ ١ر٧١ ٪ يساوي في نسبة ارتفاع السوق الشرقية بنفس هذه النسبة ١ر٧١ ٪ ، كما سوف نرى .

انما لابد من الاشارة هنا ايضا الى التذبذبات المشروحة من جراء المخزون من سنة الى اخرى بدءا من سنة ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٢ . لكن مع ذلك فهناك خط صاعد واضح في مركز الدول الغربية هو بالطابع نقيض التذبذبات والخط الواضح الهابط بالنسبة للدول العربية ومركزها بالتالي .

اما السوق الشرقية فيلاحظ ، بالرغم من التذبذب المشروح الذى ينتاب حصتها ، يلاحظ خط صاعد انما بطيء للغاية في صعود حصتها هذه من مجمل مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها . فقد شكلت حصتها ، بشكل وسطي ، حتى قبل سنة ١٩٧٠ حوالي ١٢ ٪ وبدءا منها حوالي ١٣ ٪ .

اذن فقد ارتفعت حصة الدول الشرقية فيما يعود لمستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها منها من ١١ر٦٩ ٪ الى ١٣ر٤٠ ٪ ، أى ١ر٧١ (وهذا ماأشرنا اليه سابقا) ، أى مانسبة نسبته المئوية ١٤ر٦٠ ٪ ؛ الامر الذى يؤكد على ملء الهوة بين السوق العربية والسوق الغربية والتي اشرنا اليها آنفا . هذا ويبدو لنا أننا لم نستنفذ حتى الان امكانيات الاستيراد من هذه السوق الشرقية التي تقيّدنا معها ، كما تقيدها ، الاتفاقيات التجارية المربوطة بالمقاصة .

هذا ولاستكمال الصورة بشكل مرئي ، وبالتالي اكثر ملموسية ، بالامكان مراجعة المخطط البياني رقم ـ٥ـ الذى اتينا على ذكره في بدء الكلام .

والان وقد تعرفنا الى الوضع وكذلك الصورة الاجمالية لثلاثي مصادر تموين أو تلبية حاجات الاستيراد بالنسبة للسوق اللبنانية فيما يعود للحيوانات الحية ومنتجاتها ، الان يتوجب علينا لضرورة معرفة خلفيات هذه الصورة وبالتالي الدقة في البحث ، تناول كل من هذه الاسواق على حدة لمعرفة مراكز وبالتالي علاقة اهم اسواق كل منها مع سوقنا ، لاجل المعاملة بالمثل ، في حال الاقدام من قبلنا على الأخذ بسياسة تجارية تخدم عملية الانماء في البلاد في اتجاه اعادة التوازن الى مختلف القطاعات الاقتصادية وكذلك اتجاه تقوية القطاعات المنتجة من زراعة وصناعة ، انما ، وبكل تأكيد ، دون المساس بالارقام المطلقة فيما يعود لقطاع التجارة والخدمات والسياحة منها بشكل خاص ، بل العكس زيادتها وتقوية تطاعها وتحديثه وعقلنته .

هذا واستعراضنا لهذه الاسواق (الجداول رقم —٧— و —٨— و —٩—) لن يكون حسب مراكزها بل حسب ترتيبها في الجدول ، مبقين بالتالي على المراتب التي كانت لها قبل سنة ١٩٧٠ ، كما تجدر الاشارة الى اننا اضفنا في جداول ثلاثي هذه الاسواق النسبة المئوية لاجمالي المستوردات من كل من ثلاثي مجموعات البلدان ، الى جانب النسبة المئوية لاجمالي المستورات من مختلف البلدان ، وذلك للمزيد من الدلالة على مركز كل سوق في كل مجموعة .

سوق البلدان العربية

يلفت النظر في مجموعة دول هذه السوق ، كمصادر استيراد للحيوانات الحية ومنتجاتها بالنسبة للبنان ، بلدان هما سوريا اولا وبشكل خاص ثم العراق .

فلسوريا المرتبة الاولى ليس فقط بين مجموعة الدول العربية ، باستثناء سنة ١٩٧١ المرضية ، انما ايضا بين كل دول العالم . فقد بلغت حصة سوريا بالنسبة لمختلف دول العالم على التوالي ومن سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٢ مايلي : /٧١ر٤٤ ٪ / ، /١٨ر٥١٪/ ، /٣٥ر٢٠٪/ ، /٦٣ر٢٨٪/ ، /٠٣ر٨٪/ ، /١٤ر١٥٪/ ؛ اما بالنسبة لمجموعة الدول العربية فقد كانت هذه الحصة كما يلي : /٦٩ر٨٢٪/ ، /٩٧ر٨٥٪/ ، /٢٤ر٧٣٪/ ، /٠٨ر٧١٪/ ، /٢٠ر٣٢٪/ ، /٧٠ر٤٤٪/ ، اذن يلاحظ ايضا ، وبالرغم من استمرار احتلال سوريا المرتبة الاولى بالنسبة ليس فقط للدول العربية وانما ايضا لكل دول العالم ، يلاحظ اتجاه واضح نحو الهبوط في الثقل النوعي لحصتها ، سيما بعد سنة ١٩٧٠ . كما يلاحظ ان هذا الهبوط لحصة سوريا هو بشكل عام وفي قسم كبير منه ،

سيما بعد سنة ١٩٧٠ ، لصالح العراق ، الذى حل محلها في سنة ١٩٧١ واصبح في المرتبة الاولى ، انما ليعود الى الثانية فيما بعد في سنة ١٩٧٢ ، تلك المرتبة التـــي كانت له قبل سنة ١٩٧٠ . هذا وقد تدرجت حصة العراق مابين سنة ١٩٦٧ وسنـة ١٩٧٢ وبالنسبة للدول العربية كما يلي : /١١ر١٠٪/ ، /٠٤ر٨٪/ ، /٣٩ر١٦٪/ ، /٨٢ر١٥٪/ ، /٨١ر٤١ ٪ / ، /٢٣ر٣٣٪/ ، حيث يلاحظ التذبذب المعقول ، مابين سنة واخرى، مع القفزة بعد سنة ١٩٧٠ ؛هذا التذبذب الذى هو في الواقع في قسم كبير منه عكس التذبذب بالنسبة لسوريا .

هذا وقد شكلت حصة كل من سوريا والعراق ، بشكل وسطي ، طيلة فترة الست سنوات موضوع الدراسة ، على التوالي ١٤ر٦٥٪ ، اى حوالي الثلثين و ٩٠ر٢٠٪ ، أى حوالي الخمس . اما حصة سوريا مع العراق ، فقد بلغت ، بشكل وسطي ، ٠٤ر٨٦٪ ، أى اكثر من ثلاثة ارباع مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من البلدان العربية وحتى حوالي ٩٠٪ .

يلي العراق في المرتبة ، السعودية في المرتبة الثالثة طيلة فترة الست ســـنوات موضوع الدراسة ، ثم ليبيا في المرتبة الرابعة ، فالكويت في المرتبة الخامسة ، وقـــد كان سباقا على ليبيا قبل سنة ١٩٧٢ .

هذا وكون العراق مع سوريا يستحوذان على معظم مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من البلدان العربية ، فلن نسترسل اكثر من ذلك في استعراض المراتب ، سيما وان حصة هذه الدول الثلاث التي تلت العراق شكلت ، وبشكل وسطي ، ٣٨ر٤٪ للسعودية و١٨ر١ ٪ لليبيا و ٠٦ر٣ ٪ للكويت ، ومع بعضها البعض ٣٠ر٦٪ . فـاذا ماضممنا نسبة مجموع هذه الدول الثلاث الى نسبة ثنائي سوريا والعراق والبالغة كمـا مر معنا ٠٤ر٨٦٪ ، اصبحنا امام مجموع هو ٣٤ر٩٥٪، وبالتالي فالاستيراد مما تبقى من الدول العربية مبعثر للغاية ، لذلك نتوقف عند هذا الحد تاركين لمن اراد المزيد من التفصيل في المتبعثر من الاستيراد مراجعة الجدول رقم —٧— .

هذا وتجدر الاشارة بعد ان عرفنا تسلسل مراتب خماسي الدول المذكورة ، وخصوصا سوريا فالعراق ، تجدر الاشارة الى ان مستوردا تنا منها تتركز بشكل رئيسي في الحيوانات الحية ومنتجاتها من اللحوم المبردة والاحشاء الصالحة للاكل ومخلفات وبقايا الذبائح ،

حيث للجلود الخام مركز الصدارة ، وبشكل خاص من العراق المتقدم على سوريا فيها ، عدا الجلود الخام . هذا ومراجعة الملحق رقم ـ٥ـ ، العائد لتطور هيكلية سوق استيراد مخلفات وبقايا الذبائح ، يمكن التأكد من ان هذا المركز هو ليس فقط بالنسبة للجلود الخام وانما ايضا لمجموع مخلفات وبقايا الذبائح ، حيث الى جانب الجلود الخام ، الصوف والوبر والشعر والقرون وغيرها .

كما لابد من التذكير بدور سوريا الكبير فيما يعود الى صادرات لبنان اليها فقد احتلت المرتبة الاولى بهذا الصدد في سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧١[١٣] ، الامر الذي يدل على اهمية العلاقة لما نحن بصدده مع سوريا . هذا مع التنبيه الى ان الامر لا يقتصر على الحيوانات الحية ومنتجاتها بل يتعداها الى مختلف المنتجات الزراعية وحتى الصناعية . والتالي فسوريا هي بشكل عام السوق الاولى بالنسبة للبنان سواء كان في الاستيراد ام التصدير . وليس عبثا ان كانت الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان ، سيما ايام الانتداب الفرنسي ، الذي رأى في الامر مصلحته آنذاك .

هذا كما ان ضعف مركز السوق العربية بالنسبة للبنان بعد السبعينات لا يستفاد منه استمرارية هذا الوضع ، بل ربما تغير وهو حتما متغيّر نتيجة تغيّر معطيات هذه السوق الواسعة ، وذلك من جراء مراجع الانماء المتعددة التي يعمل على تنفيذها في مختلف دول هذه السوق الواسعة ، ذات التكامل الاقتصادي الواضح بين مختلف عوامل الانتاج فيها من مادية ومالية وبشرية .

فبناء عليه فمن مصلحة لبنان دخول هذه السوق لتصريف صادراته فيها . اما اذا لم يكن له مصلحة في الاستيراد ولضعفه منها ـ هذه السوق العربية ـ فبرامج الانماء الداخلي فيه مفترض ان تحد شيئا فشيئا من الاستيراد في محاولة الانماء لتأمين الاكتفاء الذاتي ما امكن في مواد التغذية ، سيما من المنتجات الحيوانية ، وهذا ممكن في الحليب ومشتقاته كليا وجزئيا في اللحم[١٤] .

---

١٣) للمزيد من التفصيل المتعلق بهذه النقطة بالامكان مراجعة دراستنا " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها . "

١٤) يراجع بهذا الخصوص ايضا بشكل خاص دراستنا " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها . "

سوق البلدان الغربية

اذا ما نظرنا الى هذه المجموعة من الدول على اساس اهم الاسواق القائمة فيهـــا (انظر الجدول رقم —٨—) ، نرى ان السوق الاوروبية المشتركة تحتل المرتبة الاولى ، يليها في المرتبة الثانية دول منطقة التجارة الحرة . فبالنسبة لمجموعة دول الســـوق الاوروبية المشتركة فان حصتها بلغت حوالي الثلث من مجموع مستوردات لبنان مـــن الحيوانات الحية ومنتجاتها من الدول الغربية ، متدرجة من ٣٠ر٥٢٪ في سنة ١٩٦٧ لتصل الى ٣٨ر١٩٪ في سنة ١٩٧٢ ، مع تذبذب واضح ، بحيث بلغ متوسط الحصـــة خلال الست سنوات المذكورة ٣٥ر٨٠ ٪ ، أي اكثر من الثلث وكما ذكرنا قبل القيـــام بالعملية الحسابية .

اما بالنسبة لدول منطقة التجارة الحرة فقد تدرجت حصتها ، لما نحن بصدده ايضا ، من ١٧ر٣٩٪ ، في سنة ١٩٦٧ الى ١١ر٥٦٪ في سنة ١٩٧٢ ، مع تذبذب غير مخـــف مع ذلك للخط الهابط بشكل عام . هذا وقد شكل مجموع هذه الحصة ، بشكل وســـطي ، ١٤ر٨٠ ٪ .

انما النظرة الى السوق على اساس البلدان تضع في مركز الصدارة تركيا ، والتي هي كما هو معروف بعد سوريا المعين الرئيسي للبنان بالحيوانات الحية بشكل عام والاغنـــام منها بشكل خاص ، هذا مع الاشارة الى معلول لحم الاغنام المبردة محل الاغنام الحيـــة مؤخرا ولو بشكل جزئي . وقد تدرجت حصة تركيا بالنسبة للدول الغربية من ٣٣ر٣٧٪ في سنة ١٩٦٧ الى ١٠ر٢٧ ٪ في سنة ١٩٧٢ ، مع تذبذب صاعد هابط حسب ظروف موسم العلف والمخزون من سنة الى اخرى من الاعلاف والاغنام وظروف توفر مياه الشـــرب للماشية وظروف العرض والطلب واسعار السلع البديلة من اللحم المجلد وغيره وكذلـــك ظروف حاجات سوريا الى اللحم الاحمر والاعلاف ، على اعتبار ان الحيوانات الحية من تركيا أو الاغنام المبردة كذلك تمر عبر سوريا ، التي تعمل على تأمين حاجاتها قبـــل اي شيء آخر ، لتشارك فيما بعد مع تركيا في تلبية حاجات لبنان . انما كل ذلـــك لا يخفي الخط الهابط ، بشكل عام لهذه الحصة والعائد بشكل رئيسي الى حظر تركيا نفسها تصدير الحيوانات الحية والسماح بالمذبوحة التي تشحن مبردة . وبالتـــالي فتركيا امنت بذلك العمل لليد العاملة عندها وخففت عبء التغذية عن لبنان المستورد وكذلك الثمن لمخلفات صعبة التصريف احيانا . وقد بلغت هذه الحصة من تركيـــا بشكل وسطي ٢١ر١٣٪ ، أي اكثر من الخمس .

يلي تركيا في المرتبة الثانية بين الدول الغربية ، كمصادر لتموين لبنان بالمنتجات الحيوانية ، فرنسا في سنة ١٩٧٢ ثم هولندا ، مع ان هولندا كانت قبل سنة ١٩٧٢ تحتل المرتبة الثانية وفرنسا المرتبة الثالثة . والغالب هنا من السلع المستوردة هو الحليب المجفف ومشتقاته من الاجبان والزبدة والسمون المختلفة .

بعد ذلك يأتي دور المانيا الغربية والدانمارك ثم الولايات المتحدة الاميركية ، مع تفاوت في المرتبة فيما بينها من سنة الى أخرى ، وحيث السلع الرئيسية هي ايضا الحليب المجفف ومنتجاته من اجبان وزبدة وسمون وغيرها .

نقف عند هذا الحد في استعراضنا لاهم البلدان التي تشكل اسواق تموين لبنان بالحيوانات الحية ومنتجاتها في سوق البلدان الغربية ، حيث يتّضح ان لتركيا الصدارة في تأمين اللحم بشكل رئيسي ،وبقية البلدان ، كالتي استعرضنا مع غيرها بالرابع ، **تأمين** الحليب ومشتقاته بشكل رئيسي الى جانب اللحوم المجلدة بشكل ثانوي (انظر الجدول رقم —٨—) .

هذا ولا بد من الاشارة هنا الى ان علاقتنا مع السوق الغربية المذكورة تعرقل عملية الانماء للثروة الحيوانية في بلدنا برمي بلدان هذه السوق بالحليب المجفف ومشتقاته من زبدة وجبنة وغيرها في اسواقنا بالاسعار الاغراقية ، سيما بلدان السوق الاوروبية المشتركة . هذا كما اننا نستورد منها اكثر بكثير مما نصدر اليها ، الامر الذي يركز عجز ميزاننا التجاري معها [١٥] .

سوق البلدان الشرقية

بالرابع معظم المستورد هنا من الدول اعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، (انظر الجدول رقم —٩—) ، الذي يستحوذ على معظم المستورد من البلدان الشرقية الى لبنان من حيوانات حية ومنتجاتها . فقد تدرجت حصة هذه السوق من مجموع المستورد من الدول الشرقية من ٦٩٫٤٦٪ في سنة ١٩٦٧ الى ٨٢٫٠٤٪ في سنة ١٩٧٢ ، مع

---

١٥) يراجع بهذا الصدد دراستنا التالية: " استهلاك الحليب (المشاكل والحلول) " ، "النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية" ، تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية اسواقها " .

تذبذب يعود للمخزون من سنة الى اخرى وظروف العرض والطلب والاسعار بشكل عام . انما ذلك لا يخفي الخط الصاعد الواضح والعائد على مايبدو لنا لتزايد تموين لبنان باللحوم المبردة والمجلدة والالبان بشكل خاص من هذه الدول ، وحيث تحتل تشيكوسلوفاكيا مركز الصدارة بين هذه الدول الشرقية بحوالي الثلث ، ويتركز استيراد لبنان منها في الحليب بشكل رئيسي ، يليها بولونيا وبلغاريا ورومانيا مع تفاوت في ما بينها من سنة الى أخرى ، وحيث يتركز استيراد لبنان منها بشكل رئيسي في اللحوم المبردة والمجلدة .

تبقى الصين الشعبية ويوغوسلافيا من هذه البلدان ، وحيث يلاحظ النمو الظاهر للتعامل مع الصين الشعبية ، التي اخذت تزاحم تشيكوسلوفاكيا ، مع الاشارة ان المستورد منها بشكل رئيسي هو اللحوم المجلدة ثم المعلبات .

هذا وافضليات التعامل مع هذه السوق الشرقية وحسنات الاستيراد منها والتصدير اليها ، بكلمة المتاجرة معها تعود لكونها على اساس المساواة والمنفعة المتبادلة وتساعد في انماء الاقتصاد الوطني ١٦) .

بعد هذا العرض الاجمالي والمفصّل لمستوردات لبنان من الحيوانات الحيـــة ومنتجاتها لا بد من التنويه بالدور الهام والمتزايد الاهمية مع الزمن ، الذي تلعبه الدول العربية ، حيث السوق العربية المشتركة ، كما لا بد من استعراض سريع لاسواق اللحـم المختلفة التي تمون لبنان وكذلك اسواق الحليب ومشتقاته ، الامر الذي نقوم به في ما يلي من البحث .

السـوق العربيـة المشـتركة

ان حديثنا عن هذه السوق بالنسبة لاستيراد لبنان منها سوف يكون مقتضبا للغاية ، على اعتبار اننا عرضناها بشكل مفصل وواف في دراستنا " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها " وحيث برهنا على ضرورة دخولها .

هذا وقد رأينا انه بالرغم من هبوط حصة استيرادنا من السوق العربية ، حيث السوق

١٦) تراجع هنا دراستنا " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها ".

العربية المشتركة وباقي الدول العربية خارجها ، بالرغم من هبوط حصة استيراداتنا منها من اكثر من النصف الى حوالي الثلث ، رأينا ان هناك امكانيات في رحاب هذا السوق للنمو ، وبالتالي العودة الى النصف وحتى اكثر ، في حال تنفيذ برامج الانماء في كل بلد عربي على حدة وكذلك المشتركة الثنائية واكثر . لذلك فتعاملنا معها — الدول العربية — وحتى دخول السوق العربية المشتركة فيها ، هو من مصلحتنا ليس فقط للتصدير ، وانما ايضا للاستيراد ، حيث يمكن عندها الوصول الى التخصص الافضل لمصلحتنا ، وبالتالي قطف ثمار الارحية الاقتصادية من التخصص بين دول السوق المذكورة .

فالواقع ان مستوردا تنا من هذه السوق العربية المشتركة للمنتجات الحيوانية وكذلك النباتية ، أي الزراعية ، بلغت لمتوسط السنوات ١٩٦٠/١٩٦٨ / ٦٫٥ مليون ل.ل/ ، في حين كانت لباقي الدول العربية ٢٫٧ مليون ل.ل ، أي ان مستوردا تنا من هذه السوق ولما نحن بصدده تستحوذ على معظم المستورد من الدول العربية ، اذ بلغت ٧٢٫٢٧ ٪ (انظر الملحق رقم —٦— ، حيث اجرينا حسب هذه النسبة خارجة) . واما بالنسبة لقيمة مجموع مستوردا تنا من زراعية وصناعية من هذه السوق العربية المشتركة فقد بلغت ١٢٢٫٩ مليون ل.ل. ، في حين كانت لباقي الدول العربية ٣٫٨ مليون ل.ل. ، أي ان مجموع مستوردا تنا من هذه السوق تستحوذ على معظم المستورد من الدول العربية ، اذ بلغت ٩٧ ٪ (انظر ايضا الملحق رقم —٦— ، حيث اجرينا ايضا حساب هذه النسبة خارجة) .

والان اذا ماقارنا مجمل مستوردا تنا من هذه السوق بمجمل مستوردا تنا من بلدان العالم وبالنسبة لسنة ١٩٦٨ نكون امام نسبة ١٠٫٥ ٪ ترتفع الى ١١٫١ ٪ تضم باقي الدول العربية اليها، أي مجمل البلدان العربية أو سوق البلدان العربية (انظر الملحق رقم —٧—) .

بالرابح نسبة حوالي ١٠ ٪ ضعيفة اذا ماقورنت ، ولنفس السنة ١٩٦٨ ، بنسبة التصدير البالغة حوالي ٢٥ ٪ (انظر الملحق رقم ٦) ، أي حوالي الربع . اذن فالدخول الى هذه السوق واضح انه لمصلحتنا ، حيث اننا نصدر اليها اكثر مما نستورد ، انما الاهم هو الامل في بلوغ الارحية الاكبر ، عبر التخصص الزراعي وحتى الصناعي وايضا السياحي والتجاري والمصرفي وغيرها من الخدمات فيما بين بلدان هذه السوق ، هذا التخصص الاقتصادي ، الذي فيه مجال كبير للمزيد من الربح في مصالح لبنان الاقتصادية .

سـوق استيراد اللحم في لبنان

ان تطرقنا الى هذا الموضوع على حده يعود الى اهمية اللحم كمصدر من أهم مصادر البروتيين من اصل حيواني والتي اخذت تشكو النقص على النطاق العالمي أولا ، ثم التطورات الهيكلية لسوق استيراده ، والتي هي في واقع الحال بمثابة الحل المؤقت لأزمة تأمين تموين البلاد به ، نتيجة التبادلية السلعية بين اللحم ومنتجاته المختلفة . لذلك فلابد بهذا الصدد ومهما حاولنا تكثيف العرض الاحصائي — الاقتصادي ، لابد من استعراض سوق استيراد الحيوانات الحية وكذلك اللحوم المبردة أو المجلدة مع الاحشاء الصالحة للاكل وايضا محضرات اللحوم والمعلبات ، ذلك لان هذه المجموعات الثلاث تشكل مصادر التبادل السلعي — فيما بين السلع المكونة لها .

فبناء عليه سوف نلم الماما سريعة للغاية بكل من اسواق هذه المجموعات الثلاث .

تطور هيكلية سوق استيراد الحيوانات الحية (انظر الجدول رقم —١٠—)

لسوريا هنا المركز الاول باستثناء سنة ١٩٧١ المرضية ، حيث اصبحت في المركز الثاني . وقد بلغت هنا حصة سوريا حدها الادنى في سنة ١٩٧٠ المرضية هذه بـ ٢٦٫٦٤ ٪ وحدها الاقصى في سنة ١٩٦٨ بـ ٩٠٫٨٤ ٪ ، وذلك بالطابع من مجموع مستوردات لبنان من الحيوانات الحية من مختلف بلدان العالم . اما تركيا فقد كانت في المرتبة الثانية بالطابع باستثناء سنة ١٩٧١ المرضية ، حيث قفزت الى المرتبة الاولى بدلا عن سوريا . وقد شكلت حصتهما — سوريا وتركيا — مع بعضها البعض اكثر من ٩٠٪ ، بالرغم من الاتجاه العام للهبوط ، الذي بلغ مداه في سنة ١٩٧٢ بنسبة ١٧٫٠٠٪ بعد ان كانت ٩٨٫٩٧ ٪ في سنة ١٩٦٧ . وهذا الهبوط العام يتضح اكثر بمعاينة رقم القياس ، حيث نرى ان قيمة المستوردات من الحيوانات الحية قد هبطت ٧٠٪ مابين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ، الامر الذي سبق واشرنا اليه ويؤكده الجدول رقم —٢— ، انما الخالي من اسماء البلدان المستوردة منها الحيوانات الحية . ويفسر هذا الهبوط بالطابع بحلول اللحم المبرد او المجلّد ، بشكل خاص ، مع غيره من السلع البديلة في الاستيراد محل لحم الحيوانات الحية الذي ارتفعت اسعاره .

هذا ولابد من الاشارة هنا الى ان سوريا تحتل المركز الاول في استيراد لبنان الابقار والاغنام منها وتركيا المركز الثاني ، في حين ان تركيا تحتل المركز الاول في استيراد لبنان الماعز منها وسوريا الثاني ، وذلك خلال فترة الست سنوات موضوع البحث (١٩٦٧—١٩٧٢) . انما يلاحظ هنا ايضا الهبوط في استيراد لبنان لهذه الحيوانات الحية ، ففي سنة ١٩٦٧ استورد لبنان من سوريا من الابقار بما قيمته حوالي ٢٣ مليون ل.ل. ، اما في سنة ١٩٧٢ فما قيمته حوالي ٩ ملايين ل.ل. . اما بالنسبة للاغنام فعلى التوالي ٤٩ مليون ل.ل. ، و ٧ملايين ل.ل. . واما الماعز من تركيا وعلى التوالي ايضا فما قيمته حوالي ٥ ملايين ل.ل. و ٢ مليون ل.ل[١٧] .

كما تجدر الاشارة ايضا بهذه المناسبة الى الميوعة في معرفة مصادر الغنم السوري ، على اعتبار ان الرعي هنا هو في منطقة كبيرة تمتد مابين العراق وتركيا وسوريا ، فيها قبائل تهتم بتربية الاغنام ، فليس بالمستبعد ابدا ان يكون قسم من الغنم السوري من مصدر تركي أو عراقي .

تطوّر هيكليّة سوق استيراد اللحوم المبردة او المجلّدة والاحشاء الصالحة للاكل .(انظر الجدول رقم —١١—) .

اذا كانت اسواق استيراد الحيوانات الحية مركزة للغاية فان اسواق استيراد اللحوم المبردة او المجلدة مع الاحشاء الصالحة للاكل مبعثرة للغاية . فحوالي السدس بحدود السبعينات وقبلها حوالي الربع منها كان يعود لبلاد مختلفة . وبعد السبعينات تركز معظم المستورد منها والذي يبلغ حوالي الثلاثة ارباع في الدول الاربعة الاولى ، عنينا استراليا ، الارجنتين ، بولونيا ، الصين الشعبية ، مع الاشارة الى ان المركز الاول كان للارجنتين هنا قبل سنة ١٩٧٢ حتى سنة ١٩٦٨ رجوعا . والمستورد من هذه البلدان هو اللحم المجلد في غالبيته . اما من سوريا فتستورد الاحشاء الصالحة للاكل ، المفترض ان تكون مبردة بالطبع ، والتي اخذ يتضاءل دورها من جرّاء حاجة سوريا ذاتها الى اللحم . هذا كما تنبغي الاشارة هنا الى الخط الصاعد بشكل مستمر دون انقطاع لمجموع مستوردات لبنان من اللحوم المبردة او المجلّدة والاحشاء الصالحة للاكل ، والذي يتّضح كل الوضوح من معاينة رقم القياس ، الذي ارتفع حوالي ثلاث مرات ونصف مابين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ، الامر

١٧) هذه الارقام مأخوذة من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الادارة العامة للجمارك للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢ .

الذى يؤكده الجدول رقم —٢— وقد اشرنا اليه آنفا . وهذا الواقع يفسر بعكس واقع حال الحيوانات الحية ، أى بحلول هذه اللحوم المبردة او المجلدة مع الاحشاء الصالحة للاكل والرخيصة الثمن بالنسبة للحوم الحيوانات الحية محل هذه الاخيرة .

هذا والمستورد هنا موزع بين السلع التالية : لحم البقر المبرد والمجلد وكذلك لحم الغنم والخنزير وغيرها من اللحوم .

تطوّر هيكلية سوق استيراد محضرات اللحوم والمعلبات (انظر الجدول رقم —١٢—) .

طيلة الست سنوات موضوع الدراسة احتلت هولندا المركز الاول ، بحصة تدرجت مابين حوالي الربع وحوالي الثلث من مجموع مستوردات لبنان من محضّرات اللحوم والمعلبات ، تلاها الدنمرك ثم ايطاليا .

انما بالنسبة لايطاليا فهذا المركز الثالث احتلته بعد سنة ١٩٦٩ ، على اعتبار ان الارجنتين كانت قبل هذه السنة في هذا المركز الثالث . وقد شكلت حصتي هولندا والدنمرك حوالي النصف ، مع تأرجح دونه واكثر منه ، واذا ماضفنا حصة ايطاليا اصبحنا امام حوالي ٦٠٪ ، من مجموع المستورد من محضرات اللحوم والمعلبات الى لبنان ، على اعتبار انه قبل سنة ١٩٦٩ كانت الارجنتين سباقة على ايطاليا .

هذا ولابد من الاشارة الى ان هذه المحضرات من اللحوم والمعلبات البديلة للحوم الحيوانات الحية ، كونها ارخص منها ، قد زادت بشكل عام مابين ١٩٦٧ و ١٩٧٢ بحوالي الثلاثة ارباع ، كما يفصح عن ذلك رقم القياس ويؤكده الجدول رقم —٢— الذى اشرنا اليه آنفا .

هذا والمستورد هنا موزع بين السجق والجامبون ومحضرات ومعلبات لحوم البقر والغنم وحيوانات اخرى وغيرها من اللحوم المملحة والمجففة والمدخنة والموضبة . كما لابد من الاشارة هنا الى غلبة المحضرات من المعلبات من لحم البقر والغنم ، والتي مركز الصدارة فيها لهولندا والارجنتين بتفاوت حسب السنين مع كون الارقام المطلقة لهولندا بعد السبعينات ١٨) .

---

١٨) وذلك استنادا الى معاينة احصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن الادارة العامة للجمارك للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢ .

انما لابد من الملاحظة اخيرا ان التبادلية السلعية للحم الحيوانات الحية هي للحم المبرد والمجلد بشكل رئيسي وحيث بعد الارجنتين واستراليا ، احيانا وسيما بعد سنة ١٩٧٠ ، بعدهما للدول الاشتراكية ، وحيث لبولونيا وبلغاريا ومنغاريا اهمية كبرى لقربها من لبنان مع اهمية افضليات التعامل على اساس المقاصة ، الامر الذي يسهل تصريف السلع اللبنانية نفسها ويخفف العجز في الميزان التجاري اللبناني ، بالرغم من قيود عملية المقاصة للطرفين .

لن نتوسع اكثر من ذلك هنا ، فقد اردنا بهذه الجداول الثلاث (—١٠— ١١—١٢—) زيادة في التفصيل لمعرفة اسواق السلع البديلة فيما بينها للحيوانات الحية ومنتجاتها من لحوم مبردة ومجلّدة مع احشاء صالحة للاكل ومحضرات لحوم ومعلبات .

تطور وهيكلية سوق استيراد الحليب ومشتقاته (الالبان) (انظر الجدول رقم —١٣—)

يستلفت النظر هنا تشيكوسلوفاكيا وفرنسا والدانمرك وسوريا . فالدنمرك كانت في المركز الاول في سنتي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ثم تنازلت عنه لتشيكوسلوفاكيا ، التي اصبحت سنة ١٩٦٦ في المركز الاول ، باستثناء سنة ١٩٧١ ، حيث قفزت الى المركز الاول فرنسا . اما سوريا فان حصتها اخذت تهبط بعد سنة ١٩٦٨ . انما لابد ان نضيف هنا الى الدول الثلاث ، عنينا تشيكوسلوفاكيا وفرنسا والدانمرك ، ان نضيف المانيا الغربية وهولندا ، **اللتان تناوبتا** على مختلف المراكز باستثناء الاول والثاني . هذا مع الاشارة الى ان المستورد من سوريا هو القشطة الحازجة والالبان في معظمه ، في حين ان المستورد من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا والدانمرك وباقي الدول هنا هو في معظمه من الحليب المجفف والزبدة والاجبان المختلفة. هذا وقد ازداد مجموع الحليب ومشتقاته من الالبان بحوالي ٤٠ ٪ ، كما يدل على ذلك رقم القياس ، الذي يتطابق في ذلك مع رقم القياس في الجدول رقم —٢— الذي اشرنا اليه آنفا .

هذا والسلع التي تشكل هذه المجموعة من الحليب ومشتقاته هي الحليب المجفف على انواعه واشكاله المختلفة والزبدة والجبن ، ويتركز استيرادها بشكل رئيسي من الدول التي اشرنا اليها والباقي مبعثر فيما بين باقي الدول المختلفة .

لقد اردنا بهذا العرض الخاطف لاسواق هذه المجموعات اولا استكمال القسم الثالث من الدراسة ، اسواق مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها ، بعمق يوفر البروز للوحة الاجمالية ، ثم ثانيا تسليط بعض الضوء على ضرورة اخذ هذا الواقع الاحصائي

بعين الاعتبار في تعاملنا مع هذه الاسواق للافادة في عملية التمييز الجغرافي — السلعي في حل معضلة العجز المزمن في ميزان التجارة اللبناني ، وذلك عن طريق حمل الدول التي لنا عجز في الميزان التجاري معها على شراء بعض انتاجنا الزراعي كالفاكهة مثلا لقاء استيرادنا منها . وذلك ريثما نتمكن من حلة معضلة انماء الثروة الحيوانية في البلاد ، عنينا عملية الانتاج المحلي الممكنة ، كما اشرنا الى ذلك آنفا سيما في شق الحليب ومنتجاته وجزئيا في اللحـــم . هذا ولنا في تجربة صناعة الفروج والبيض خير مشجع على المضي قدما في هذا المضمار مـــن الثروة الحيوانية في لبنان ، الامر الذي ينقلنا الى دراسة " الثروة الحيوانية في لبنان ، صعوبات الانماء وحلولها " انما قبل ذلك لابد من خاتمة تستكمل بها التمهيد .

خاتمة : اضواء نظرية ـ عملية على الاستيراد واقتراحات لانتظام مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها .

في عود على بدء لاستكمال وتفصيل وتفسير ماسهدنا به البحث حول الاستيراد ، نقول ان استيراد البضائع يكون اما سيف (CIF) ، حيث يدخل ثمن البضاعة واكلاف التأمين والشحن ، أو " سي اند اف " (C & F) ، أي كما ذكرنا انما دون التأمين ، أو فوب (FOB) ، أي بدون اكلاف التأمين وكذلك الشحن . كما ان هناك الى جانب البضائع المستوردة للاستهلاك المحلي السلعي والصناعي تلك المستوردة بغية اعادة التصدير ، بعد اجراء تصنيع محدد عليها ، بالطابع في المناطق الحرة ، وتلك المستوردة ترانزيت ، أي تمر مرورا في البلاد .

هذا ويجري عادة الاستيراد عبر ثلاثة انواع من الاقنية او المؤسسات ، وهي التجار المستوردون لانفسهم وعلى حسابهم ثم المستوردون من تجار ومؤسسات لغيرهم على اساس العمولة واخيرا السماسرة (عملاء البورصة) ، الذين يتخصصون في بعض السلع الهامة التي تخضع لحركة البورصة ، كالبن والسكر والبطاطا وغيرها . انما لابد من الاستدراك هنا والقول مباشرة ان هذا التصنيف الثلاثي ماهو الا لامكانية الدراسة والتحليل ، وبالتالي فهناك تداخل فيما بين هذه الانواع الثلاث ، وليس فقط بالنسبة للاستيراد وانما ايضا التصدير ، وهذا من طبيعة الامور في ظل نظام السوق الحرة .

هذا وفي البلدان النامية حيث يكون الاستيراد بشكل رئيسي للسلع الاستهلاكية (الغذائية والمعيشية) ، فان السيطرة للشركات الاجنبية او مثيلتها في البلاد ، بشكل عام . هذه الشركات التي امتدت سيطرتها ، عبر تصدير رأس المال ، الى القطاع المصرفي ، فتحكمت بالتالي بعملية الانماء الوطني ، حائلة دون بلوغه درجة الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية عبر الانتاج المحلي ، باستثناء ما ينسجم والتطور الذي ينتاب قسمة العمل الدولية لصالح دولها الامبريالية المصدّرة لرؤوس الاموال المذكورة الى بلدان العالم الثالث . وبالتالي فحتى في حال تطور بلدان العالم الثالث وتنويع استيرادها بدخول سلع ترسملية فيه ، فانها تبقى خاضعة لمصالح الدول الامبريالية ، التي لاتمكنها من ذلك الا في الحدود التي لاتتناقض مع مصالحها هي ، والمتأتية بالطابع عن التغيرات التي تنتاب قسمة العمل الدولة ، نتيجة تطور التكنولوجيا وكذلك الصراع بين

الدول الرأسمالية نفسها وكذلك المزاحمة من قبل الدول الاشتراكية لها في ميدان مديد المساعدة لدول العالم الثالث .

هذه بشكل عام الخلفية النظرية للوحة الاجمالية غير المفصلة ، في البلدان النامية ، لتجارة الاستيراد ومثيلها التصدير بالطابع للمواد الخام من صناعية وغذائيـــة ، الا في حدود ماتسمح به مصالح الدول الامبريالية عبر التغيرات التي تنتاب قسمة العمل الدولية لما ذكرنا من اسباب . فكيف هي لوحة تجارة الاستيراد في البلدان المتقدمة ؟ عنينا الصناعية الامبريالية .

في البلدان المتقدمة الرأسمالية فان تأمين حاجات السوق المحلية الى المـــواد الخام ، من بلدان العالم الثالث وغيرها وكذلك تصريف المنتجات الصناعية ، في بلدان العالم الثالث وغيرها ، يقع على عاتق الوكالات الوطنية من القطاع الخاص بشكل عـــام والمهتمة في الاستيراد وتلك المهمة في التصدير او كليهما معا . هذا ويجري الاتصال بمنابع الاسواق الخارجية لهذا الغرض عادة عبر مختلف الاقنية التي ذكرنا .

هذا وفي بعض فروع التجارة ، لاسيما تلك المتعلقة بالتصنيع فان قضية تأميـــن المواد الخام المستوردة ، باستمرار وباسعار ثابتة أدت الى بروز التكتلات الاحتكاريـــة الضخمة الوطنية منها والدولية ، والتي سيطرت على مصادر هذه المواد الخام الاجنبية ، كالمناجم والبترول وغيرها . وذلك بالطابع بغية جعلها مستوردة سواء كان للاستهلاك أو للتصنيع . وهذه العملية ملؤ في واقع العالم بالشرور والدماء من جراء ماجرّته مـــن حروب استعمارية . وتاريخ الاستعمار وتجليه الاقتصادي عبر مقه الاسعار ، حيـــث شفرة المواد الخام المستوردة باسعار مخفوضة قسرية تحكمية استعمارية نهبيه من جهـــة وشفرة السلع المصنّعة المفروضة في المستعمرات التي استوردت منها المواد الخام هـــذه المذكورة وباسعار مرتفعة وايضا تحكمية من جهة ثانية ، وذلك بسبب احتكار السوق ، تاريخ الاستعمار هذا كله ماهو الا الاستجابة لمتطلبات الصناعة في البلدان المتقدمة الرأسمالية المســـتعمرة .

انما لابـد تجاه ماذكرنا من الاستدراك والقول ان الاستقلال الاقتصادي ، الـــذي حصلت عليه الكثير من الدول في آسيا وافريقيا ، على اثر الحرب العالمية الثانية ، هذا

الاستقلال الذى لم يخرجها من اطار السوق الرأسمالية انما فتح لها مع ذلك مجال التعامل مع الدول الاشتراكية ، هذا الاستقلال وما انتابه من صراعات داخلية وخارجية ذات صفة وطنية تطورت الى اجتماعية مع الزمن في نمط الاستقلال الاقتصادى ، في قسم لا يستهان به منها ، هذا الوضع هزّ قواعد الاستعمار الجديد نفسه فلم تعد الاسعار ثابتة ولا تحكمات الدول الامبريالية في الاسعار ممكنة كما كانت قبلا ، ودليلنا على ذلك زيادة اسعار النفط وما سبقها من تغيير للاتفاقيات وتأميم الخ ..... . فالواقع انه بالرغم من ان دول العالم الثالث لا تزال في قسم كبير منها في اطار السوق الرأسمالية فان الكثير منها قد افلت اما كليا واما جزئيا ، حسب الظروف المتعلقة بكل منها .

اما في البلدان الاشتراكية فهيكلية السوق تختلف كليا عما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتقدمة وكذلك البلدان النامية . ففي هذه البلدان يوجد المستوردون وتجار الجملة وايضا المفرق ، انما كلهم اجزاء من الماكينة التجارية العائدة للدولة . ولذلك فالتجارة الخارجية هنا هي احتكار خاص بالدولة ، وبالتالي فالاستيراد وكذلك التصدير هما من الروافع الاقتصادية لتطوير التجارة وكذلك مجمل التطور الاقتصادى والاجتماعي للبلاد ، على اعتبار ان التجارة هناك في خدمة التطور الاقتصادى والخطة الاقتصادية .

لذلك فاذا ماكانت التجارة تعتبر لعنة في ماضى ، في التاريخ القديم والقرون الوسطى ، حيث كانت الاحكام الصارمة لمخالفاتها تصل لدرجة الحكم بالموت بالنسبة لكل من البائع والشارى ، اذا ما باع الاول بأعلى من السعر المحدد واشترى الثاني بأعلى منه ايضا [١٩] ، اذا ما كانت التجارة كذلك في ماضى ، فهي لا تزال لعنة تزوّق وتبرّر وتفلسف عبر "العلاقات العامة" Public Relations في البلدان الرأسماليه اليوم ، حيث الاحتكارات على مختلف انواعها ، الداخلية منها والخارجية ، والتي تثقل كاهل المستهلك فيلعنها ، اذا ما كانت التجارة هكذا في ماضى وحالها في البلدان الرأسماليه ، فهي في البلدان الاشتراكيه وكذلك بعض النامية قد تدجنت واصبحت بفضل التخطيط وسيلة او رافعة من الروافع الاقتصاديه لعمليه التطور والانماء الاقتصاديين وكذلك تجسيد مهمات الخطط الاقتصاديه ، وبالتالي خدمة المستهلك والمواطن في نهاية الامر .

---

١٩) للتوسع في هذه النقطة التاريخية بالامكان مراجعة كتاب

٢٠) Georges Lefranc, Histoire du Commerce , Que sais-je , presses Universitaires du France , N° 8, Boulevard Saint- Germain, Paris, 1972 .

بعد ان تعرفنا على اللوحة التجارية الاجمالية وخلفيتها النظرية، سيما في شق الاستيراد منها في ثلاثي الدول النامية والرأسمالية والاشتراكية ، سوف نسطر بعض ملاحظات هامة بالنسبة للبلدان النامية بشكل خاص ،والتي منها بلدنا لبنان ،الا وهي علاقة الاستيراد بالسياسة الاقتصادية الوطنية .

الاستيراد والسياسة الاقتصادية الوطنية .

في كل البلدان التي تتعاطى التجارة الخارجية ، وأي منها لا تتعاطاها ،لدى الدولة مؤسسات مهمتها موازرة المستوردين وكذلك المصدّرين . هذا بالطبع الى جانب غرف التجارة والصناعةوالزراعة المختلفة والمصارف احيانا ايضا . ففي الولايات المتحدة الاميركية مثلا يقدّم مكتب التجارة الخارجية وكذلك الداخلية ،بمساعدة مصلحة الولايات للخدمات الخارجية ، يقدم للمستوردين الاحصاءات العائدة للاستيراد القائم والمعلومات عن المنتجين الاجانب وكذلك المعلومات عن مصادر الاستيراد وايضا المساعدة غير المباشرة عبر المعلومات المحالة الى المنتجين والمصدّرين الاجانب وكذلك الاحصاءات الشاملة والتحاليل اللازمة للسوق الداخلية من اجل الاستيراد . كما ان هناك اللجنة الاستشارية للاستيراد لدى مكتب التجارة الدولية ،التي تساعد في عمليات الاستيراد . بالاضافة الى ذلك هناك بنك الاستيراد والتصدير ، وهو مؤسسة فدرالية تأسست سنة ١٩٣٤ لتمويل عمليات المتاجرة مع الاتحاد السوفياتي ، ووظيفته مساعدة المستوردين وكذلك المصدرين بالقروض اللازمة في حال تعذّر الحصول عليها من البنوك الخاصة والمؤسسات الاخرى .

هذا وتتصارع المؤسسات على تلبية طلب السوق المحلية بالسلع ذات المصادر الارخص ، انما لهذه الحرية محددات متعددة وتختلف من بلد لآخر . فبعض المستوردات ممنوعة حفاظا على الصحة العامة كبعض المأكولات والمخدرات ، أو الاخلاق العامة كالكتب الخلاعية ، وكذلك الذوق العام كبعض انواع الاعلان الاباحية ، واخيرا خرق الاتجار غير العادلة كالاغراق والماركات المغشوشة . وبالتالي ليس عبثا ظهور حركات حماية المستهلك في مختلف البلدان والتي ابرزها الى الان حركة رالف نادر في الولايات المتحدة الاميركية . هذا مع الاشارة ان هذه اللائحة التي عرضنا من المعيقات لا تبقى ثابتة بالرغم من اختلافها من بلد لآخر ، وهي عرضة للتغيير مع الوقت .

كما تنبغي الاشارة الى الاختلاف بين البلدان فيما يتعلق بتدابير المراقبة على الاستيراد الى جانب تغيّرها مع الزمن والذي اشرنا اليه بايجاز في التمهيد ، ونتوسع فيه هنا ، والذي يعود لتغيير اهداف السياسة الاقتصادية المعمول بها في البلاد . فالهدف ربما كان المزيد من الدخول لخزانة الدولة او حماية بعض الصناعات المحلية او اعطاء افضليات لبعض السلع المستوردة من بعض البلدان (التمييز السلعي — الجغرافي) ، او اعادة التوازن لميزان المدفوعات أو الابقاء على حالة الحساب الجاري مع البلدان الاجنبية على ما هو عليه مع كل من مختلف الفرقاء أو تخفيض المشتروات المستوردة التي يحتاج فيها الى النقد النادر او تشجيع استيراد بعض السلع الترسملية بدلا من السلع الاستهلاكية ، أو الحفاظ على احتكار ما للدولة (التبغ في لبنان مثلا اذا ما استرد الامتياز فعلا) أو دعم سياسة اقتصادية انمائية ما ، الخ . . . .

انما بين مختلف وسائل المراقبة فان الضريبة الجمركية على الاستيراد هي الاكثر شيوعا سواء كان من اجل ملء الخزانة بالواردات أو من أجل الحماية . وهناك عادة جدول يقسم السلع الى خاضعة للضريبة ومعفاة . فالسلع المعفاة هي عادة السلع التي لا تنتجها البلاد أو تفضل استيرادها لاسباب سياسية ، كاستيراد الولايات المتحدة للسكر من الفليبين من سنة ١٩١٦ الى ١٩٥٥ . اما السلع الخاضعة للضريبة فتقسم كلها أو يقسم البعض منها الى ثلاثة مستويات : تلك الخاضعة للحد الاقصى ، أي المستوردة من البلدان التي لا تتمتع بمعاملة البلد الاكثر رعاية ؛ والعادية ، أي التي تتمتع بمعاملة البلد الاكثر رعاية ؛ واخيرا تلك الخاضعة للمعاملة الخاصة ذات الافضلية ، كنظام بلدان الكومنولث البريطاني مثلا .

هذا والتعرفة تكون اما نسبة مئوية معينة من قيمة السلعة او مبلغ معين من المال على وزن معين أو وحدة معينة من السلعة ، أو حتى مزيج من هذين النوعين معا . هذا وفي بعض الاحيان والبلدان وبالنسبة لبعض السلع يضاف رسم باهظ احيانا (كالرسم المتحرك للحليب المجفف المستورد مثلا في لبنان والذي اقترح من قبل مكتب الانتاج الحيواني انما لم يعمل به). هذا وتجدر الاشارة الى ان التعرفة المرتفعة والرسوم الباهظة لا تشكل دائما حاجزا بوجه الاستيراد ، اذ ان الامر يتوقف على الطلب المدعوم الذي يليه الاستيراد .

ولذلك فهناك الكوتا على الاستيراد واذونات الاستيراد وتقنين النقد الاجنبي ، وكل ذلك يشكل وسائل تعمل على الحد من الكميات المستوردة لسلعة ما . وبالمناسبة يوجد انواع متعددة من الكوتا المعادة للاستيراد ، فمنها مايتعلق بالفترات الزمنية وبشكل خاص المواسم (كالروزنامة الزراعية في لبنان) ومنها مايتعلق بالكميات التي يحتاج اليها بعد معرفة الانتاج المحلي ومنها مايالحق الاستيراد على اساس دفع رسوم باهظة للغاية لها فعلها التحديدي ومنها مايحدد الكمية الممكن استيرادها خلال فترة معينة (كاستيراد الموز الصومالي للبنان مؤخرا وكذلك الثوم والبصل) ،كل ذلك يتوقف على السياسة الاقتصادية المعمول بها في البلاد والتي تتوقف على فترة الانماء الاقتصادي القائم واحتياجاته . هذا مع الاشارة الى اهمية الكوتا كوسيلة او سلاح للحرب الاقتصادية بين البلدان .

اما اذونات الاستيراد فانها تحد من استيراد بعض السلع المعينة وغالبا ماتستعمل مع الكوتا في وحدة عضوية ، سيما عندما لايعلن عن الكوتا وكمياتها . اما الرقابة على النقد فغالبا ماتصاحب الرقابة على التجارة الخارجية ، وذلك عبر تخصيص السعر الرسمي ، الذي يكون بالطبع دون سعر السوق الحرة ،لاستيراد سلع معينة وبكميات معينة ، او عبر تحديد كميات النقد النادر المتاحة في السوق الحرة .

وكخلاصة لابد منها بالامكان القول ان كل تدابير المراقبة ، بما فيها الرسوم ترمي الى تشجيع بعض المنتجين والتجار من الافراد والشركات على حساب المستهلك أو ترمي ايضا الى التمييز بين البلدان المتاجرة ، او الهدفين معا . وبالتالي فتدابير الحماية هذه تتناقض وتدابير تنظيم السوق الداخلية ، التي تهدف فيما تقدم عليه من عمل في التسويق الى الانطلاق من مصلحة المستهلك . انما ذلك صحيح فقط في المدى القصير ، على اعتبار انه في المدى الطويل يستدرك الوضع ويصبح من جراء تزايد الانتاج المحلي المتأتي عن الحماية لصناعة او لزراعة ماتطورت ونمت ، في مصلحة المستهلك .

أهمية ولزومية التصنيع في الانماء الزراعي

هذا وطالما نحن بصدد الاستيراد ،فلا بد من الاشارة الى ان الاستيراد لايمكن الاستغناء عنه لدولة ما من الدول ، مهما كانت امكانياتها الاقتصادية ، على اعتبار ان الدولة المغلقة على نفسها اقتصاديا (Etat autarcique) لم يعد لها مكان في عالم اليوم . لكن رب قائل ان العالم تضيق حلقاته بحيث ان الاستيراد سيزول

وكذلك التصدير ، أى عندما يصبح العالم كله دولة واحدة . فالجواب هنا ان الاستيراد وكذلك التصدير يأخذان عندها صفة التبادل عبر السوق أو الاسواق الداخلية ، التي تحل محل الاسواق الخارجية ،وكذلك فالاستيراد وايضا التصدير مع الخارج لن يزولا ، اذ يصبحا مع الكواكب الاخرى ، عبر الفضاء الخارجي ، والذى اخذ الانسان يسيطر عليه اكثر فاكثر .

فبناء عليه وطالما نحن لا نزال امام دول متعددة فالاستيراد قائم ، انما قائم أيضا امر عقلنته ، وحتى في البلدان الرأسمالية وكذلك النامية وليس فقط الاشتراكية ، وذلك كيما يخدم الاقتصاد الوطني باتجاه الاكتفاء الذاتي مع التنويع والتخصص السلمي ، عبر التكامل الاقتصادى القومي والاقليمي . انما حتى محاولة الاكتفاء الذاتي هذه المرجوة لا يمكن ان تتم الا عبر التنمية الشاملة المتكاملة للاقتصاد الوطني . وهنا يلعب التصنيع الدور الرئيسي والاول لخدمة الزراعة ، في محاولة تأمين الاكتفاء الذاتي ماامكن بمنتجاتها النباتية وكذلك الحيوانية ، والتي هي موضوع بعضنا استيرادها .

لذلك فلنعتبر المنتجات الحيوانية لفترة مع النباتية ، فنرى ان محاولة الاكتفاء الذاتي بها — المنتجات الزراعية — ، حتى على النطاق الاقليمي ، العربي هنا بالنسبة للبنان ، لا يمكن ان تتجسد وتصبح واقعا ملموسا قائما ، اى ان تنتقل من القوة الى الفعل ، الا عبر التصنيع كجزء من التخطيط الشامل المتكامل على النطاق الوطني والاقليمي العربي .

نقول هذا ونلح عليه ، سيما ونحن امام وحتى على اعتاب المجاعة التي بدأت تهددنا في العالم العربي . وما الحديث عن حزام الجوع بخرافة ، بل هو واقع ، وما الخرافة في الواقع الا الوسائل المقترحة والمعمول بها جزئيا ، حتى تاريخه لمحاربته ، عنينا الوسائل الفنية دون الاقتصادية — الاجتماعية ، التي هي جوهر ولب قضية الجوع . ويحضرنا بهذه المناسبة رأى في كتاب بعنوان " الطعام الرخيص،هل انتهى عصره ؟ " بقلم المهندس سيد مرعي " ٢٠) لا يمكننا الا ان نرد عليه ولو بسرعة .

بالطبع نحن نوافق الكاتب على الكثير مما ورد في الكتاب المذكور من ناحية المعطيات

---

٢٠) المهندس سيد مرعي ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ اقرأ ، العدد ٣٨٥ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٤ (فيما بعد سيد مرعي ، الطعام الرخيص ،ص.).

الاحصائية والتوقعات المتشائمة ، في حال عدم التحرك السريع لمجابهة التحدى القائم ، انما لا نوافقه على عدم ذكر المرجع والذى هو بالتأكيد معطيات هيئة الامم المتحدة وبالذات منظمة الاغذية والزراعة (الفاو FAO) بشكل خاص . كما لا نوافقه على وجهة النظر التي ابداها ، والتي هي في نهاية المطاف وجهة نظر هيئة الامم فيما يعود لحل قضية الجوع ، مع اعترافها بالتفاوت الطبقي في توزيع الدخل الوطني وعدم ذكر سيد مرعي له . انما العجب كل العجب من اخذ سيد مرعي بهذه النظرة الخاطئة ، كما سوف نبرهن على ذلك، وهو الذى عايش التجربة الناصرية ، والتي عاصرها الفقراء التصنيع . فلولا التصنيع ماذا كان حل بمصر اليوم اقتصاديا وسياسيا وحتى عسكريا في مجابهتها المصيرية مع اسرائيل . ولولا التصنيع لما امكن بلد واحد في العالم ان يصبح زراعيا في المستوى الرفيع كما سوف نرى . هذا التصنيع الذى لا تستطيع قوة في مصر ان تقضي عليه مهما كانت . فهو صرح مادى قائم ، بالامكان تغيير الافادة منه من القطاع العام الى القطاع الخاص وغير ذلك ، اما هو فباق سيما وقد خلق او بالاحرى وسع وقوى الطبقة الاجتماعية التي تدافع عنه وتتمسك به .

ولنعد قليلا الى كتاب سيد مرعي فنرى انه يرد الاسباب الرئيسية لأزمة الغذاء الى سوء الاحوال الجوية والنسبة المرتفعة لتزايد سكان العالم وارتفاع اسعار الاسمدة .

هذه الاسباب الثلاث صحيحة ، انما يمكن تخطيها بنظام اجتماعي جديد مقرونا بالعلم والتكنولوجيا . لذلك فهي ليست الجوهر ولا لب القضية وبالتالي بالامكان تخطيها لو تغير النظام الاجتماعي ـ الاقتصادى القائم في بلدنا . فالسبب الرئيسي ، الى جانب الاسباب الفنية الثلاث الاخرى التي ذكرت ، هو اجتماعي ـ اقتصادى ، الا وهو سوء انتاج وتوزيع المواد الغذائية ، نتيجة وجود نظام استثمارى لا يهمه سوى الربح وهو النظام الرأسمالي .

يضاف الى ذلك استحالة تأمين الغذاء في العالم الثالث ، في حال وجود عالم رأسمالي لا يريد له ذلك فعلا ، لانه لا يريد له التصنيع الذى يفقده ـ العالم الرأسمالي ـ المواد الخام التي هي سوق السلع المصنّعة في الوقت نفسه ، عنينا سوق العالم الثالث .

اذن فالتصنيع لا مندوحة عنه كما اسلفنا ليصبح أى بلد كان زراعيا في المستوى الرفيع ، مثالا على ذلك الولايات المتحدة نفسها وكندا وبعض الدول الاوروبية الغربية وغيرها . فمن الناحية النظرية يمكن القول بانماء الزراعة بدون الصناعة استنادا الى استيراد المعدات والآلات الصناعية اللازمة للزراعة ، انما من الناحية العملية فلا والتاريخ شاهد على ذلك . هذا بالاضافة الى المنطق الذى ابدينا في محاكمة موضوع التصنيع وضرورته وحتى لزوميته للوصول الى المستوى الزراعي الرفيع . ويحضرنا بهذه المناسبة رأى لجغرافي ـ اقتصادى معروف هو بيير جورج يقول فيه ، في معرض الحديث عن البلدان المتقدمة (الصناعية) بالمقارنة مع البلدان المختلفة ، أو النامية (الزراعية وقد لا يوجد صناعة ثقيلة) ، يقول " فمداخيل الانتاج الصناعي تضاف ، في حساب الدخل الوطني ، الى مداخيل الاستثمار الزراعي ، الذى يكون أكثر مقدرة مما هو عليه في البلدان غير المصنّعة (النامية ـ المؤلف) ، فمثلا فان مردود وحدة الارض في الزراعة هو ثلاث وحتى عشر مرات أرفع في البلدان الصناعية المتقدمة من الزراعية المختلفة (غير المصنعة ـ المؤلف) ، نفس الشيء بالنسبة لانتاجية العمل ، التي يبلغ الارتفاع فيها حتى المئة مرة" (٢١) .

فالواقع انه ليس بمستطاع بلدان العالم الثالث ، التي تنمو عبر التناقض الحاد ، الذى يصل الى الصراع العسكرى مع البلدان الرأسمالية المتقدّمة ، التي تريد بقاءها سوقا لها في الاستيراد والتصدير ، ليس بمستطاعها تخطّي الفقر والتخلّف من غير التصنيع . فهذه البلدان مالم تصنّع وما لم يكن التصنيع ، وحتى الثقيل منه ، في كل مخططاتها الاقتصادية الانمائية ، وحتى عبر التكامل الاقليمي فيما بينها ، هذه البلدان النامية لن تتمكن من حل مشكلة الغذاء والتغذية والجوع الذى أخذ ينهش نابه فيها .

الواقع ان سيد مرعي لا يكتفي بعدم ذكر التصنيع كالسبب الرئيسي للازمة الغذائية وحتى الجوع ، بل يذهب الى ابعد من ذلك بكثير ، فهو يرى خطأ في عملية التصنيع في بلدان العالم الثالث ، خطأ ارتكب من الطرف المساعد وكذلك الطرف الذى تلقى المساعدة ـ العالم الثالث ، مدللا على ذلك بما سماه المكسب الاقتصادى الواضح للنظرة الاولى ، على اعتبار ان نتائج التصنيع سريعة ومضمونة ومربحة ؛ وكذلك بالمكسب

(٢١) Pierre George, Précis de géographie économique, Presses universitaires de France, 108 , Boulevard Saint-Germain, Paris, 1970. P.14 .

السياسي السهل رؤيته ، وهو التصنيع (المصنع) بالنسبة للبلد الذى يساعد . وهو يعني هنا بما لا يقبل اللبث والشك البلدان الاشتراكية . اما بالنسبة للبلدان النامية نفسها فيرى في الامر مخاطبان او فخان الاول سياسي باقامة مصانع تنتج سلعابكلفة مرتفعة والثاني اقتصادى هو ارتفاع اسعار السلع الزراعية والغذائية .

جوابنا على ذلك ان سيد مرعي لم يميز بين الفئة " أ" والفئة "ب" في التصنيع ، أى لم يميّز بين الصناعة الثقيلة وهي المقصود بالطابع في العالم الثالث وبين الصناعة الخفيفة المنتجة للسلع . كذلك لم يميّز في الدول المتقدّمة المساعدة بين البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية .

كذلك لم يميّز سيد مرعي بين ماسّماه" فتافيت المصانع" والصناعة الثقيلة ، بيت القصيد والمعني بكلمة تصنيع والتي تتطلب الوقت الطويل وعلى اساس التكامل الاقليمي . وايضا لم يميّز بين البيروقراطية القتالة والحساب الاقتصادى الذى تقتله هذه البيروقراطية .

هذا ولا يسعنا تجاه رؤية سيد مرعي المنهدس الخطأ والخطل وحتى الضرر من التصنيع في العالم الثالث ، لا يسعنا الا ان نورد رأيا لاقتصادى اشتراكي ،على اعتبار ان سيد مرعي يدعي الحفاظ على الاشتراكية ، كما سوف نرى في تقريظه الانفتاح الاقتصادى ، انما لسوء الحظ فهذا الرأى مقاير كل المغايرة لرأيه وعكسه ،اذ يرى ضرورة ولزومية التصنيع في بلدان العالم الثالث لتخطّي الفقر والتخلّف الاقتصادى وتأمين الغذاء وولوج معارج الاستقلال الصحيح ، عنينا الاقتصادى ،الذى لا يريده لها امبرياليو الدول الرأسمالية ، فهو يقول " وفي نفس الوقت فان الدول الامبريالية بذلت جهدها في سبيل عدم السماح للبلدان الحربية (من بلدان العالم الثالث ــ المؤلف) في تطوير صناعتها ، وفي سبيل حفظ تلك البلدان كأسواق لتصريف بضائعها هي وكمنابع لمواد الخام الرخيصة (القطن ، النفط ، الفلزات وغيرها) .... ان الدول الامبريالية (المقصود الصناعية ايضا ــ المؤلف) تتابع ايضا سياستها هذه حاليا رغم انه في بعض الاحيان تضطر الى التنازل نوعا مافي سبيل الابقاء على مواقعها الاقتصادية أو لاعتبارات استراتيجية وغيرها من الاعتبارات ٢٢) .

---

٢٢) ب . أ . ڤيمـــل ، اسس تنظيم التجارة ، دار التقدم ، موسكو ،ص٤٨ ــ ٤٩ .

اذن فحتى العالم العربي ، حسب رأينا ورأي هذا الاقتصادي والكثيرين غيره لا مندوحة له عن التصنيع ، اسوة بباقي البلدان النامية التي هو منها .

اما سيد مرعي في حديثه عن العالم العربي فيقع ، الى جانب ما ابدى من ضرر للتصنيع ، في مغالطات اخرى ، وذلك بالرغم من اننا نوافقه على امكانية تخطي العالم العربي مسألة الجوع في التعاون فيما بين بلدانه ، حيث تتوفر مقومات الانماء المحلية من مال ومواد خام وطاقة بشرية وارض خصبة الخ ..... ، انما نخالفه في الوقت نفسه في انه حتى هنا ايضا لا مندوحة عن التصنيع ، كما اسلفنا ، وحتى التصنيع الثقيل ، لامكانية الانماء السريع للزراعة ، وبالتالي تخطي سوء التغذية والجوع .

اما مغالطاته هنا فمنها مايلي : "ان الدول العربية تصرف طاريتها لاستثمار الاموال الضخمة داخل دول البترول نفسها ثم داخل البلاد العربية الاخرى"[٢٣] .

فهل صحيح ياترى هذا القول ؟ هل هو صحيح عندما تتعثر مشاريع التعاون لانماء العالم العربي باموال بلدان النفط العربية ، التي مع الاسف الشديد ، توظف اموالها في مشاريع ضخمة في البلدان الرأسمالية نفسها او تبقيها ارصدة في بنوكها الرأسمالية مع ماتتحمله من خسائر من جراء انخفاض اسعار النقد الاجنبي من دولار واسترليني وغيرهما .

ينتقل بعد ذلك سيد مرعي الى مصر ، حيث يبيض صفحة الزراعة والتنمية والانفتاح على العالم ، بالرغم من التراجعات العديدة التي حصلت في مصر عن المنجزات الناصرية ، ويرى فيها ، وهذا هو الاهم دعما للاشتراكية . انما ليسمح لنا بالتساؤل أية اشتراكية ؟!

ونختتم هذا العرض الموجز كل الايجاز وحتى السريع الخاطف ، لهذا الكتاب المرعب " بعلميته " برد بسيط لما ابداه سيد مرعي من حسد ، في غير محله ، للبنان ، حيث يقول : " ..... ونعتقد ان فتح الطريق امام القطاع الخاص يمكن ان يؤدي الى افضل النتائج التي قد تكون اكثر فعالية من القطاع العام في جذب رؤوس الاموال من الخارج ، وبالذات رؤوس الاموال العربية . وقد لاحظنا مافعلته هذه الاموال في لبنان من تقدم ورخاء . ومانود ان نلفت النظر اليه ، هو ان نتحرك ، واذا كنا نتحرك في الوقت الحاضر فان الحركة يجب ان تكون أوسع مدا ، وان نلحظ دائما مصالح اصحاب هذه

---

٢٣) سيد مرعي ، الطعام الرخيص ، ص ٩٢ .

الاموال ومكانتهم وشعورهم وفضلهم[٢٤] .

اولا فان حسد لبنان، نعيد ونقول في غير محله ، لان الفئات الشعبية تفيد من الازدهار في لبنان . يكفي لذلك ان نتذكر تحليل المرحوم الاب لوبريه رئيس بعثة ايرفد في الستينات لدخل العائلات العائدة لمختلف الطبقات الاجتماعية في لبنان ، والذي اصبح ، من جراء الاستقطاب الطبقي اكثر حدة اليوم (يراجع بهذا الخصوص مقال الاب غريغوار حداد في جريدة الاورينان — لوجور رقم ١٤٨٠ تاريخ ١٥ تموز ١٩٧٥[٢٥] واينا دراستنا "النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية" . هذا بالاضافة الى ان رؤوس الاموال الاجنبية في لبنان لها هيمنة اخطبوطية على الاقتصاد اللبناني بكامله واخذ يشكو منها منذ فترة اصحاب رؤوس الاموال الوطنية (يكفي التذكير هنا بمذكرة الصناعيين اللبنانيين بهذا الخصوص) وهي تحول دون انمائه الصحيح .

نعود للبلدان العربية لنقول ان الاسمدة والآلات والتراكتورات كلام بكلام ليس الا ، سيما عندما تكون امكانيات التصنيع من مواد خام ومال وطاقة بشرية متوفرة .

الواقع انه لا ينقص في البلدان العربية سوى الارادة السياسية ، العاجزة لسوء الحظ ، وذلك لتناقض مصالح القيمين على هذه الارادة ، مع مصالح مضمون هذه الارادة المرجوّة ، وانسجامها في الوقت نفسه مع الارادة السياسية الخارجية ، التي هي في غير مصلحة الدول العربية النامية .

لنعد بعد هذه النزهة النظرية — العملية من الاستيراد والتجارة الخارجية والحماية واصحاب زوفان سيد مرعي لتلافي عدم الخبر به ، لنعد الى لبنان ولنتبصر فيما يتوجب علينا عمله تجاه الاستيراد للحيوانات الحية ومنتجاتها .

الانماء المحلي للثروة الحيوانية — الحل الامثل

من المعروف ان العجز في ميزان التجارة اللبناني يتفاقم من سنة الى اخرى ، واذا

---

٢٤) سيد مرعي ، الطعام الرخيص ، ص ١٥٨ .

٢٥) Gregoire Haddad , Le Liban dans la tourmente , Primum Vivere, L'orient -le jour , N° 1460 , 15 Juillet 1975 .

ماكان يسد بواسطة ميزان المدفوعات ، فان هذا الاخير اخذ العجز ينتابه مؤخرا . كذلك الامر بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنها الحيوانات الحية ومنتجاتها ، حيث الاستيراد هو ثلاث مرات التصدير (انظر الجدول رقم —١—) .

هذا واذا ماقارنا الاستيراد بالدخل الوطني راعنا ان تكون نسبته حوالي النصف (انظر الجدول رقم —٤—) . فهل يجوز ان يصرف نصف الدخل الوطني للبلاد في تأمين المواد الاستهلاكية من غذائية ومعيشية ، سيما وان القيمة المضافة على السلع المصنّعة في لبنان لاتتعدى بشكل عام العشرين بالمئة . بالرابع لو كان الامر يتعلق باسلع ترسملية لاجل الانماء الصناعي والزراعي لهان الامر ، على اعتبار انه عندها ، مع الوقت ، ينخفض الاستيراد للسلع الاستهلاكية من جراء انتاجها محليا ، ولكن الامر ، لسوء الحظ ، عكس ذلك تماما حتى تاريخه ، الامر الذي يجعلنا عالة على الغير وتعيق رحمته في تأمين حاجتنا الى الغذاء .

الواقع انه للحد من هذا العجز في الميزان التجاري لما نحن في صدده من استيراد للحيوانات الحية ومنتجاتها ، لايجوز الحد من التصدير ، لذلك لابد من زيادة الانتاج المحلي (الذي يزداد في واقع الحال) وانمائه المتقن العلمي بحيث يغطي الحاجة المحلية وايضا التصدير . ونقول بعدم الحد من التصدير لان لبنان بلد خدمات وتجارة وتجارة مثلثة وترانزيت وغيرها ولا يجوز ان يخسر هذا الدور المميز له والمدر عليه الوفير الاوفر من الربح الذي لايتطلب التوظيفات الضخمة .

لذلك فخفض الاستيراد ولما نحن بصدده هنا هو افضل مايكون عبر الانماء المحلي للثروة الحيوانية ، مع الاخذ بعين الاعتبار التكامل الاقتصادي مع الدول العربية . بالرابع لن ندخل في تفاصيل هذا التكامل في هذه الدراسة لانه موضوع بحد ذاته . انما الانماء المحلي مهما كان ونما فلن يحوز هكذا تكامل نطالب ونقول به واخذ يقول به الكثير من الاقتصاديين اللبنانيين .

فانماء الثروة الحيوانية في لبنان يفترض ان يقوم على اساس زيادة عدد قطعانها من بقر وغنم وماعز وعلى اسس حديثة عقلانية تأخذ بآخر منجزات التكنولوجيا ، بحيث يتمكن لبنان مع الوقت ، من تأمين حاجاته من الحليب ومشتقاته وجزئيا من اللحم ، الذي يساعد في سد ثغرته ايضا اللحم الابيض من الفروج ، الذي يمثل **مؤخرا حوالي الثلث** من استهلاك

اللحوم ، وكذلك السمك المفترض ان يتنامى استهلاكه وتزداد حصته الى الاستهلاك العام للحوم .

لن ندخل هنا في تفاصيل هذا الموضوع الذى سبق وان تعرضنا له في دراساتنا " استهلاك الحليب ، المشاكل والحلول " ، " النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية " و " تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها " وسوف نلم به بشكل اقتصادى وافي مفصّل في دراستنا المقبلة " الثروة الحيوانية في لبنان ، صعوبات الانماء وحلولها " . انما لابد من القول ولو بسرعة ان على الدولة في هذا المضمار الذى يرمي الى الاكتفاء الذاتي ماأمكن ، على الدولة ، ولو موقتا ، ان تتدخل لترفع الحواجز الجمركية وتستعمل الرسوم المتحركة على بعض المستوردات ، كالحليب المجفف ، الذى يرمي به في سوقنا باسعار اغراقية لا يكفي انها تحول دون التوسع في تربية الابقار الحلوب ، بل تقضي على القطيع القائم الذى يتناقص فعلا من جرائها . وعندها يمكن ، وعلى فترات زمنية تتفاوت مددها مع وتائر العمل والانجاز ، يمكن عبر الاستيراد المتواصل في القطاعين العام والخاص للابقار الحلوب ، الاستغناء اولا عن استيراد الحليب المجفف ثم مختلف مشتقاته من زبدة وسمون وجبن الخ .... ، الامر الذى ينتج عنه في نفس الوقت تأمين اللحم الاحمر ولو جزئيا مع تزايد حجم القطيع . هذا بالطابع بصرف النظر عن المخلفات من جلود خام وصوف ووبر وشعر وقرون الخ .... . بالطابع يفترض ان يقترن هذا بسياسة علفية وعلى مراحل ترمي الى تأمين العلف في المدى القصير بمختلف السبل وفي المدى الطويل بتأمينه ولو جزئيا من الانتاج المحلي .

ونختم بحثنا هذا ملحّين بضرورة الاعتماد على النفس في التغذية ، لاسيما الحيوانية منها ، من جراء تزايد عجز الثروة الحيوانية ومنتجاتها في العالم عن تلبية حاجات عالم يزداد سكانه بشكل معقول في طرف وغير معقول في الطرف الاخر وهو يعيش عملية التنمية في شق لا معقول سكانيا وفي صراع اقتصادى وسياسي وحتى عسكرى مع الشق المعقول سكانيا .

١١) مصطفى النصولي ، لبنان والسوق العربية المشتركة ، مطبعة مديرية الاحصاء المركزي ، بيروت ، لبنان .

١٢) د . عاطف علبي ، النواحي الاقتصادية والاجتماعية في موضوع الغذاء والتغذية البروتينية ، مجلة الطريق ، العدد الثالث ، آذار ١٩٧٣ .

١٣) د . عاطف علبي ، تطور صادرات لبنان من المنتجات الحيوانية واسواقها .

١٤) د . عاطف علبي ، استهلاك الحليب ، (المشاكل والحلول) ، ملحق النهار الاقتصادي ، الاحد في ١٢ و ١٩ و ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٧٢ .

١٥) د . عاطف علبي ، الثروة الحيوانية في لبنان ، صعوبات الانماء وحلولها .

١٦) المجموعة الاحصائية اللبنانية ، العدد ٨ لعام ١٩٧٢ ، والعدد ٩ لعام ١٩٧٣ ، مديرية الاحصاء المركزي ، وزارة التصميم العام ، بيروت ، لبنان .

١٧) نشرة استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ، مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت ، لبنان .

١٨) نشرة استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية لسنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت ، لبنان .

١٩) احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢ ، بيروت ، لبنان .

٢٠) الاحصاءات الزراعية في لبنان للاعوام ١٩٦٧ — ١٩٧٢ ، وزارة الزراعة بيروت ، لبنان .

الاقتصاد

الجـــداول الاحصائية

الجدول رقم —١— : مقارنة تطور قيمة مستوردات الحيوانات الحية ومنتجاتهـا بقيمة مصدراتها وبقيم المستوردات والمصدرات الزراعية ومجموع الاستيراد والتصدير في لبنان (خلال السنوات ١٩٦٧ —١٩٧٢) .

الجدول رقم —٢— : تطور المجموع العام لقيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢) .

الجدول رقم —٣— : تطور المجموع العام لقيمة مصدرات لبنان من الحيـوانات الحية ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧—١٩٧٢) .

الجدول رقم —٤— : تركيب القيمة الاجمالية لاستهلاك المنتجات الحيوانية ، بآلاف الليرات اللبنانية والنسب المئوية (خلال السنوات ١٩٦٧—١٩٧٢) .

الجدول رقم —٥— : تطور اجمالي وتفصيل مستوردات لبنان من الحيوانـات الحية ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧—١٩٧٢) .

الجدول رقم —٦— : تطور اجمالي قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من مختلف مجموعات البلدان خلال ســـت سنوات .

الجدول رقم —٧— : تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من البلدان العربية خلال ست سنوات .

الجدول رقم —٨— : تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من البلدان الغربية خلال ست سنوات .

الجدول رقم —٩— : تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتهـا من البلدان الشرقية خلال ست سنوات .

الجدول رقم —١٠— : تطور هيكلية سوق استيراد الحيوانات الحية في لبنان خلال ست سنوات .

الجدول رقم —١١— : تطور هيكلية سوق استيراد اللحوم المبردة او المجلدة والاحشاء الصالحة للاكل في لبنان خلال ست سنوات .

الجدول رقم —١٢— : تطور هيكلية سوق استيراد محضرات اللحوم والمعلبات في لبنان خلال ست سنوات .

الجدول رقم —١٣— : تطور هيكلية سوق استيراد الحليب ومشتقاته (الالبان) في لبنان خلال ست سنوات .

الجدول رقم —١٤— : تطور نسبة المستوردات الى الدخل الوطني في لبنان خلال سبع سنوات .

الجدول رقم —١—

مقارنة تطور قيمة مستوردات الحيوانات الحية ومنتجاتها بقيمة مصدراتها وبحجم المستوردات والمصدرات الزراعية ومجموع الاستيراد والتصدير في لبنان
(خلال السنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢) [1]

السنة	مجموع [1]		المنتجات الزراعية [1] [2]		الحيوانات الحية ومنتجاتها [3]		نسبة مستوردات الحيوانات الحية ومنتجاتها [4]			
	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير	الى مصدراتها	الى استيراد وتصدير المنتجات الزراعية		الى مجموع الاستيراد والتصدير	
	٠٠٠ ل.ل.	٠٠٠ ل.ل.	٠٠٠ ل.ل.	٠٠٠ ل.ل.	٠٠٠ ل.ل.	٠٠٠ ل.ل.	(٪)	(٪)	(٪)	(٪)	(٪)
	—١—	—٢—	—٣—	—٤—	—٥—	—٦—	—٦—	—٥— —٣—	—٥— —٤—	—٥— —١—	—٥— —٢—
١٩٦٧	١٧٦٩٩٩٢	٤٥٣٣٤٧	٤٠٧٤٤٥	١٦٧٤٦٠	٢٠٧٥٠٦	٥٩٢٦٣	١ر٣٥٠	٥٠ر٩	١٢٣ر٩	١١ر٧	٤٥ر٨
١٩٦٨	١٨٦٥٠٨٧	٥١٠٢٦١	٤٠٨٩٣٤	١٧٠٨٠٦	٢٣٣٤٧٢	٦٠٥٦٠	٣ر٣٨٥	٥٧ر١	١٣٦ر٧	١٢ر٥	٤٥ر٨
١٩٦٩	٢٠٠٦٤٣١	٥٥٤٣٠١	٣٧٤٣٤٥	١٥٥٩٢١	١٨٠٩٤٠	٦٠١٣٥	١ر٣٠٠	٤٨ر٣	١١٦ر٠	٩ر٠	٣٢ر٦
١٩٧٠	٢٣٥١٧٥٠	٦٥٠٦١٦	٤١٥٩٠٢	١٦٠٩٣٣	١٨١١٠٨	٦١٤٧٨	٦ر٢٩٤	٤٣ر٥	١١٢ر٥	٨ر٠	٢٧ر٨
١٩٧١	٢٤٥١٩٢٢	٨١٥ ٤٣٠	٤٢٨١٩١	٢٠٢٧٤٩	١٦٠٢٣٣	٨١١٥٢	٤ر٢٣٤	٤٤ر٤	٩٣ر٨	٧ر٨	٢٣ر٣
١٩٧٢	٢٩٠١٨٣٦	١١٦٨١٩٥	٤٤٩٠٦٥	٢٤٦٤٥٣	٢١٣٢٤٧	٩٧٥٩٠	٥ر٢١٨	٤٧ر٥	٨٦ر٥	٧ر٣	١٨ر٣

جدول مركب مشغول مستمد من :

١) المجموعة الاحصائية اللبنانية ، العدد ٨ لعام ١٩٧٢ ، مديرية الاحصاء المركزي ، وزارة التصميم العام ، بيروت ، لبنان .

٢) تساوي مجموع المنتجات الحيوانية والمنتجات النباتية وحيث الاختلاف بالارقام مع نشرة الهامش رقم ١) من نفس الجدول يعود لما هو وارد في شرح الهامش التالي نفسه رقم ٣) .

٣) نشرات استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد الحلفية للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٠ ولسنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، الصادرة عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت ، لبنان، وحيث الارقام تزيد على ارقام المجموعة الاحصائية اللبنانية بسبب تضمّن ارقام النشرة بنود منتجات حيوانية تدخل في الاقسام المختلفة التالية : في القسم الثالث : الدهون ، في القسم الرابع : محضرات اللحوم والاسماك ، في القسم الثامن : الجلود الخام والمسبوت ، في القسم الحادي عشر : الصوف والوبر والشعر من المجموعة الاحصائية اللبنانية الصادرة عن مديرية الاحصاء المركزي ، التي تستند في ارقامها على ارقام المديرية العامة للجمارك ، التي تعتمد اعتبارات جمركية في التبويب لا تتطابق والاعتبارات الاقتصادية في التبويب للتفريق بين ما هو زراعي وما هو صناعي من المنتجات .

٤) اضفنا هذه النسب لغرضيات الايضاح وتسهيل الاستنتاج بالتالي .

الجدول رقم —٢—

تطور المجموع العام لقيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
(خلال السنوات ١٩٦٧—١٩٧٢)[1]

القيمة بآلاف الليرات اللبنانية

السنة	الحيوانات الحية —١—			اللحوم المبردة او المجلدة والاحشاء الصالحة للاكل —٢—			محضرات لحوم ومعلبات —٣—			شحوم ودهون وزيوت حيوانية —٤—			الحليب ومشتقاته (الالبان) —٥—		
	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس
١٩٦٧	٩٥١٦٥	٤٥ر٨٦	١٠٠	٤٣٤٩	٢ر٠٩	١٠٠	٧٣٨٣	٣ر٥٦	١٠٠	٧٧٤٠	٣ر٧٣	١٠٠	٣٧٧٦٤	١٨ر٢١	١٠٠
١٩٦٨	١١٢٠٠٥	٤٧ر١٧	١١٨	٨٦٦٢	٣ر٧٢	٢٠٠	٨٩٥٧	٣ر٨٤	١٢١	٨٦١٤	٣ر٦٩	١١١	٣٩٩٣٧	١٧ر١١	١٠٦
١٩٦٩	٦٥٩٣٢	٣٦ر٤٣	٦٩	١١٨١٧	٦ر٥٣	٢٧٢	٨٥٩٤	٣ر٧٦	١١٦	٦٤٩٢	٣ر٥٨	٨٤	٣٦٨٢٣	٢٠ر٣٧	٩٨
١٩٧٠	٥٨١٥١	٣٢ر١١	٦١	١٢٤١٥	٦ر٨٦	٢٨٥	٩٢٥١	٥ر١١	١٢٥	٤٧٦٣	٢ر٦٣	٦٢	٤١٧٤٦	٢٣ر٠٥	١١١
١٩٧١	٣٣٢٧٦	١٧ر٤٦	٣٥	١٢٨٧١	٦ر٧٦	٢٩٦	١١٣٨٩	٥ر٩٩	١٥٤	١٤٠١٣	٧ر٣٧	١٨١	٥٤٦٢٨	٢٨ر٧٢	١٤٥
١٩٧٢	٢٨١٦٦	١٣ر٢١	٣٠	١٩٢١٠	٩ر٠٠	٤٤٢	١٢٤٦٧	٥ر٨٥	١٦٧	١٣٨٨١	٦ر٥١	١٨٠	٥٣٦٦٧	٢٥ر١٧	١٤٢

السنة	مخلفات وبقايا الذبائح —٦—			الطيور الدواجن ومنتجاتها —٧—			الاسماك والحيوانات المائية —٨—			المجموع —٩—		
	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس
١٩٦٧	٤٥١٧٩	٢١ر٧٧	١٠٠	١١٨٧	٠ر٥٧	١٠٠	٨٧٣٨	٤ر٢١	١٠٠	٢٠٧٥٠٦	١٠٠	١٠٠
١٩٦٨	٤٥٤٤٥	١٩ر٤٦	١٠١	١٤٣٩	٠ر٦٢	١٢١	٨٣٨٣	٣ر٥٩	٩٦	٢٣٣٤٧٢	١٠٠	١١٣
١٩٦٩	٤٢٦١١	٢٣ر٥٤	٩٤	١٤٩٣	٠ر٨٢	١٢٦	٧١٧٨	٣ر٩٧	٨٢	١٨٠٩٤٠	١٠٠	٨٧
١٩٧٠	٤٤٥٣٧	٢٤ر٥٩	٩٩	٢١١٨	١ر١٢	١٧٨	٨١٢٧	٤ر٤٨	٩٣	١٨١١٠٨	١٠٠	٨٧
١٩٧١	٥١٧٢٦	٢٧ر١١	١١٤	١٨٨٥	٠ر٩٩	١٥٩	١٠٤٤٢	٥ر٤٩	١٢٠	١٩٠٢٣٣	١٠٠	٩٢
١٩٧٢	٧١٢٣٧	٣٣ر٤١	١٥٧	٣٢٤٧	١ر٥٢	٢٧٤	١١٣٧٢	٥ر٣٣	١٣٠	٢١٣٢٤٧	١٠٠	١٠٢

(١) بالاستناد الى احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة ، نقلا عن نشرات استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧—١٩٧٠ ولسنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ والصادرة عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت ، لبنان .

الجدول رقم —٣—

تطور المجموع العام لقيمة مصدرات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها

(خلال السنوات ١٩٦٧— ١٩٧٢) [1]

السنة	الحيوانات الحية —١—			اللحوم المبردة او المجلدة والاعضاء الصالحة للاكل —٢—			محضرات لحوم ومصلبات —٣—			شحوم ودهون وزيوت حيوانية —٤—			الحليب ومشتقاته (الالبان) —٥—		
	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس
١٩٦٧	٥١٠	١	١٠٠	١٤٥	—	١٠٠	٢٩٣	١	١٠٠	٠٢٥	—	١٠٠	٠٦٩٤	١	١٠٠
١٩٦٨	٤٣٢	١	٨٥	٢٠١	—	١٣٨	١٦١	—	٥٥	٠٣٢	—	١٢٨	١١٣٠	٢	١٦٣
١٩٦٩	٣١٤	١	٦١	٥٣٤	١	٣٦٩	٢٩٥	—	١٠٠	—	—	—	١٠٧٢	٢	١٥٥
١٩٧٠	٤٢٠	١	٨٢	٥٢٦	١	٣٦٥	٣٣٢	١	١١٣	٠٦٢	—	٢٤٨	١٥٢٠	٢	٢١٩
١٩٧١	٤٣٥	١	٨٥	٣٨٩	—	٢٦٨	٤٠١	—	١٣٧	٠٠٣	—	١٢	٩٦١٤	١٢	١٣٨٧
١٩٧٢	٥٣٥	١	١٠٥	٤٤٣	—	٣٠٦	٦٢٦	١	٢١٤	٢٣٣	—	٩٣٢	٤٥٤٢	٥	٦٥٤

السنة	مخلفات وبقايا الذبائح —٦—			الدايور الدواجن ومنتجاتها —٧—			الاسماك والحيوانات المائية —٨—			المجموع —٩—		
	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس	القيمة	%	رقم القياس
١٩٦٧	٣٣٧٨٣	٥٧	١٠٠	٢٣٥٣٤	٤٠	١٠٠	٠٢٧١	—	١٠٠	٥٩٢٦٣	١٠٠	١٠٠
١٩٦٨	٢٨٨٢٠	٤٨	٨٥	٢٩٥٤١	٤٩	١٢٥	٠٢٧٣	—	٩٨	٦٠٥٩٠	١٠٠	١٠٢
١٩٦٩	٣١٩٧٥	٥٣	٩٥	٢٥٦٢٧	٤٢	١٠٩	٠٣١٨	١	١١٤	٦٠١٣٥	١٠٠	١٠١
١٩٧٠	٣١٦١١	٥١	٩٤	٢٦٥٤٦	٤٣	١١٣	٠٤٥٨	١	١٦٤	٦١٤٧٨	١٠٠	١٠٤
١٩٧١	٣٥٦١٨	٤٤	١٠٦	٣٢٩٦٥	٤١	١٤٠	١٣٩٧	٢	٥٠٠	٨١١٥٢	١٠٠	١٣٧
١٩٧٢	٥٢١١٤	٥٣	١٥٤	٣٨٠٥٤	٣٩	١٦٢	١٠٤٠	١	٣٧٢	٩٧٥٩٠	١٠٠	١٦٥

(١) بالاستناد الى احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة، نقلا عن نشرات استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد الغذائية للسنوات ١٩٦٧— ١٩٧٠ ولسنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ والصادرة عن مكتب الانتاج الحيواني، بيروت، لبنان.

الجدول رقم -٤-

تركيب القيمة الاجمالية لاستهلاك المنتجات الحيوانية
بآلاف الليرات اللبنانية والنسب المئوية
(خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٢) [١]

السنة / التركيب	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
	٠٠٠ ل.ل.	٪ [٣]	٠٠٠ ل.ل.	٪ [٣]	٠٠٠ ل.ل.	٪ [٣]	٠٠٠ ل.ل.	٪ [٣]	٠٠٠ ل.ل.	٪ [٣]	٠٠٠ ل.ل.	٪ [٣]
- الاستيراد [١]	٢٠٧٥٠٦		٢٣٣٤٧٢		١٨٠٩٤٠		١٨١١٠٨		١٩٠٢٣٣		٢١٣٢٤٧	
- التصدير [١]	٥٩٢٦٣		٦٠٥٩٠		٦٠١٣٥		٦١٤٧٨		٨١١٥٢		٩٧٥٩٠	
=												
١- صافي الاستيراد	١٤٨٢٤٣	٤٦	١٧٢٨٨٢	٤٩	١٢٠٨٠٥	٤١	١١٩٦٣٠	٣٨	١٠٩٠٨١	٣٣	١١٥٦٥٧	٣٥
٢- الانتاج المحلي [٢]	١٧١٣٩٧	٥٤	١٨٣٤٢٩	٥١	١٧١٠٧٥	٥٩	١٩٥٥٨٨	٦٢	٢٢٠٨٣٣	٦٧	٢١٤٨٦٠	٦٥
=												
٣- الاستهلاك	٣١٩٦٤٠	١٠٠	٣٥٦٣١١	١٠٠	٢٩١٨٨٠	١٠٠	٣١٥٢١٨	١٠٠	٣٢٩٩١٤	١٠٠	٣٣٠٥١٧	١٠٠
٣- الرقم القياسي [٣]	١٠٠		١١١		٩١		٩٨		١٠٣		١٠٣	

١) نشرات استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ولسنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ الصادرة عن مكتب الانتاج الحيواني ، بيروت ، لبنان ، وحيث الارقام تزيد على ارقام المجموعة الاحصائية اللبنانية بسبب تضمن ارقام النشرة منتجات حيوانية تدخل في الارقام التالية :
القسم الثالث : الدهون ، في القسم الرابع : محضرات اللحوم والاسماك ، في القسم الثامن : الجلود الخام والسبوت ، القسم الحادي عشر : الصوف والوبر والشعر ، من المجموعة الاحصائية اللبنانية الصادرة عن مديرية الاحصاء المركزي ، التي تستند في ارقامها على ارقام المديرية العامة للجمارك والتي تعتمد اعتبارات جمركية في التبويب لا تتطابق والاعتبارات الاقتصادية في التبويب للتفريق بينما هو زراعي وصناعي من المنتجات . هذا مع الاشارة الى ان الحيوانات الحية هي في نهاية المطاف منتجات حيوانية مختلفة على اعتبار انها للذبح في غالبيتها العظمى ولانتاج الحليب ، لذلك فالانسجام تام باضافتها الى الانتاج للحصول على الاستهلاك .

٢) الاحصاءات الزراعية في لبنان للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ، وزارة الزراعة ، بيروت ، لبنان .

٣) اعتمدنا النسب المئوية والرقم القياسي ، مع التدوير اللازم ، لضرورات الايضاح وتسهيل الاستنتاج .

الجدول رقم —٦—

تطور اجمالي قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
من مختلف مجموعات البلدان خلال ست سنوات(١)

مجموعات البلدان(٣)	القيمة بالآلاف الليرات اللبنانية						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات (٪)(٣)					
	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
البلاد العربية	١١٢١٧٨	١٣٨٩٧٧	٨٥٧٨٩	٧٢٩١٢	٤٧٤٤٤	٧٢٢٣٤	٥٤٫٠٦	٥٩٫٥٣	٤٧٫٤١	٤٠٫٢٦	٢٤٫٩٤	٣٣٫٨٧
البلاد الغربية	٧٣١٤٠	٧٢٠٣٠	٦٨٤٥٢	٨٣٦٣١	١٢٠١٥٣	١٠٦٦٠٤	٣٥٫٢٥	٣٠٫٨٥	٣٧٫٨٣	٤٦٫١٧	٦٣٫١٦	٥١٫٤٠
البلاد الشرقية	٢٢١٨٨	٢٢٤٦٥	٢٦٦٩٦	٢٤٥٦٥	٢٢٦٣٦	٣١٤٠٩	١٠٫٦٩	٦٫٦٢	١٤٫٧٦	١٣٫٥٧	١١٫٦٠	١٤٫٧٣
المجموع	٢٠٧٥٠٦	٢٣٣٤٧٢	١٨٠٩٤٠	١٨١١٠٨	١٩٠٢٣٣	٢١٣٢٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢.

٢) تفاصيل كل من مجموعات البلدان واردة على التوالي في الجداول التالية ذات الارقام ٧ و ٨ و ٩.

٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج.

الجدول رقم —٧—

تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحيّة ومنتجاتها من البلدان العربية خلال ست سنوات (١)

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧٢	اسم البلد	القيمة بآلاف الليرات اللبنانية						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من مختلف البلدان (٪) (٣)						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من البلدان العربية (٪) (٣)					
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
١	سوريا	٢٢٧٦٧	٩٤٨٢	٣٥٢٠	٥١٨٢٥	١٥٢٧٥	٣٢٢٨٦	٤٤٫٧١	٥١٫١٨	٣٥٫٢٠	٢٨٫٦٢	٨٫٠٣	١٥٫١٤	٨٢٫٦٩	٨٥٫٩٧	٧٤٫٢٤	٧١٫٠٨	٣٢٫٢٠	٤٤٫٧٠
٢	العراق	١١٣٣٧	١١٦٦	٧٧٠	١٤٠٦٢	١٩٨٣٦	٢٤٠٠٤	٥٫٤٦	٤٫٧٨	٧٫٧٧	٦٫٣٧	١٠٫٤٣	١١٫٢٦	١١٫١٠	٨٫٠٤	١٦٫٣٩	١٥٫٨٢	٤١٫٨١	٣٣٫٢٣
٣	السعودية	١٧١٠	١٧٣٢	٢٩٠٩	٢٢٧٨	٤٧٧٣	٤٩٣٧	٠٫٨٢	٠٫٧٤	١٫٢٦	١٫٦١	٢٫٥١	٢٫٣٢	١٫٥٢	١٫٢٥	٢٫٦٦	٣٫٩٩	١٠٫٠٦	٦٫٨٤
٤	ليبيا	٢٩٢	٥٢٦	٨٧٠	٦٥٧	١٤٣٨	٤٠٣٣	٠٫١٤	٠٫٢٢	٠٫٣٦	٠٫٤٨	٠٫٧٦	١٫٨٩	٠٫٢٦	٠٫٣٨	٠٫٧٧	١٫١٩	٣٫٠٣	٥٫٥٨
٥	الكويت	١٩٩٩	٢٠٣١	٢٥٥٩	٢٢٨٦	٢٦٣٢	٢٤٨٥	٠٫٩٦	٠٫٨٧	١٫٢٦	١٫٤١	١٫٣٨	١٫١٦	١٫٧٨	١٫٤٦	٢٫٦٧	٣٫٥١	٥٫٥٥	٣٫٤٣
٦	الاردن	١٨١٤	١٧٧٠	١٦١٨	١١٩١	٧٨١	١٣٧٤	٠٫٨٧	٠٫٧٦	٠٫٦٦	٠٫٨٩	٠٫٤١	٠٫٦٤	١٫٦٢	١٫٢٧	١٫٣٦	٢٫٢٢	١٫٦٥	١٫٩٠
٧	السفرب	٣٤٧	٤٨١	٦٥٨	٢١٥	٨٥٣	٨٠٦	٠٫١٧	٠٫٢١	٠٫١٢	٠٫٣٦	٠٫٤٥	٠٫٣٨	٠٫٣١	٠٫٣٥	٠٫٢٥	٠٫٩٠	١٫٨٠	١٫١٢
٨	مصر	١٨٠	٤٨٦	١٤٧	٣٠٣	٦٥٠	٧٦٧	٠٫٠٩	٠٫٢١	٠٫١٧	٠٫٠٨+	٠٫٣٤	٠٫٣٦	٠٫١٦	٠٫٣٥	٠٫٣٥	٠٫٢٠	١٫٣٧	١٫٠٦
٩	قطر	١٠٢	٧٥	٢٨٨	٢٠٨	٣٦٧	٤٧٧	٠٫٠٥	٠٫٠٣	٠٫١١	٠٫١٦	٠٫١٩	٠٫٢٢	٠٫٠٩	٠٫٠٥	٠٫٢٥	٠٫٤٠	٠٫٧٧	٠٫٦٦
١٠	الجزائر	٢٢٧	٢٥٧	١٤١	٢٢٦	٢٨٠	٤٦٣	٠٫١١	٠٫١١	٠٫١٢	٠٫٠٨	٠٫١٥	٠٫٢٢	٠٫٢٠	٠٫١٨	٠٫٢٧	٠٫١٩	٠٫٥٩	٠٫٦٤
١١	السودان	١٠٠٤	٩٥٣	١٠٠	٥٧٧	١٩٧	١٥٥	٠٫٤٩	٠٫٤١	٠٫٣٢	٠٫٠٥	٠٫١٠	٠٫٠٧	٠٫٦٠	٠٫٦٩	٠٫٦٧	٠٫١٣	٠٫٤١	٠٫٢١
١٢	بلاد عربية اخرى (٢)	٣٦٩	١٨	٢٦٣	١٠٢	٣٦٢	٤٥٢	٠٫١٩	٠٫٠١	٠٫٠٦	٠٫١٥	٠٫١٩	٠٫٢١	٠٫٣٦	٠٫٠١	٠٫١٢	٠٫٣٦	٠٫٧٦	٠٫٦٣
	المجموع	١١٢١٧٨	٣٨٩٧٧	٥٩٥٣	٨٥٧٨٩	٧٢٩١٢	٧٢٢٣٤	٥٤٫٠٦	٥٩٫٥٣	٤٧٫٤١	٤٠٫٢٦	٢٤٫٩٤	٣٣٫٨٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢ .

(٢) المقصود ببلاد عربية اخرى : فلسطين ، تونس ، اليمن وامارات دبي ، ابو ظبي ، مسقط ، عمان والشارقة .

(٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجدول رقم —٨—

تداور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من البلدان الغربية خلال ست سنوات [1]

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧٢	اسم البلد	القيمة بآلاف الليرات اللبنانية						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من مختلف البلدان (٪) [2]						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من البلدان الغربية (٪) [3]					
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
	دول السوق الاوربية المشتركة																		
١	فرنسا	٥٥٩٥	٦٤٦٨	٦٤٠٦	١٠٢٨٦	١٥٠٤٤	١٥٣١٢	٢٫٧٠	٢٫٧٧	٣٫٥٤	٥٫٦٨	٧٫٦١	٧٫١٨	٧٫٦٥	٨٫٩٨	٩٫٣٦	١٢٫٣٠	١٢٫٥٢	١٣٫١٧
٢	هولندا	٦٩٢٥	١١٨٠٧	٩٠٧٩	١١١٠٠	١٣٤٣٥	١٣٧٨٧	٤٫٧٨	٥٫٠٦	٥٫٠٢	٦٫١٣	٩٫٠٦	٦٫٤٧	١٣٫٥٧	١٦٫٣٩	١٣٫٢٦	١٣٫٢٧	١٤٫٣٥	١٢٫٥٨
٣	المانيا الغربية	٤٢٧٢	٤٠٧١	٥١٩٢	٥٠٨٢	١٠٤٥٧	٧٩٨٠	٢٫٠٦	١٫٧٤	٢٫٨٧	٢٫٨١	٥٫٥٠	٣٫٧٤	٥٫٨٤	٥٫٦٥	٧٫٥٩	٦٫٠٨	٨٫٧٠	٧٫٢٨
٤	ايطاليا	١٥١٠	١٨٧٣	١٨٢٤	١٨٧٨	٢٢٢٩	٢٦٥٠	٠٫٧٣	٠٫٨٠	١٫٠١	١٫٠٤	١٫١٧	١٫٢٤	٢٫٠٧	٢٫٦٠	٢٫٦٧	٢٫٢٥	١٫٨٦	٢٫٤٢
٥	بلجيكا	١٠١٧	١٠٦٤	٩٧٤	٢٤٠١	٢٩٩٦	٢١٢٥	٠٫٤٩	٠٫٤٦	٠٫٥٤	١٫٣٢	١٫٥٧	١٫٠٠	١٫٣٩	١٫٤٨	١٫٤٢	٢٫٨٧	٢٫٤٦	١٫٩٤
	المجموع	٢٢٣٦٩	٢٥٢٨٣	٢٣٤٧٨	٣٠٧٤٧	٤٧٠٦١	٤١٨٥٤	١٠٫٧٦	١٠٫٨٣	١٢٫٩٨	١٦٫٩٨	٢٥٫٢١	١٩٫٦٣	٣٥٫٥٢	٣٥٫١٠	٣٤٫٣٠	٣٦٫٧٧	٣٩٫٩٢	٣٨٫١٩
	دول منطقة التجارة الحرة																		
٦	الدانمرك	١٢٥١	١٠١٧٤	٨٤٦٠	٦٤٦٦	٦٣٠٢	٦٨٩٦	٤٫٤٦	٤٫٣٦	٤٫٦٦	٣٫٥٧	٣٫٣١	٣٫٢٤	١٢٫٦٥	١٤٫١٣	١٢٫٤٠	٧٫٧٣	٥٫٢٤	٦٫٢٩
٧	انكلترا	١٣٠٥	١٧٦٠	٢٠٤٠	٢٢٩٦	٢٧٤١	٣٥٦٦	٠٫٦٣	٠٫٧٥	١٫١٣	١٫٢٦	١٫٤٤	١٫٦٧	١٫٧٨	٢٫٤٤	٢٫٦٨	٢٫٧٥	٢٫٢٨	٣٫٢٥
٨	النمسا	٥٠	١٨٧	١٥٣	٤٦٧	٧٠٤	٨٢٧	٠٫٠٢	٠٫٠٨	٠٫٠٨	٠٫٢٦	٠٫٣٧	٠٫٣٩	٠٫٠٧	٠٫٢٦	٠٫٢٢	٠٫٥٦	٠٫٥٩	٠٫٧٦
٩	النروج	٤٣٠	٣٤٢	٣٤٣	٣٢٣	٤٦٣	٥٨٦	٠٫٢١	٠٫١٥	٠٫١٩	٠٫١٨	٠٫٢٤	٠٫٢٢	٠٫٥٩	٠٫٤٨	٠٫٥٠	٠٫٣٨	٠٫٣٨	٠٫٥٣
١٠	سويسرا	٢١٣	٣٦٦	٣٧٣	٤٠٨	٥١٣	٤٣٥	٠٫١٤	٠٫١٧	٠٫٢١	٠٫٢٢	٠٫٢٧	٠٫٢٠	٠٫٤٠	٠٫٥٥	٠٫٥٥	٠٫٤٦	٠٫٤٣	٠٫٤٠
١١	البرتغال	١٣٤٤	٦٣٨	٦١٠	٤٨٣	٤١٥	٢٨٤	٠٫٦٥	٠٫٤٠	٠٫٥٠	٠٫٢٧	٠٫٢٢	٠٫١٣	١٫٨٤	١٫٣٠	٤٫٣٣	٠٫٥٨	٠٫٣٥	٠٫٢٦
١٢	اسوج	٤٥	٢٥١	٢٧٣	١٦٦	٧٤	٧٤	٠٫٠٢	٠٫١١	٠٫٠٩	٠٫٠٤	٠٫٠٢	٠٫٠٣	٠٫٠٦	٠٫٣٥	٠٫٤٠	٠٫١٦	٠٫٠٦	٠٫٠٧
	المجموع	١٢٧١٨	١٤٠٥١	١٢٥٨٢	١٠٦٠٥	١١٢١٢	١٢٦٧١	٦٫١٣	٦٫٠٢	٦٫٩٥	٥٫٨٥	٥٫٨٦	٥٫٦٤	١٧٫٣٦	١٦٫٥١	١٨٫٣٨	١٢٫٦٨	٩٫٣٢	١١٫٥٦

تابع الجدول رقم —٨—

تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحيـــة ومنتجاتهـا من البلدان الغربية خلال ست سنوات (١)

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧٢	اسم البلد	القيمة بآلاف الليـــرات اللبنـــانية						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المســـتوردات من مختلف البـــلدان (٪) (٢)						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المســـتوردات من البلدان الغربيـــة (٪) (٣)					
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
	باقي البلدان الاوروبية والاميركية وغيرها																		
١٣	تركيـــا	٢٤٤١٠	١٤٥٠١	١٢٤٦٢	١٧٥٠٣	٢٨٦٨٠	١١٢٥٦	١١ر٧٦	٦ر٢١	٦ر٦٠	٩ر١٦	١٥ر٨	٥ر٢٨	٣٣ر٣٧	٢٠ر١٣	١٨ر٢٥	٢٠ر٩٣	٢٣٨٧	١٠ر٢٧
١٤	الولايات المتحدة الاميركية	١١٦٥	١٥١٤	١٥٥٨	١٧٤٧	٣٠١٤	٨٠٨٨	٠ر٥٦	٠ر٦٥	٠ر٨٦	٠ر٩٧	١ر٥٨	٣ر٧٩	١ر٥٩	٢ر١٠	٢ر٢٨	٢ر٠٩	٢ر٥١	٧ر٣٨
١٥	استراليا	١٦١٧	٧٣١	٨٠٨	١٤١٦	٣٥١٣	٧٠٥٣	٠ر٨٧	٠ر٣١	٠ر٤٥	٠ر٧٨	١ر٨٥	٣ر٣١	٢ر٢١	١ر٠١	١ر١٨	١ر٦٩	٢ر٩٢	٦ر٤٤
١٦	اليابان	٣١٧٨	٣٤٤٤	٣١٩٤	٤٠٤١	٧٣٥٦	٦٤١٩	١ر٥٣	١ر٤٧	١ر٧٧	٢ر٢٤	٣ر٨٧	٣ر٠١	٤ر٣٥	٤ر٧٨	٤ر٦٧	٤ر٨٤	٦ر١٣	٥ر٨٦
١٧	الارجنتين	١٤٢٠	٥٠١١	٧٩٩٣	٧٠٣٧	٤٦٥٤	٤٧٨٩	٠ر٦٩	٢ر١٥	٤ر٤٢	٣ر٨٩	٢ر٤٥	٢ر٢٥	١ر٩٤	٦ر٩٦	١١ر٦٨	٨ر٤٢	٣ر٨٧	٤ر٣٧
١٨	فنلندا	٥٧٠	٣٨٦	٤٧٥	١٧١٣	١٨٠٠	٢٨٠٧	٠ر٢٨	٠ر١٧	٠ر٢٦	٠ر٩٥	٠ر٩٥	١ر٣٢	٠ر٧٨	٠ر٥٤	٠ر٦٩	٢ر٠٥	١ر٥٠	٢ر٥٦
١٩	افغانستان	٣٠٧	٤٣٠	١٣٦٢	١٢٩٠	١٦٦٥	٢٢٢١	٠ر١٥	٠ر١٨	٠ر٢٥	٠ر٧١	٠ر٨٩	١ر٠٤	٠ر٤٢	٠ر٦٠	١ر٩٩	١ر٥٤	١ر٤١	٢ر٠٣
٣٠	اليونان	٢٣٣	١٥٢	١٣٥	٢١٨	١٥٦١	١٧٠٥	٠ر١١	٠ر٠٧	٠ر٠٨	٠ر١٢	٠ر٨٢	٠ر٨٠	٠ر٣٢	٠ر٢١	٠ر٢٠	٠ر٢٦	١ر٣٠	١ر٥٦
٢١	جزر كناري	٣٩٣	٣٦٢	٢٠٠	٣٧٢	٥٠٨	١٢٨٦	٠ر١٩	٠ر١٦	٠ر١١	٠ر٢١	٠ر٢٧	٠ر٦٠	٠ر٥٤	٠ر٢٩	٠ر٤٤	٠ر٤٢	٠ر٤٢	١ر١٧
٢٢	اتحاد جنوبي افريقيا	١٦٨	١١٧	١٨٠	٥٧٦	٦٠٢	١١٣٩	٠ر٠٨	٠ر٠٥	٠ر١٠	٠ر٣٢	٠ر٣٢	٠ر٥٤	٠ر٢٣	٠ر١٦	٠ر٢٦	٠ر٦٩	٠ر٥٠	١ر٠٤
٢٣	البرازيل	٣٣٣	٦١٥	٣٣٢	٧٦٤	١٤٢٤	٩٦٣	٠ر١٦	٠ر٢٦	٠ر١٨	٠ر٤٢	٠ر٧٥	٠ر٤٥	٠ر٤٥	٠ر٨٥	٠ر٤٨	٠ر٩١	١ر١٩	٠ر٨٨
٢٤	ايران	٩٦	١١٨	٤٩	١٤٨	٧٩	٩٣٧	٠ر٠٥	٠ر٠٥	٠ر٠٣	٠ر٠٨	٠ر٠٤	٠ر٤٤	٠ر١٣	٠ر١٦	٠ر٠٧	٠ر١٨	٠ر٠٧	٠ر٨٥
٢٥	بلاد اميركية اخرى	١٦٢	٦٧٨	٥٦٣	١٣٢٥	١٠٢٥	٨٦٦	٠ر٠٨	٠ر٢٩	٠ر٣١	٠ر٧٣	٠ر٥٤	٠ر٤١	٠ر٢٢	٠ر٩٤	٠ر٨٢	١ر٥٨	٠ر٨٥	٠ر٧٩
٢٦	نيوزيلاندا	—	—	—	—	—	٧٢٧	—	—	—	—	—	٠ر٣٤	—	—	—	—	—	٠ر٦٦
٢٧	ايرلندا	٢٠٩	٩٤٩	٨٥٧	١٩٠١	٨١٥	٦١٧	٠ر١٠	٠ر٤١	٠ر٤٧	١ر٠٥	٠ر١٤	٠ر٢٥	٠ر٢٩	١ر٣٢	١ر٢٥	٢ر٢٧	٠ر٦٨	٠ر٥٦
٢٨	اسبانيا	٨٨٣	٨٦١	٤٥١	٢٥٩	٤٧٦	٥٦٤	٠ر٤٣	٠ر٣٧	٠ر٢٠	٠ر١٤	٠ر٢٥	٠ر٢٦	١ر٣٠	١ر٢٠	٠ر٦٦	٠ر٣١	٠ر٤٠	٠ر٥١

تابع الجدول رقم —٨—

تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من البلدان الغربية خلال ست سنوات ١)

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧٢	اسم البلد	القيمة بآلاف الليرات اللبنانية						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من مختلف البلدان (٪ ٣)						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من البلدان الغربية (٪ ٣)					
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
	تابع باقي البلدان الاوربية والاميركية وغيرها																		
٢٩	بلاد اوقيانية	٧	١١٦	٦٢	٥٧٣	١٦٣٨	٥١٧	—	٠ر٠٥	٠ر٠٤	٠ر٣٢	٠ر٨٦	٠ر٢٤	٠ر٠١	٠ر١٦	٠ر٠٩	٠ر٦٦	١ر٣٦	٠ر٤٧
٣٠	قبرص	١٧١	٢٢٠	١٧٠	٢٢٦	٢٨٣	٤٧٤	٠ر٠٨	٠ر٠٦	٠ر٠٩	٠ر١٢	٠ر١٥	٠ر٢٢	٠ر٢٣	٠ر٣٠	٠ر٢٤	٠ر٢٧	٠ر٢٤	٠ر٤٣
٣١	كندا	٥٠	٩٩	٦٠	٦٨	٢٤٩	٤١٩	٠ر٠٢	٠ر٠٤	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر١٣	٠ر٢٠	٠ر٠٧	٠ر١٤	٠ر٠٩	٠ر٠٨	٠ر٢١	٠ر٣٨
٣٢	الحبشة	١٦٣٨	٦٤٧	٢٢٥	١٣٤	٧٦	٢٨٤	٠ر٧٩	٠ر٢٨	٠ر١٢	٠ر٠٧	٠ر٠٤	٠ر١٣	٢ر٢٤	٠ر٩٠	٠ر٣٣	٠ر١٦	٠ر٠٦	٠ر٢٦
٣٣	الصومال	٥	٣٣	٤٦	٧٥	٢٣٣	٢٤٨	—	٠ر٠١	٠ر٠٣	٠ر٠٤	٠ر١٢	٠ر١٢	٠ر٠١	٠ر٠٥	٠ر٠٧	٠ر٠٩	٠ر١١	٠ر٢٣
٣٤	فورموزا	٤٤	—	٩	—	٤١	٢٢٦	٠ر٠٢	—	—	—	٠ر٠٢	٠ر١٠	٠ر٠٦	—	٠ر٠١	—	٠ر٠٤	٠ر٢١
٣٥	غينيا	١٢٤	٢٥٢	٣٢١	٢٣١	٢٣٤	٢١٩	٠ر٠٦	٠ر١١	٠ر١٨	٠ر١٢	٠ر١٢	٠ر١٠	٠ر١٧	٠ر٣٥	٠ر٤٧	٠ر٢٨	٠ر١٩	٠ر٢٠
٣٦	باكستان	٤٤	٤١	١٣٥	٣٠	٣٠	١٧٤	٠ر٠٢	٠ر٠٢	٠ر٠٧	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر٠٨	٠ر٠٦	٠ر٠٦	٠ر٢٠	٠ر٠٤	٠ر٠٢	٠ر١٦
٣٧	مالطا — رودس	٥	٩	—	٤٤	—	١٤٧	—	—	—	٠ر٠٢	—	٠ر٠٧	٠ر٠١	٠ر٠١	—	٠ر٠٥	—	٠ر١٣
٣٨	تنزانيا	١٥٢	١٩٢	٤٦	—	٢٤	١٤٦	٠ر٠٧	٠ر٠٨	٠ر٠٣	—	٠ر٠١	٠ر٠٧	٠ر٢١	٠ر٢٧	٠ر٠٧	—	٠ر٠٢	٠ر١٣
٣٩	بلاد غربية اخرى ٢)	٧١٩	١٢١٥	٦٦٩	٥٨٠	٩٦٧	٧٨٨	٠ر٣٥	٠ر٥٢	٠ر٣٧	٠ر٣٢	٠ر٥١	٠ر٣٧	٠ر٩٨	٦ر٦٩	٠ر٩٨	٠ر٦٩	٠ر٨٠	٠ر٧٢
	المجموع	٣٨٠٣	٣٢٦٩٦	٣٢٣٩٢	٤٢٢٧٩	٦٠٩٨٠	٥٥٠٧٩	١٨ر٣٦	١٤ر٠٠	١٧ر٦٠	٢٣ر٣٤	٣٢ر٠٦	٢٥ر٨٣	٥ر٠٩	٤٥ر٣٩	٤٧ر٣٢	٥٠ر٥٥	٥٠ر٧٥	٥٠ر٢٥
	المجموع العام	٧٣١٤٠	٧٢٠٣٠	٦٨٤٥٢	٨٣٦٣١	١٢٠١٥٣	١٠٩٦٠٤	٣٥ر٢٥	٣٠ر٨٥	٣٧ر٨٣	٤٦ر١٧	٦٣ر١٦	٥١ر٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١) جدول مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢.

٢) لتفاصيل هذا البند انظر الملحق رقم —٤— .

٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح والاستنتاج .

الجدول رقم —٩—

تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
من البلدان الشرقية خلال ست سنوات[1]

الترتيب بالنسبة لسنة ١٩٧٢	اسم البلد	القيمة بآلاف الليرات اللبنانية						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من مختلف البلدان (٪)[2]						النسبة المئوية لاجمالي قيمة المستوردات من البلدان الشرقية (٪)[3]					
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
	دول مجلس التعاقد الاقتصادي[2]																		
١	تشيكوسلوفاكيا	٦٥٢٦	٧٩٨٠	٨٥١٦	٧٢٧٣	٨٢٤١	١١٦٥٤	٣ر١٤	٣ر٤٢	٤ر٧١	١مر٤	٤ر٣٣	٥ر٤٧	٢٩ر٤١	٣٥ر٥٢	٣١ر١٠	٢٩ر٦١	٣٦ر٤١	٣٧ر١٠
٢	بولونيا	١٤٦٠	١٤٠٥	١٨٢٨	٢٣١٩	٢٨٤٩	٤٧٤٦	٠ر٧٣	٠ر٦٠	١ر٠١	١ر٢٨	١ر٥٠	٢ر٢٢	٦ر٧١	٦ر٢٥	٦ر٨٥	٩ر٤٤	١٢ر٥٩	١٥ر١١
٣	بلغاريا	١٦٧٩	١٣٦٤	٨٧٣	١٤٦٩	٢٢٠٨	٣٤٤١	٠ر٨١	٠ر٦٠	٠ر٤٨	٠ر٨١	١ر١٦	١ر٦١	٧ر٥٧	٦ر٢١	٣ر٢٧	٥ر٦٨	٩ر٧٥	١٠ر٩٦
٤	رومانيا	٢٧٨٨	٢٣٠٠	٤٦٢٠	٣٢٩١	٤٠٢٨	٣٢٢٩	١ر٣٤	٠ر٩٨	٢ر٥٥	١ر٨٢	٢ر١٢	١ر٥١	١٢ر٥٧	١٠ر٢٤	١٧ر٣٠	١٣ر٤٠	١٧ر٨٠	١٠ر٢٨
٥	هنغاريا	٢٤٣١	٢٧٩٠	٣٥٤٠	٣٣١٤	٢٢٠٨	٢١٦٠	١ر١٨	١ر٢٠	١ر٩٦	١ر٨٣	١ر١٦	١ر٠١	١٠ر٦٩	١٢ر٤٢	١٣ر٢٦	١٣ر٤٩	٩ر٧٥	٦ر٨٨
٦	الاتحاد السوفياتي	٤٢٥	٤٩١	٦٥٥	٤٣٣	٥	٤١٨	٠ر٢١	٠ر٢١	٠ر٣٦	٠ر٢٤	—	٠ر٢٠	١ر٦٢	١ر٨٢	٢ر٤٥	١ر٧٦	٠ر٠٢	١ر٣٣
٧	المانيا الشرقية	٧٢	٤٩	٣٧			١٢٠	٠ر٠٣	٠ر٠٢	٠ر٠٢	—	—	٠ر٠٦	٠ر٣٢	٠ر٢٢	٠ر١٤	—	—	٠ر٣٨
	المجموع العام	١٥٤١٩	١٦٤٠٩	٢٠٠٦٩	١٨٠٩٩	١٩٥٣٩	٢٥٧٦٨	٧ر٤٣	٧ر٠٣	١١ر٠٦	٩ر٩٩	١٠ر٢٧	١٢ر٠٨	٦٩ر٤٩	٧٣ر٠٤	٧٥ر١٧	٧٣ر٦٨	٨٦ر٣٢	٨٢ر٠٤
٨	الصين الشعبية	٦٧٦٥	٦٠٣٠	٦٦٢٠	٦٣٩٧	٢٩٤٨	٥٥٧٧	٣ر٢٦	٢ر٥٨	٣ر٦٦	٣ر٥٤	١ر٥٥	٢ر٦٢	٣٠ر٤٩	٢٦ر٨٤	٢٤ر٧٩	٢٦ر٠٤	١٣ر٠٢	١٧ر٧٦
٩	يوغوسلافيا	٤	٢٦	١٠	٦٩	١٤٩	٦٤	—	٠ر٠١	٠ر٠١	٠ر٠٤	٠ر٠٨	٠ر٠٣	٠ر٠٢	٠ر١٢	٠ر٠٤	٠ر٢٨	٠ر٦٦	٠ر٢٠
	المجموع العام	٢٢١٨٨	٢٢٤٦٥	٢٦٦٩٩	٢٤٥٦٥	٢٦٣٦	٣١٤٠٩	١٠ر٦٩	٩ر٦٢	١٤ر٧٦	١٣ر٥٧	١١ر٩٠	١٤ر٧٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢ .

٢) اى السوق الاشتراكية المشتركة .

٣) حسبنا هذه النسب لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجدول رقم -١٠-

تطور هيكلية سوق استيراد الحيوانات الحية في لبنان
خلال ست سنوات (١)

الترتيب بالنسبة لعام ١٩٧٢	اسم البلد	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
		٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	١٠٠٠ ل.ل.	%
١	سوريا	٧٤٨٨٥	٧٨٫٦٩	١٠١٧٤٥	٩٠٫٨٤	٥٥٨٤٠	٨٤٫٦٩	٤٣٨١٤	٧٥٫٣٤	٨٨٦٤	٢٦٫٦٤	١٦٨٢٠	٥٩٫٧٢
٢	تركيا	١٩٣٠٢	٢٠٫٢٨	٨٤٨٣	٧٫٥٧	٧٦٦٦	١١٫٦٣	١٢٦٥٩	٢٢٫٢٩	٢٣١٥٣	٦٩٫٥٧	٨٥٧٨	٣٠٫٤٥
٣	بلاد مختلفة	١٧٨	١٫٠٣	١٧٧٧	١٫٥٩	٢٤٢٦	٣٫٦٨	١٣٧٨	٢٫٣٧	١٢٦٢	٣٫٧٩	٢٧٦٨	٩٫٨٣
المجموع		٩٥١٦٥	١٠٠	١١٢٠٠٥	١٠٠	٦٥٩٣٢	١٠٠	٥٨١٥١	١٠٠	٣٣٢٧٩	١٠٠	٢٨١٦٦	١٠٠
رقم القياس		١٠٠		١١٨		٦٩		٦١		٣٥		٣٠	

(١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧-١٩٧٢ ، وحيث اضفنا النسب المئوية .

الجدول رقم —١١—

تطـــور هيكلية سوق استيراد اللحوم المبردة او المجلـــــدة
والاحشاء الصالحة للاكل في لبنـــــان
خلال ســـت ســـنوات [1]

الترتيب بالنسبة لعام ١٩٧٢	اسم البلـــد	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
		٠٠٠ ١ ل.ل.	%	٠٠٠ ١ ل.ل.	%	٠٠٠ ١ ل.ل.	%	٠٠٠ ١ ل.ل.	%	٠٠٠ ١ ل.ل.	%	٠٠٠ ١ ل.ل.	%
١	استراليا	٤٦٢	١٠ر٦٢	٤١٤	٤ر٧٦	٣٣٤	٢ر٨٣	٥٠٠	٤ر٠٣	٢٢٢٤	١٧ر٣٨	٥٤٩٥	٢٨ر٦١
٢	الارجنتين	٩٧	٢ر٢٣	٢٧١٣	٣١ر٢٢	٦٤٧٠	٥٤ر٧٥	٦٣١٢	٥٠ر٨٤	٤٢١٧	٣٢ر٧٦	٣٦٨٨	١٩ر٢٠
٣	بولونيا	٣٥٩	٨ر٢٥	٥٢٤	٦ر٠٣	٧٩٨	٦ر٧٥	١٢٤٧	١٠ر٠٤	٢١١٩	١٦ر٤٦	٣٣٩٤	١٧ر٦٧
٤	الصين الشعبية	٨٣	١ر٩١	٣٧٣	٤ر٢٦	٧٦٦	٦ر٤٨	١١٦٠	٩ر٥٩	١٣١٨	١٠ر٢٤	٢٧٢٨	١٤ر٢٠
٥	البرازيل	—	—	١١	٠ر١٣	٢٨	٠ر٢٤	١٩٥	١ر٥٧	٣٢٢	٢ر٥٠	٦٠٢	٣ر١٣
٦	سوريا	١٤٣٨	٣٣ر٠٧	١٤٥٥	١٦ر٧٤	٤٥٠	٣ر٨١	٤٢٣	٣ر٤١	٣٦٥	٣ر٠٧	٢٤١	١ر٢٥
٧	هولندا	٣٦٨	٨ر٤٦	٤٠٨	٤ر٦٦	٤٠٠	٣ر٣٨	٤٥٧	٣ر٦٨	٢٣٢	١ر٨١	٢٣٢	١ر٢١
٨	هنغاريا	٢٣٣	٥ر٣٦	٦٦٦	٧ر٦٦	٨٨٠	٧ر٤٥	٢٣٨	١ر٩٢	—	—	—	—
٩	بلاد مختلفة	١٣٠٩	٣٠ر١٠	٢١٢٨	٢٤ر٤٨	١٦٩١	١٤ر٣١	١٨٥٣	١٤ر٩٢	٢٠٤٤	١٥ر٨٨	٢٨٣٠	١٤ر٧٣
	المجموع	٤٣٤٩	١٠٠	٨٦٩٢	١٠٠	١١٨١٧	١٠٠	١٢٤١٥	١٠٠	١٢٨٧١	١٠٠	١٩٢١٠	١٠٠
	رقم القياس	١٠٠		٢٠٠		٢٧٢		٢٨٥		٢٩٦		٤٤٢	

[1] جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارة العامة للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢ ،
وحيث اضفنا النسب المئوية لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجدول رقم —١٢—

تطـــور هـــيكلية سوق استيراد محضرات اللحوم والمصنعات في لبنان
خلال ســت ســنوات [1]

الترتيب بالنسبة لعام ١٩٧٢	اســـم البلد	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
		٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪
١	هولندا	١٨٦٤	٢٥٫٢٤	٢٥٦٦	٢٨٫٦٥	٢٥٩٢	٣٠٫١٦	٣٠٢٠	٣٢٫٦٥	٣١٩٩	٢٨٫٠٩	٣٩٧٦	٣١٫٨٩
٢	الدانمرك	١٦٤٥	٢٢٫٢٨	١٣٨٨	١٥٫٥٠	١٥٠٠	١٧٫٤٥	١٩٤٣	٢١٫٠١	٢٤٠٦	٢١٫١٣	٢٠١٧	١٦٫١٨
٣	ايطاليا	٦٣٠	٨٫٥٣	٦٦٦	٧٫٤٧	٨٥٢	٩٫٩١	٨٦٧	٩٫٣٧	٩٨٥	٨٫٦٥	١٥١٦	١٢٫١٦
٤	الصين الشعبية	٣٢٤	٤٫٣٩	٥٣٠	٥٫٩٢	٥٦٦	٦٫٥٩	٤٣٠	٤٫٦٥	٦٨٥	٦٫٠١	١٢٠١	٩٫٦٣
٥	فرنسا	٦٦٩	٩٫٠٦	٥٥٨	٦٫٢٣	٥٧٦	٦٫٧٠	٦٤٩	٧٫٠٢	٨٢٨	٧٫٢٧	٧٧٨	٦٫٢٤
٦	يوغوسلافيا	٢٥٢	٣٫٤١	٢٨٩	٣٫٢٢	٤٦٧	٥٫٤٤	٤٣٠	٤٫٦٥	٤٥٨	٤٫٠٢	٥٩٥	٤٫٧٧
٧	الارجنتين	٩٠٨	١٢٫٣٠	١٣٥٩	١٥٫١٧	٨٨٠	١٠٫٢٤	٥٤٧	٥٫٩١	١٨٤	١٫٦٢	٥١٦	٤٫١٤
٨	البرازيل	٣٣٢	٤٫٥٠	٥٨٤	٦٫٥٢	٢٦٢	٣٫٠٥	٥٢٣	٥٫٦٥	١٫١٩	٩٫٦٥	٢٧٩	٢٫٢٤
٩	بلاد مختلفة	٧٦٠	١٠٫٢٩	١٠١٤	١١٫٣٢	٨٩٦	١٠٫٤٦	٨٤١	٩٫٠٩	١٥٤٥	١٣٫٥٦	١٥٨٩	١٢٫٧٥
	المجموع	٧٣٨٤	١٠٠	٨٩٥٧	١٠٠	٨٥٩٤	١٠٠	٩٢٥١	١٠٠	١١٣٨٩	١٠٠	١٢٤٦٧	١٠٠
	رقم القياس	١٠٠		١٢١		١١٦		١٢٥		١٥٤		١٦٧	

(١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢ ،
وحيث اغفلنا النسب المئوية لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجدول رقم —١٣—

تطور هيكلية سوق استيراد الحليب ومشتقاته (الالبان) في لبنان
خلال ســـت ســـنوات (١)

الترتيب بالنسبة لعام ١٩٧٢	اسم البلـــــد	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
		٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%	٠٠٠ ل.ل.	%
١	تشكوسلوفاكيا	٦١٢٧	١٦ر٢٢	٧٦٠٤	١٩ر٠٤	٨٢٣٦	٢٢ر٣٧	٧١٨٥	١٧ر٢١	٨٠٦٠	١٤ر٧٥	١١٤٤٨	٢١ر٣٣
٢	فرنسا	٢٩٠٥	٧ر٦٩	٣٤٣٣	٨ر٦٠	٣٢٥٣	٨ر٨٣	٦١٤٩	١٤ر٧٣	١٠٤١٧	١٩ر٠٧	١٠٢٦١	١٩ر١٢
٣	المانيا الغربية	١١٩٢	٣ر١٦	١٤٥٨	٣ر٦٥	٢٥٨٩	٧ر٠٣	٢٠٣٩	٤ر٨٨	٦٠٣٨	١١ر٠٥	٤٢٢٠	٧ر٨٦
٤	هولندا	٣٤٩٩	٩ر٢٧	٣٥٧٠	٨ر٩٤	٢٣٥٨	٦ر٤٠	٥٨١١	١٣ر٩٢	٦٤٣٦	١١ر٧٨	٣٩٤٢	٧ر٣٥
٥	الدنمرك	٧٠٧٤	١٨ر٧٣	٨٠٠٧	٢٠ر٠٥	٦٤٨٧	١٧ر٦٢	٤٠٢٠	٩ر٦٣	٣١٣٣	٥ر٧٤	٣١٤٢	٥ر٨٥
٦	فنلندا	٥٧٠	١ر٥١	٣٨٩	٠ر٩٧	٤٧٤	١ر٢٩	١٧١٤	٤ر١١	١٨٠٠	٣ر٣٠	٢٨٠٦	٥ر٢٣
٧	رومانيا	٢٣٥٩	٦ر٢٥	١٤٥٣	٣ر٦٤	٢٨٩٨	٧ر٨٧	٢٤٠٧	٥ر٧٧	٣٦٩٣	٦ر٧٦	٢٧٠٠	٥ر٠٣
٨	اليابان	٢٢٩	٠ر٦١	٤٩٠	١ر٢٣	٢٥٢	٠ر٦٩	٣٢٩	٠ر٧٩	٣٢٩٥	٦ر٠٣	٢٥٠٤	٤ر٦٧
٩	بلغاريا	١٦٥١	٤ر٣٧	١٣٢٤	٣ر٣١	٦١٧	١ر٦٨	٩٥٣	٢ر٢٨	١٨٠٢	٣ر٣٠	٢٠٢٤	٣ر٧٥
١٠	بلجيكا	٥٣٤	١ر٤١	٤٠٢	١ر٠١	٣٧٩	١ر٠٣	١٦٧٧	٤ر٠٢	٢٠٤٤	٣ر٧٤	١٣٥٣	٢ر٥٢
١١	اليونان	٧٢	٠ر١٩	٣٦	٠ر٠٩	٣٥	٠ر٠٩	١٢٣	٠ر٢٩	١٤٥٣	٢ر٦٦	١٠٥٦	١ر٩٧
١٢	سوريا	٦٥٢٤	١٧ر٣٢	٦٢٤٥	١٥ر٦٤	٢٥٩٣	٧ر٠٤	١٤٩١	٣ر٥٧	١٩٩	٠ر٣٦	٦٣٣	١ر١٨
١٣	هنغاريا	٢٠٣٥	٥ر٣٩	١٨٢٦	٤ر٥٧	٢٣٩٠	٦ر٤٦	٢٧٦٢	٦ر٦٢	١٤٤٨	٢ر٦٥	١٠٨٩	٢ر٠٣
١٤	تركيا	١٣٤	٠ر٣٦	٧٥	٠ر١٩	—	—	٢٨	٠ر٠٧	١٩٤٥	٣ر٥٦	٩٧٥	١ر٨٢
١٥	بلاد مختلفة	٢٨٤١	٧ر٥٢	٣٦٢٤	٩ر٠٧	٤٢٦٢	١١ر٥٧	٥٠٥٨	١٢ر١١	٢٨٦٥	٥ر٢٥	٥٥٢٤	١٠ر٢٩
	المجموع	٣٧٧٦٤	١٠٠	٣٩٩٣٧	١٠٠	٣٦٨٢٣	١٠٠	٤١٧٤٦	١٠٠	٥٤٦٢٨	١٠٠	٥٣٦٦٧	١٠٠
	رقم القيـــاس	١٠٠		١٠٦		٩٨		١١١		١٤٥		١٤٢	

(١) جدول مركب مشغول مستمد من احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن ادارة الجمارك العامة للسنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢ ، وحيث اضفنا النسب المئوية لضرورات الايضاح وتسهيل التعليق والاستنتاج .

الجدول رقم —١٤—

تطور نسبة المستوردات الى الدخل الوطني في لبنان
خلال سبع سنوات [١]

السنة	الدخل الوطني [١] مليون ل.ل. —١—	المستوردات [٢] مليون ل.ل. —٢—	النسبة [٣] المئوية ٪ —٢— / —١—
١٩٦٦	٣٤٦٠	١٩١٤	٥٥ر٣
١٩٦٧	٣٤٤٣	١٧٧٠	٥١ر٤
١٩٦٨	٣٨٦٢	١٨٦٥	٤٨ر٢
١٩٦٩	٤١١٢	٢٠٠٦	٤٨ر٧
١٩٧٠	٤٤١١	٢٢٥٢	٥٠ر٠
١٩٧١	٤٩٠٣	٢٤٥٢	٥٠ر١
١٩٧٢	٥٧٩٦	٢٩٠٢	٥٠ر٦

١) ٢) المجموعة الاحصائية اللبنانية، العدد ٩ لعام ١٩٧٣، مديرية الاحصاء المركزي، وزارة التصميم العام، بيروت، لبنان، نقلا عن الجدول رقم —١— انما بعد تدوير الارقام.

٣) حسبنا هذه النسبة لاهمية استنتاجها الاقتصادي.

المخططـــات البيانية

المخطط رقم ــ١ــ : تطور اجمالي قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحيـــة ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢) .

المخطط رقم ــ٢ــ : تطور تركيب القيمة الاجمالية لاستهلاك المنتجات الحيوانيـــة (خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢) .

المخطط رقم ــ٣ــ : تطور تركيب قيمة اجمالي مجموعات مستوردات لبنان مـــن الحيوانات الحية ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧ــ١٩٧٢) .

المخطط رقم ــ٤ــ : تطور تركيب قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحيـــة ومنتجاتها (خلال السنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢) .

المخطط رقم ــ٥ــ : تطور قيمة اجمالي مستوردات لبنان من الحيوانات الحيـــة ومنتجاتها من مختلف مجموعات البلدان (خلال الســـنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢) .

المخطط البياني رقم —١—

تطـــور اجمـــــالي قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
(خلال ست سنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢) [1]

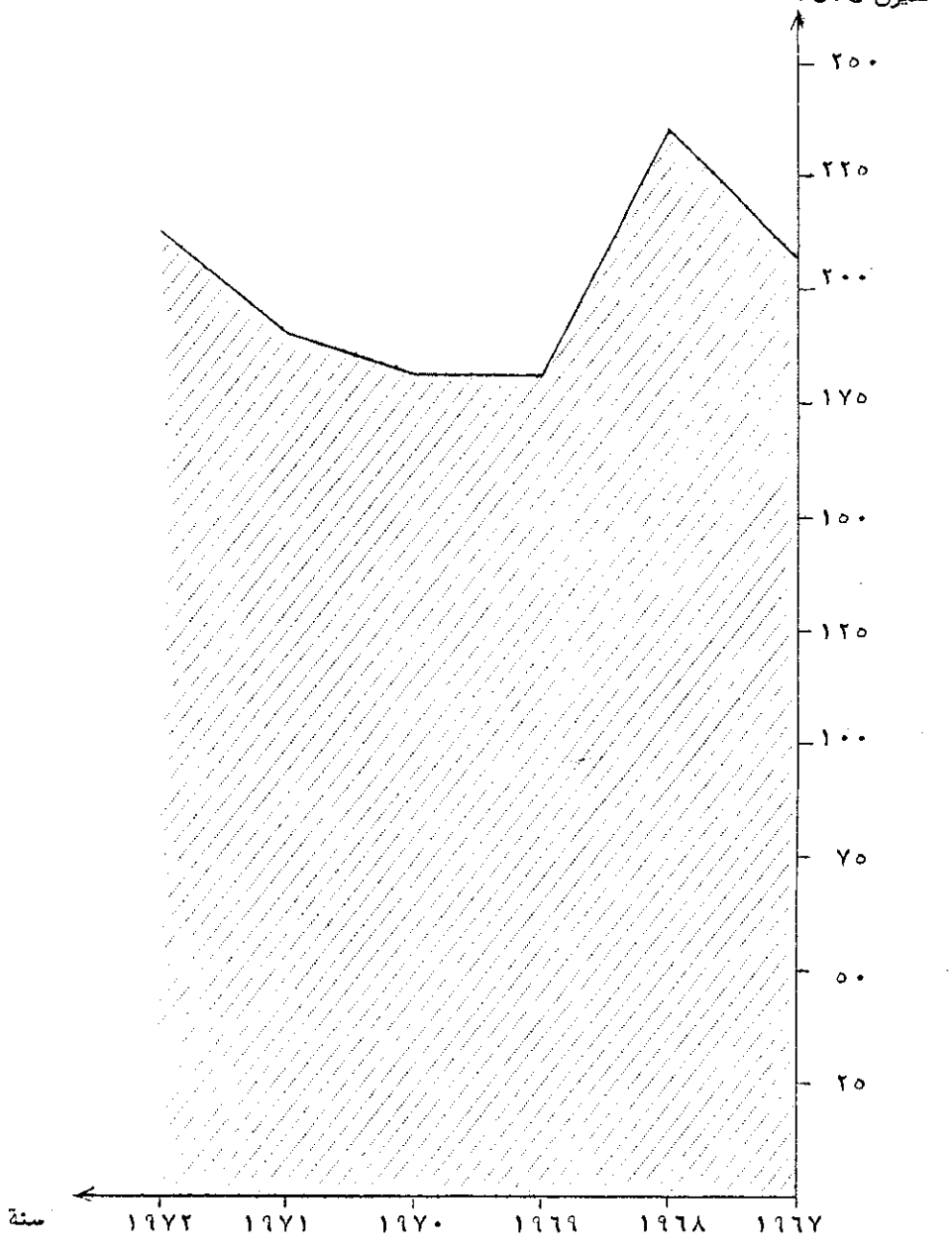

١) بالاستناد الى الجدول رقم —٢— .

المخطط البياني رقم -٢-

تطور تركيب القيمة الاجمالية لاستهلاك المنتجات الحيوانية
(خلال ست سنوات ١٩٦٧ -١٩٧٢) ١)

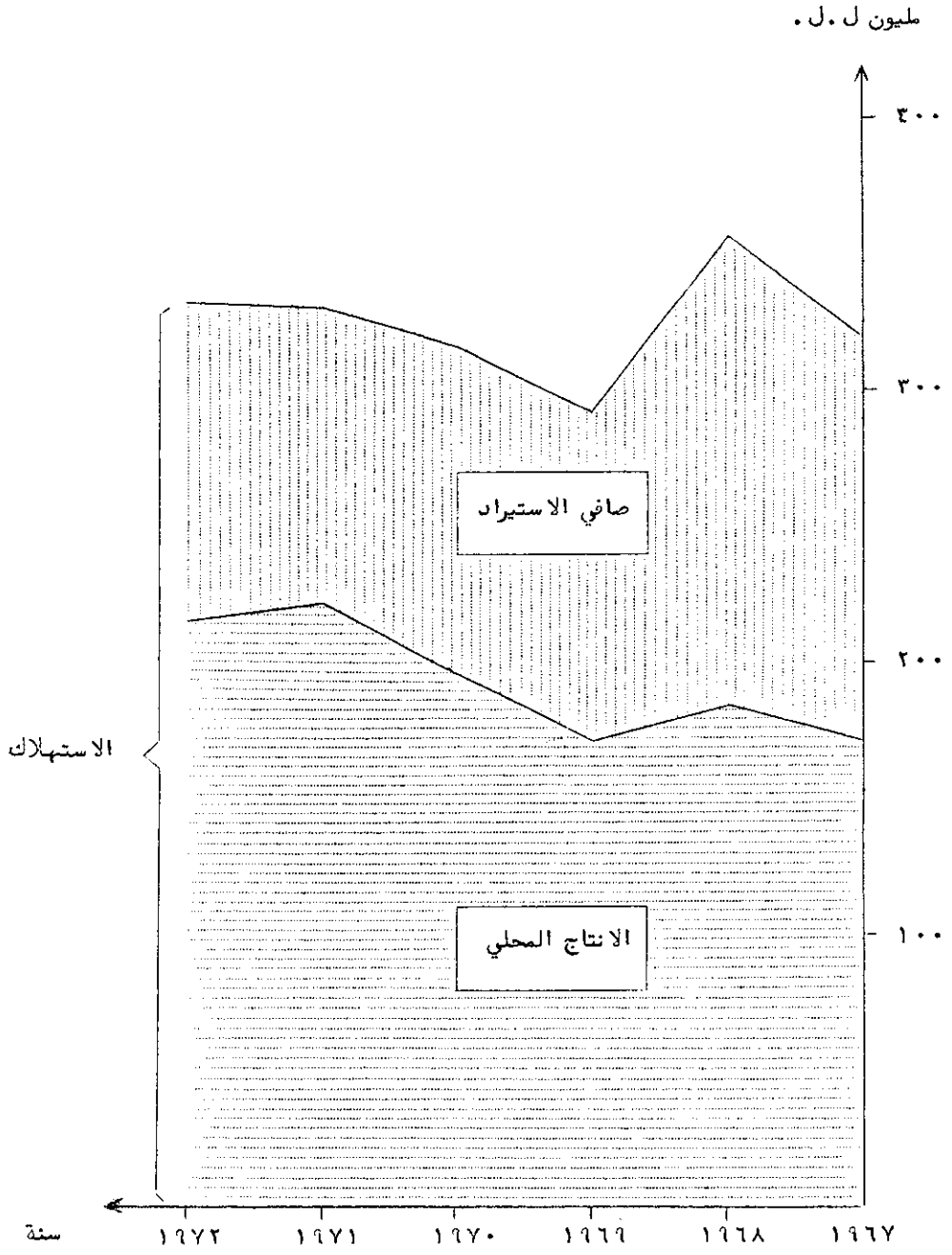

١) بالاستناد الى الجدول رقم -٤- .

المخطط البياني رقم —٣—

تطور تركيب قيمة اجمالي مجموعات مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
(خلال ست سنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢)[١]

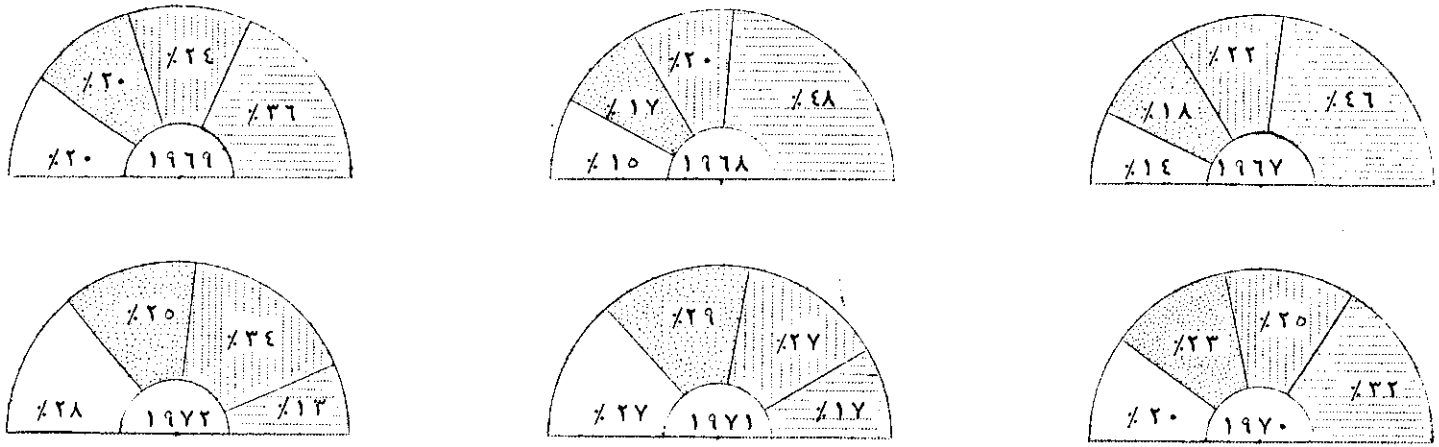

الحيوانات الحية — مخلفات وبقايا الذبائح — الحليب ومشتقاته (الالبان) — باقي انواع المنتجات الحيوانية[٢]

١) بالاستناد الى الجدول رقم —٢— مع تدوير النسب المئوية لتسهيل الرسم والتوضيح .

٢) حيث اجملنا المجموعات الخمس الباقية من اللحوم المبردة او المجلدة ومحضرات لحوم ومصلبات وشحوم ودهون وزيوت حيوانية والطيور الداجن ومنتجاتها والاسماك والحيوانات المائية .

المخطط البياني رقم -٤-

تطور تركيب قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحيّة ومنتجاتها
(خلال ست سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٢)[١]

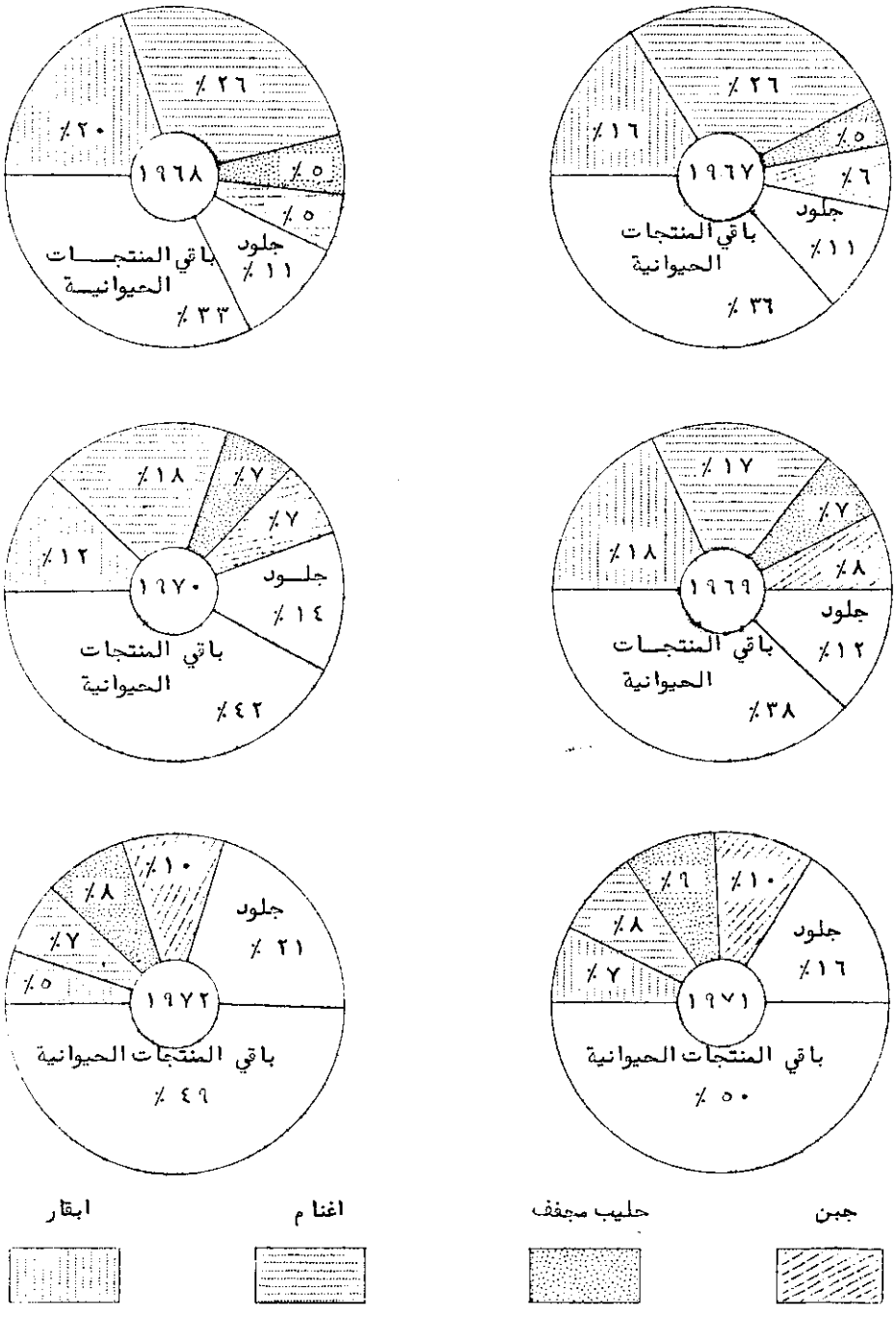

١) بالاستناد الى الجدول رقم -٥- مع تدوير النسبة المئوية لتسهيل الرسم والتوضيح .

المخطط البياني رقم —٥—

تطور قيمة اجمالي مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها
من مختلف مجموعات البلدان
(خلال ست سنوات ١٩٦٧ — ١٩٧٢)

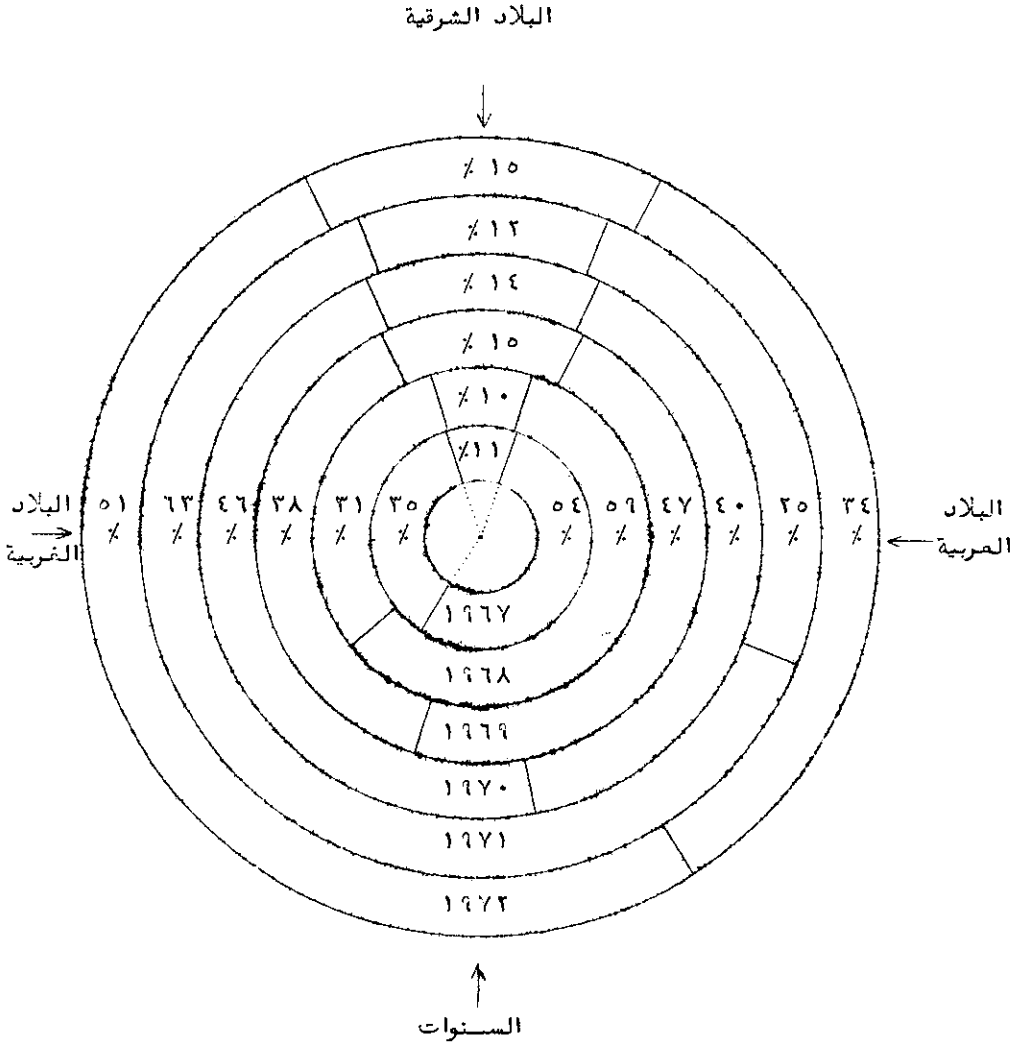

١) بالاستناد الى الجدول رقم —٦— مع تدوير النسبة المئوية لتسهيل الرسم والتوضيح .

الملحق رقم —١—

تقدير دخل العائلة اللبنانية والنسبة المئوية من السكان المقابلة لها في الستينات ١)

النسبة المئوية للسكان	سقف دخل العائلة (أشخاص) ل.ل.	سقف دخل الفرد ٢) ل.ل.
حوالي ٩٠٪ من السكان معدمين	١٢٠٠	٢٤٠
حوالي ٤٠ ٪ من السكان فقراء	٢٥٠٠	٥٠٠
حوالي ٣٠٪ من السكان متوسطي الحال	٥٠٠٠	١٠٠٠
حوالي ١٤٪ من السكان ميسورين	١٥٠٠٠	٣٠٠٠
حوالي ٤٪ من السكان اغنياء	فوق ١٥٠٠٠	فوق ٣٠٠٠

١) IREFED, Besoins et Possibilités du Developpement au Liban , Tome I, 1960-61, Ministère du Plan, Page 93 .

٢) اعتمدنا هذه الارقام لاستعمالها في الدراسة .

المُلحق رقم -٢-

تطور استيراد الطيور الدواجن ومنتجاتها في لبنان
(خلال السنوات ١٩٦٧-١٩٧٢)[1]

الصنف	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
صيصان (من فئة ابن يوم)	٢١٧٧٦	٩٨٢٧٥٥	١٢٤١٥	٩١١٨٧٤	١٦٢٧٦	١٠٥٥٢٤٨	٢٥٥٤٢	١٦٥٥٧٦٩	٢٠٦٢٠	١٤٧٥٢٥٢	٣٢٣١٤	٢٦٦٧٤٨٢
باقي الطيور الحية	٢٦٨٥	٥٤٩٠	٣٢٥٠	١٩٧٥٠	٥٣٥٠	١٢٣٠٠	٥٠٥٤	١٥٠٠٠	٣٥٠٥	٥٤٢٧٠	٨٠٦	١١٤٥٠
دجاج مذبوح	٩٣	٣٩٠	٢٠	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—
باقي الطيور المذبوحة	٤٩٣١٥	١٦٣٤٩٤	١٢٤٠٤٤	٣١٦٩٧٩	٥١٩٩٤	١٨١٠٢٨	٨٢٢٧٩	٢٥٨٩٣٦	٦٤٧٣٥	١٨٠٤١٥	١١١٥١٢	٣١٤٥٣٠
اكباد طيور	٢٠	٥٨	—	—	—	—	١٣٠٠	٢٨٣٠	—	—	—	—
لحوم واحشاء صالحة للاكل	١٨٦٩٧	٢٨٥٥٥	٥٣٤١٣	١٦٧٠٤٠	٢٦٨٢٧	١٠٥١٠٧	٦٣٧٢٨	١٢٨٣١٩	٤٦٤٨٠	١٢٩١١٤	٤٦٠٩٠	١٠٤٧٧٠
بيض طيور بقشره	١٠٦٠	٤٢٠٥	٣٦٥٦	٢١٦٣٥	١٩٩٤٠	١٣٥٣٣٥	١٠٩٨٥	٥٤١٧٧	١٦٧٤	٤٣٩٨٧	٤١٩١	٩٦٥٣١
بيض طيور بدون قشره	—	—	١١٤	١٨١٠	١٠٠	٦٢٥	—	—	—	—	٢٠٠	٢٢٣٠
صفار البيض	٢٥٢	١٨٣٥	—	—	٥١٠	٣٦٣٥	٣٥٠	٢٨٢٥	٣١٢	٢١٧٥	١٢٠	١٣٥١
المجموع		١١٨٦٧٨٢		١٤٣٩١٨٨		١٤٩٣٢٧٨		٢١١٧٨٥٦		١٨٨٥٦١٣		٣٢٤٧٣٥٢

١) بالاستناد الى احصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن الادارة العامة للجمارك للسنوات ١٩٦٧-١٩٧٢، نقلا عن نشرات استيراد وتصدير الحيوانات الحية ومنتجاتها والمواد العلفية للسنوات ١٩٦٧-١٩٧٢ ونشرتي سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ الصادرة عن مكتب الانتاج الحيواني «بيروت، لبنان.

الملحق رقم —٤—[1]

بلاد غربية اخرى

القيمة بآلاف الليرات اللبنانية

اسم البلد	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
شاطىء العاج	٣٦	٥٤	٤٨	٥٢	١٠١	١٢١
موزنبيق	٨	—	—	—	٣	٩٦
موريتانيا	—	٢	—	—	١١٨	٩٠
السنغال	٥٩	—	٢٥	٤٨	١٤٠	٧٨
بورما	٣٨٥	٢٣٧	١١٠	١٧	١٠٣	٧٢
الهند	٢٩	١١	٣١	١٥	١٧	٦٢
الكامرون	—	٤١	—	٤٥	٦٦	٦٢
سيلان	—	١٠٣	١٦٣	٦٧	٢٣٣	٥٤
نيجيريا	٢١	١٣٢	٦٤	١٥	٢٢	٣٣
مالي	٢٧	١٠	٦	٣٢	—	٢٦
ملغاش	١٥	٥٤	١٦	١٠	١٠	٢١
الكونغو	—	—	—	—	—	٢٠
تشاد	—	—	٢٣	١١٦	٧٢	٢٠
نيجر	١٥	٢١	١٢	١٢	١٤	١٩
كينيا	١١٨	٤٣٩	١٠٨	٧٢	٤٦	٦
هونغ كونغ	٤	٢	٢٢	٢	١١	٥
ماليزيا	—	—	—	٣٩	٥	٤
الشيلي	—	—	—	—	٦	١
تايلاند	—	١	—	—	—	١
فنزويلا	—	—	—	٤	—	—
كوبا	١	٤	٤١	٢٩	—	—
المكسيك	—	—	—	٥	—	—
غانا	١	٩٦	—	—	—	—
المجموع	٧١٩	١٢١٥	٦٦٩	٥٨٠	٩٦٧	٧٨٨

(١) جدول تفسيري لبند بلاد غربية اخرى الوارد في الجدول رقم —٨— : تطور قيمة مستوردات لبنان من الحيوانات الحية ومنتجاتها من البلدان الغربية خلال ست سنوات .

الملحق رقم -٥-

تطور هيكلية سوق استيراد مخلفات وبقايا الذبائح في لبنان
(خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٢) [١]

الترتيب بالنسبة لعام ١٩٧٢	اسم البلد	١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢	
		٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪	٠٠٠ ل.ل.	٪
١	العراق	١٠٩٦٦	٢٤٫٢٧	١١٠٩٥	٢٤٫٤١	١٣٩٧٩	٣٢٫٨١	١١٤٦٧	٢٥٫٧٥	١٩٧١٦	٣٨٫١٢	٢٣٩٢٤	٣٣٫٥٨
٢	سوريا	١٤٢٧	٢٠٫٨٧	٩٧١١	٢١٫٣٧	٤٦٧٥	١٠٫٩٧	٥٩٤١	١٣٫٣٤	٥٦١٧	١٠٫٨٦	١٤٣٤٩	٢٠٫١٤
٣	السعودية	١٦٠٣	٣٫٥٥	١٦٥٣	٣٫٦٤	٢١٤٨	٥٫٠٤	٢٨٧٥	٦٫٤٥	٤٧٧٠	١٫٢٣	٤٧٩٠	٦٫٧٣
٤	ليبيا	٢٦٢	٠٫٦٥	٥٢٦	١٫١٦	٦٥٧	١٫٥٤	٨٦٩	١٫٩٥	١٤٣٨	٢٫٧٨	٤٠٣٢	٥٫٦٦
٥	فرنسا	١٤٣٤	٣٫١٧	١٩١٢	٤٫٢١	٢١٤٥	٥٫٠٣	٣٠٧٧	٦٫٩١	٢٩٠٤	٥٫٦٢	٣٢٢٧	٤٫٥٣
٦	انكلترا	٦١٢	١٫٣٥	٨٦٨	١٫٩١	٧٦٥	١٫٨٠	١٠٢٧	٢٫٣٠	١٩٧٦	٣٫٨٢	٢٤٦٥	٣٫٥٠
٧	افغانستان	٣٠٧	٠٫٦٨	٤٣٠	٠٫٩٥	١٣٦١	٣٫٢٠	١٢٩٠	٢٫٩٠	١٦٦٦	٣٫٢٨	٢٢٢١	٣٫١٢
٨	الكويت	١٥٦٨	٣٫٤٧	٣٨١	٠٫٨٤	١٦٦٦	٣٫٩١	٢٢٦٠	٥٫٠٧	٢٠٩٢	٤٫٠٤	١٨٨٨	٢٫٦٥
٩	الاردن	١٧٨٥	٣٫٩٥	١٧٣٦	٣٫٨٢	١١٥٦	٢٫٧١	١٥٩٤	٣٫٥٨	٧٦٧	١٫٤٨	١٣٦٨	١٫٩٢
١٠	الصين الشعبية	٦١٩٨	١٣٫٧٢	٥٠٦٣	١١٫١٤	٥١١٨	١٢٫٠١	٤٧٣٧	١٠٫٦٤	٩٠٩	١٫٧٦	١١٣٢	١٫٥٩
١١	اتحاد جنوبي افريقيا	١٢٥	٠٫٢٧	١١٥	٠٫٢٥	١٨١	٠٫٤٢	٥٦٩	١٫٢٨	٦٠٢	١٫١٦	١١١٣	١٫٥٦
١٢	تركيا	٤٣٨٢	٩٫٧١	٥٣٫٠٩	١١٫٦٨	٤٣٤٢	١٠٫١٩	٣٥٠٢	٧٫٨٦	٢٥٢١	٤٫٨٧	٩١٧	١٫٢٩
١٣	بلاد مختلفة	٦٤٨٠	١٤٫٣٤	٦٦٤٦	١٤٫٦٢	٤٤١٨	١٠٫٣٧	٥٣٢٦	١١٫٩٧	٦٧٫١٨	١٢٫٩٩	٩٧٨١	١٣٫٧٣
	المجموع	٤٥١٧٩	١٠٠	٤٥٤٤٥	١٠٠	٤٢٦١١	١٠٠	٤٤٥٣٧	١٠٠	٥١٧٢٦	١٠٠	٧١٢٣٧	١٠٠
	رقم القياس	١٠٠		١٠١		٩٤		٩٩		١١٤		١٥٨	

١) بالاستناد الى احصائيات التجارة الخارجية الصادرة عن الادارة العامة للجمارك للسنوات ١٩٦٧-١٩٧٢ .

الملحق رقم —٦—

تركيب مستوردات لبنان من السوق العربية المشتركة وبعض البلدان العربية الاخرى خارج السوق لمتوسط ١٩٦٦/١٩٦٨ (القيمة بملايين الليرات اللبنانية)(١)

البلاد	قيمة مجموع المستوردات	قيمة المستوردات الزراعية والحيوانية	النسبة المئوية	قيمة المستوردات الصناعية	النسبة المئوية
السوق العربية المشتركة :	١٢٢ر٩	١٦ر٥	٧٨	٢٦ر٤	٢٢
الاردن	١٣ر٨	١٠ر٩	٧٩	٢ر٩	٢١
سوريا	٨٠ر٦	٦٥ر٦	٨١	١٥ر٠	١٩
العراق	١٢ر٤	١٠ر٣	٨٣	٢ر١	١٧
ج٠ع٠م٠	١٦ر١	٩ر٧	٦٠	٦ر٤	٤٠
بلدان عربية اخرى :	٣ر٨	٢ر٧	٧١	١ر٠	٢٩
السعودية	٢ر١	٠ر٩	٧٥	٠ر٣	٢٥
الكويت	٢ر٤	١ر٦	٦٧	٠ر٨	٣٣
ليبيا	٠ر٢	٠ر٢	٨٠	—	٢٠

(١) بالاستناد الى احصائيات التجارة الخارجية ، نقلا عن مصطفى النصولي ، لبنان والسوق العربية المشتركة ، مطبعة مديرية الاحصاء المركزي ، بيروت ، لبنان ، ص٠ ١٠٠ ٠

الملحق رقم —٧—

حصـــــة البلاد العربية من تجارة لبنان الخارجية لعام ١٩٦٨
(القيمة بملايين الليرات اللبنانية) (١)

البـــــلاد	المســـــتوردات		المصـــــدرات	
	القيمـــــة	النسبة المئوية الى مجمـــوع المســتوردات	القيمـــــة	النسبة المئوية الى مجمـــوع المصـدّرات
١ـ البلاد العربية	١٧٠ر٠	١١ر٤	٢٩٦ر٦	٦٥ر٩
السوق العربية المشـــتركة	١٥٧ر٠	١٠ر٥	١٠٩ر٧	٢٤ر٤
بقية البـــلاد العربية	١٣ر٠	٠ر٩	٨٦ر٩	١٥ر٤
٢ـ بقية العالم	١٣٢١ر٥	٨٨ر٦	١٥٣ر٤	٣٤ر١
٣ـ المجموع	١٤٩١ر٥	١٠٠ر٠	٤٥٠ر٠	١٠٠ر٠

(١) بالاستناد الى احصائيات التجارة الخارجية، نقلاعن مصافي النصولي، لبنان والسوق العربية المشتركة، مطبعة مديرية الاحصاء المركزي، بيروت، لبنان، ص ٤٠.

المصـــــراجع

1) Encyclopedia Britanica .

2) Everyman's Dictionary of Economics, compiled by Arthur Seldon and F.G.Pennance , J.M. Dent and Sons Ltd., London 1965 .

3) P.A.S. Taylor , A dictionary of Economic terms, Fourth edition (revised and rewritten) , Routledge and Kegan Paul Ltd., London , 1968 .

4) Georges Lefranc, Histoire du Commerce Quo sais-je , presses Universitaires de France , N° 8, Boulevard Saint-Germain, Paris, 1972 .

5) I.R.F.E.D., Besoins et possibilités du development au Liban, Tome I , 1960-61 Ministère du Plan .

6) Gregoire Haddad, Le Liban dans la tourmente , Primum Vivere , L'orient-le Jour , N° 1480 , 15 Juillet 1975 .

7) Pierre George , Précis de géographie économique, Pressoe universitaires de France , 108 , Boulevard Saint-Germain , Paris, 1970 .

٨) موجز القاموس الاقتصادى ، جماعة من المؤلفين باشراف ج . أ . كارلوفـــــا و س . ب . بيار فوشينا ، منشورات الدولة للآداب السياسية ، موسكو ، ١٩٥٨ (باللغة الروسية) .

٩) ب . أ . غوغول ، اسس تنظيم التجارة ، دار التقدم ، موسكو .

١٠) المهندس سيد مرعي ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ اقـرأ ، العدد ٣٨٥ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام